الضياء

عدد وثائقي

ترخيص رقم ١٩٨٧/١٠٩

العدد الرابع — جمادى ١٤١٢ — كانون ١٩٩١

تصدر عن مكتب الاعلام والعلاقات العامة في جبهة الانقاذ الاسلامية

المدير المسؤول

الدكتور محمد علي ضناوي

رئيس جبهة الانقاذ الاسلامية

المراسلات : باسم مكتب الاعلام ص. ب ٤١٦ - طرابلس - لبنان

هاتف: ٦١٠١٧٠ - ٩٩٩٨٨٠ - ٤٤١٩١٧

تلكس ٢١١٠٩ انقاذ

هذا العدد

الضياء الوثائقي فكرة راودتنا من زمن... فهدف تسجيل دراسات وابرزها واطلاع الرأي العام في مستوياته المختلفة، عليها وحفظها في الذاكرة والتاريخ، لتكون مهاداً لدعم مسيرات وتصحيح مسارات وترشيد مشارك والتعامل بواقعية والتكامل بمصداقية والتكافل بحرارة وتعاونية.

ولعل أخطر ما تتعرض له الأمم ان لا تربط الاحدث ببعضها ولا تفيد قراءتها من جديد ولا تقف عند المحطات الاساسية فيها تستخلص العبر وتستقي الدروس فتعمل على التغيير وتجود في التطوير.

في هذا العدد دراسة اكاديمية لدستور لبنان البعيد اطلاقاً من إلطائف واستجماعاً لمطالم الدستور القديم بسبب لاختلال في التركيبة اللبنانية اليه ينسب القسط الأكبر في تفجير الاحداث المؤلمة التي مرت على هذا البلد المنكوب، والدراسة توضيح الدستور الجديد، وتحذر من مطباته وتدعو الى تطبيقه بمصداقية وتغيير سلبياته بعمل برّوب وبديمقراطية.

وفي هذا العدد بيت لزكاة والتكافل الخيري، التجربة والعطاء والأمل، في سنوات سبع كانت على لبنان سنوات عجافا وكان البيت فيها يتطور ليغدو المؤسسة الخيرية الاكبر، وليعطي نماذج وأساليب في الخير والعمل الاجتماعي فريدا في نفيس كريمات الناس وفي ترجمة عمليه لأفكار الاسلام.

وفي هذا العدد المؤتمر التربوي الاسلامي الاول الذي انعقد في طرابلس في النصف الأول من العام ١٩٩١ بدعوة من المجلس العلمي لمعهد طرابلس الجامعي للدراسات الاسلامية، في وقائعه وجلساته وتوصياته، ومقرراته وبعض ابحاثه، وهو سجل حافل لعالم التربية والتعليم وصنع الاجيال الصاعدة على امل تحريك الاطر التربوية في لبنان بما لا يتعارض مع المفاهيم الاسلامية ويلتقي معها في صناعة الرجال والغد الافضل.

هذا الوثائق وسواها من امور تحتلت صفحات هذا العدد الذي كان بفضل الله، وثائقيا نرجو ان يكون مدخلا في جوار الوجود الاسلامي في لبنان.

محتويات العدد صفحة

- بز نحن من مواجهة المتغيرات و المستجدات ٢
- بيت الزكاة والتكافل الخيري التجربة والأمل ٤
- نحراك يا خير خليفة ثورة للشاعر المحامي كرامي شتل ٦٢
- طوفٌ بكعبتها : للشاعر الدكتور جهاد الأيوبي ٦٤
- مقابلة لمجلة بنك العرب مع الدكتور محمد علي ضناوي ٦٦
- معهد طرابلس الجامعي للدراسات الاسلامية :
- واقع المؤتمر التربوي الاسلامي ٧٠
- المقررات العامة للمؤتمر التربوي الاسلامي ٨٥
- دور المؤسسات التربوية للاستاذ توفيق الحوري ٩٠
- اضواء على مقررات المؤتمر التربوي اعداد للدكتور محمد علي ضناوي ٩٣
- تاريخ لبنان في العصر الوسيط للدكتور عمر تدمري ١٠٦
- فتاريخ مشروع لحرب او السلام للدكتور حسن حلاق ١٠٨
- حول تدريس الرياضيات و لعلوم بالعربية للدكتور رفيق نبيو ١١١
- تقرير حول الاسلام والمسلمون في فرنسا للدكتور المهندس جلال خلوتي ١١٤
- قراءة في دستور الجمهورية الثانية للدكتور المحامي محمد علي ضناوي ١١٨
- وثائق الضياء بالأنباء الاسلامية ١٢٦
- الصفحة الأخيرة ١٦٠

تصميم وإخراج: منير محمود مؤسسة اديب للطباعة

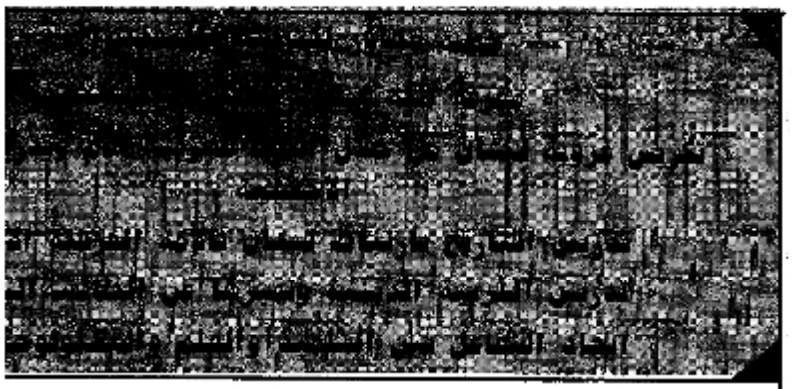

ولا يجوز بحال ان يقرر المؤتمر وجود ثقافة وقيم وأخلاق وشخصية لبنانية خاصة وان يكون هذا المفهوم الخاطئ محورا لمناهج التربية والتعليم في لبنان اذ ان هذا التصور يناقض كل مكتسبات الطائف ويناقض دستور لبنان والانتماء العربي والهوية العربية.

ثالثا : اهداف منهج التاريخ وغاياته :

ومن العودة الى اهداف منهج التاريخ في مقررات المؤتمر يتبين كيف ان المؤتمر اعتبر لبنان جزيرة مستقلة لا صلة لها بالعرب والعروبة، وان تلك الجزيرة تتمتع بكل مواصفات الامة المستقلة والثقافة المستقلة والقيم والاخلاق المستقلة والتاريخ المستقل. فعندما نص المؤتمر على اهدافه العامة في (دراسة تاريخ الحضارات وشمولية التاريخ وسببية الاحداث) نص ايضا على الاهداف الخاصة بلبنان بينما نسي او تناسى اية دراسة لتاريخ العرب الذي قرر الدستور الجديد انتماء لبنان اليهم.

ومن التدقيق في الهدفين العام والخاص في دراسة التاريخ لا نجد تطورا يذكر في عملية التاريخ وهي النقطة المركزية التي نص عليها الدستور اللبناني الى جانب التربية المدنية.

وكان من المفروض ان تكون من اهداف الدراسة التاريخية في نطاقها العام مركزية الانتماء العربي وان يظهر ذلك جليا في حين ان منهج التاريخ لم يأت على ذكر التاريخ العربي - كما بينا - فقد جاء النص شاملاً فهم الاحداث التاريخية والحضارية العالمية، بشكل عام، وليس هناك من تخصيص لاية ظلال عربية

صحيح ان المؤتمر الرسم لبنان من منظور ارتباطه بالم بآن واحد، الا ان ما يجب الوا ربط الاحداث التاريخية بمد وحدوده المعترف بها دوليا كتابة الاحداث بالمدى القر بالمحيط العربي وبالعالم وع بين المحيط والعالم. في حين ان تعاد كتابة تاريخ لبنان ب دوليا لكن من منظور كونه - بلاد الشام ومن الدولة العربية المختلفة التي مرت عليه. فمن ندرس تاريخ طرابلس لا يم كمدينة في لبنان فحسب - كا كانت ولاية تمتد حدودها الى شمالا والى جونية جنوبا بت بشري وزغرتا وجبال البترون والمتن.

كما ان ولاية صيدا كانت فلسطين يتبع لها قسم من ج لبنان كالمعني والشهابي يتب وعلى هذا فان الدراسة التار الجغرافية تدرس من منظور العربية والاسلامية لا بكو ولبنان بمساحته الحالية لم يو غورو عام/١٩٢٠. فلا يجوز اللبنانية تاريخا مستقلا او وهو اي الاتصال بالامة واقع مهرب، كما لا يجوز ان ندرس مثلا بمعزل عن اهدافها الحقي

نهاية القرن العشرين او بداية القرن الهجري الخامس عشر تشهد متغيرات دولية كبيرة بحيث يغدو القرنان الواحد والعشرون والخامس عشر «هجري» مختلفين كليا عن سابقيهما على صعد كثيرة.

فالقرن العشرون، الرابع عشر «هـ» شهد نهاية «الخلافة» الاسلامية العثمانية وتحول اسطنبول الى العلمانية وتشتت العرب في دويلات وضياع فلسطين وقيام اسرائيل واحتلال القدس وحريق الاقصى فضلا عن انقسام باكستان وتقسيم كشمير واحتلال افغانستان ومواجهات التحدي في شرق العالم الاسلامي وغربه.

كما شهد القرن العشرون، حربين عالميتين واربعة حروب عربية اسرائيلية. كما شهد اشرس حربين قذرتين الاولى في لبنان والثانية في الخليج... وشهدت القوى الاجنبية في مناطق عديدة في امصار العالم الاسلامي في الحرب الكونيه الاولى وفي اعقاب حرب لخليج، وبينهما كانت معظم الثورات وانطلاقات التحرر وبدايات الصحوة الاسلامية والعودة الى تحكيم الشريعة وراحت الدولة او «الخلافة» تبدو في الافق البعيد كامل تحت تأثيرات حركات الدعوة الى الاسلام.. بينما كانت انظمة دكتاتورية منحرفة تتنفخ هنا وهناك تحيط بكر صحوة، مستغلة كل هفوة، مسددة الضربات عند كل نبوة... ووسط خضم هذه الاعاصير غير المتجانسة تتجر في قلب العالم العربي الاسلامي النقط مع ما فيه من نعمة ونقمة ونعيم وجحيم...

وشهد القرن الحالي انتصار الماركسية - الشيوعية في روسيا ودول اسموفيت والصين وكوبا واوروبا الشرقية وتصاعد الحزب الشيوعي والايديولوجية الماركسية والاشتراكية، العلمية، والحزبية حتى كادت تكون اشيوعية والاشتراكية في الستينات، في بلادنا على الاقل رمزاً للتقدم والانفتاح والنجاح... غير ان هذا القرن ابى ان يمضي الى ذاكرة التاريخ قبل ن يجتث بذور الاشتراكية والشيوعية وتحطيم اصنام لينين وماركس وكل «الاعلام العظماء» وبايدي قادة هذا الحزب الذين كانوا الى الامس المخططين والمنفذين والضاربين بسيفه، فاذا بهم بين ليلة وضحاها، ينقلبون الى محاكمين لهذا الحزب وايدلوجيته، محظرين نشاطه، مصادرين املاكه، مقررين حله وتحويل الانتساب اليه الى لعنة تطارد صاحبها كلّ النقمة على الحزب والفكرة، منذ ماركس حتى غورباتشوف مرورا طبعا بلنين وستالين وبريجنيف وكلّ المجازر والمآسي...

غير ان ما يقض مضاجعنا مع نهاية القرن العشرين وبداية الخامس عشر الهجري هو كون امريكا والغرب عامة يحاولون استغلال انهيار الشيوعية وتفكك السوفيات لتكون الولايات المتحدة سيدة العالم بدون منازع حتى انها لا تخفي رغبتها بتسديد الحسابات «سلفاً»، حتى مع اوروبا المتحدة مع نهاية هذا القرن ومع يابان التكنولوجيا فتضع لهما الافخاخ، بما في ذلك سيطرتها على منابع البترول وتفجر اوروبا الشرقية والسوفيت لتصبح في تخلفها عبءاً على اوروبا المنطلعة الى منافسة امريكا صاحبة القرار الاوحد..

والتخوف الثاني يأتي من ان الصهيونية العالمية تعلب اوراقها بكثير من الذكاء والفطنة، ازاء المتغيرات والمستجدات... هذا ان لم نجار القائلين في قولهم ان في معظم الاحداث العالمية الكبرى تكمن اصابع اليهودية او مطابخ الصهيونية... وهكذا نرى اسرائيل تستقبل هجرات «الفلاشا» وهجرات «السوفيت» «ترتاح» لدى تحطم القوى العسكرية والمالية العربية في حزب الخليج بل تُحافأ لارتياحها

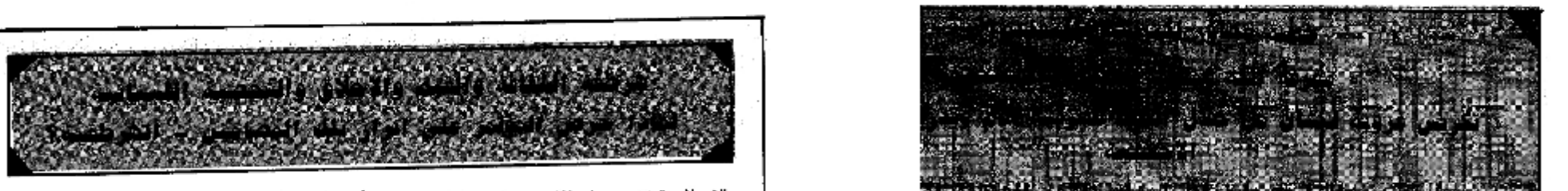

هل من حوار بين الاسلام والاخر والحضارات والثقافات؟ وهل يحرض الاسلام على الصراع والتعصب والعنف؟

والاسلامية فندرسها مثلاً من خلال ارتباط لبنان بمسحته الحالية بالعالم كما يريد المؤتمر. فالحروب الصليبية قاومها في بدايتها المسلمون سكان ما عرف بلبنان الحالي وقاومها ايضا قسم مهم من الموارنة النصارى في بشري وهم اكثر الموارنة آنئذ!!

ومن جهة اخرى لا بد ان نتوقف عند اهداف ثلاثة من اهداف التاريخ في المنهج التربوي الجديد في جزئه اللبناني:

فقد ذكر المؤتمر التربوي الرسمي انه يجب دراسة النزاعات اللبنانية من منظور انعكاساتها السلبية على الوحدة والكيان والاستقرار الامني والاقتصادي ولا شك ان هذا امر جيد لكنها ليست الحقيقة التاريخية الكاملة. لا يجوز بحال ان تدرس نصف الحقيقة وانعكاساتها السلبية فحسب، اذ ان ذلك يصب في خانة تضخيم الانعكاسات وهذا التضخيم سوف يجعل التلميذ يعيش حالة من الخوف والارباك اذا ما اراد ان يؤكد حقوقا مطلبية عادلة، فالمطالبة تلك قد يكون لها انعكاسات سلبية وهو ماتفر منه ضمن المنهج التربوي والتاريخي الامر الذي يدفع بالجيل الجديد الى الركون والخضوع والتفريط بالحقوق وبالتنازل عن الروح المطلبية على حد تعبيرالوزير وليد جنبلاط في مؤتمره الصحفي تاريخ ١٩٩١/٥/١١. اما الامر الثاني فهو (التعريف بالاديان والمذاهب التي تؤلف في التقائها فيه قيمة حضارية مميزة). ونتساءل لماذا ورد هذا النص ضمن بحث منهج التاريخ هل ان المؤتمر اعتبر الاديان شأنا تاريخيا وليس واقعا متماديا مستمراً، فتدرس على انها تاريخ وليست قيما تعاش تطبع المنهج التربوي في غاياته واهدافه؟

ثم لماذا جاء النص بهذه العمومية؟ وهل تلاقي الاسلام والمسيحية واليهودية يشكل قيمة حضارية مميزة؟! اما كان الاجدر بالمؤتمر ان ينص ونحن في حالة حرب مع اسرائيل على التعريف بالمسيحية والاسلام لملتقين على ارض لبنان ودنيا العروبة وفي اعماق التاريخ الاسلامي للمنطقة بأسرها... وعلى التعريض باسرائيل والتفريق بينها وبين اليهودية المنزلة في عهد موسى؟!

ولا بد ان نتساءل تساؤل الحذر هل كان ذلك بفعل تأثير اتفاق ١٧ ايار مع اسرائيل - والذي سقط -، في شقة الثقافي، الذي نص على وجوب تطبيع الثقافة والتوجه لازالة حالة العداء في النفوس؟!!

اما الهدف الثالث الذي نتوقف عنده فهو «تقرير الادراك الجماعي الوطني والانتماء الى الكل وليس الى الجزء» وهو هدف جيد اذ يجعل لبنان بمساحته الجغرافية واحد في الدراسة التاريخية وهو انجاز ايجابي ناضلنا من اجله عندما طالبنا في كتابنا القراءة الاسلامية لتاريخ لبنان والمنطقة بوجوب اعادة كتابة لبنان من جديد ووضعنا منهجية في كتابة ذلك التاريخ وطالبنا بان لا يكون الجبل هو لبنان وان ندرس تارخ المناطق كما هي تاريخيا وان يدرس كل لبناني الكل لا الجزء كما هو حاصل حتى الآن فتاريخ (الجبل اللبناني هو الاصل هو المحور وهو الاساس) في كتب التاريخ

يجب ان تعاد كتابة تاريخ لبنان باعتباره جزيرة على بلاد الشام

طرابلس ولاية امتدت من اللاذقية شمالاً وجنوبه جبيلا وتنبع لها بعض جبل لبنان فلا تدرس كمدينة ثانية في لبنان اليوم!!

هل هو من واجب وزارة التربية على تحصيل اسوق ٧٧ إطار من الواجبات تجاه المناهج

ومناهجه لدى وزارة التربية. ونتساءل هنا هل قصد المؤتمر إلى هذه الرؤيا ام له منهجه الخاص المخالف؟

كان من واجب المؤتمر ان يأتي بالنص واضحا وان يؤكد على وجوب كتابة التاريخ للبنان بعيدا عن التضخيم والتزوير والتحريف او على تعبير الوزير حرب (المشوه)، تلك الصفحات التي ملأت كتب التاريخ المتداولة في مختلف المدارس الرسمية والخاصة... والتي من المفترض ان تجمع وتحرق ليحل محلها كتاب صحيح فيه الحقيقة العلمية والتاريخية بكثير من الموضوعية والانصاف.

مقررات المؤتمر التربوي توجد السلبية والازدواجية لدى التلميذ والمواطن:

اراد المؤتمر ان يُوجد التلميذ والاجيال البعيدة عن مؤثرات السلبية والازدواجية فوقع فيهما اراد او لم يرد.

فالمناهج التي بعدت بالتلميذ والاجيال عن الله سبحانه وعن دراسة الاسلام والمسيحية بروح عملية موضوعية سوف تصطدم بواقع ان الدستور اقر حرية التعليم الديني، وهذا سوف يدرس في المدارس الرسمية والخاصة ولسوف يجد التلميذ نفسه بين منهجين مختلفين: اهداف المناهج التربوية الرسمية القريبة من العلمانية والتي تدرسه الاخلاق بكونها اخلاقا مدنية فحسب، واهداف منهج التربية الدينية التي تدعوه الى قيم واخلاق دينية هي في ابعادها ترتب آثارا اهم واخطر. كما سيجد التلميذ نفسه عربي الانتماء دستوريا، ولبنانيا من منظور المنهج التربوي، متقوقعا في ثقافة لبنانية لا طعم لها، كما سيجد نفسه مشدودا الى قضايا العالم العربي المختلفة بكونها جزءا من حياته، بينما يجد نفسه في المنهج التربوي الرسمي مقطوع الصلة بتمحور

مداولات المؤتمر التربوي حول صنم اسمه (لبنان) والهوية

حول صنم اسمه (لبنان) على حد تعبير الوزير وليد جنبلاط.

وسيجد التلميذ نفسه ايضا وبوجه عام بين ارتباط ديني مقبول دستوريا وبين مفاهيم عن الحياة متباينة في منطلقاتها مختلفة في اسسها بعيدة عن الدين.

الا ينشأ عن هذا وذاك ازدواجية في شخصية الاجيال؟

اما كان الاجدر بالمؤتمر ان يتصدى الى الواقع اللبناني وان يبني المناهج على اسس واضحة لا لبس في مقرراتها وصياغتها وان يجعل من المقدمة الدستورية ومن منجزات الطائف ومن المفاهيم الدينية والعروبية محورا تتمحور حوله اهداف وغايات التربية والتعليم في لبنان، لينشأ في لبنان في الجمهورية الثانية، بحق، جيل جديد مؤمن بالله يؤدي فروض الاجلال لله تعالى لها متفهم للتعدد الديني، مميز بين الطائفية كانتماء وبين الطائفية السياسية كسلوك سياسي، مدرك انه عربي الانتماء والهوية يفهم قضايا العرب المختلفة ويدرك عدوه الحقيقي اسرائيل ويدرس التاريخ بواقعه الصحيح وينشأ وطنيا على دراسات سياسية واجتماعية كما يُربى اخلاقيا على قيم دينية صحيحة لا خلاف فيها وعليها؟!

اما كان من واجب المؤتمر ان يستلهم قرار جامعة الدول العربية رقم ٤٥٧ تاريخ ١٩٥٢/٩/٢٣ والذي أكّدَ تكرارا فيما بعد وجاءت المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم من اجله وتفسيراً له ذلك القرار الذي تضمن (يوصي المجلس الحكومات بالا تقرر جهات الاختصاص للتدريس الا الكتب التي عنى مؤلفوها باستيعاب القدر المشترك من عناصر الثقافة العربية الذي حدده المؤتمر الثقافي المنعقد في لبنان في سنة ١٩٤٧ لمناهج اللغة العربية والتاريخ والتربية الوطنية والجغرافيا).(١)

محاور للتربية والتعليم تطرح المناقشة:

ونخلص مما تقدم الى وجوب ان تكون محاور التربية والتعليم والتي تُحَدِّدُ من خلالها اهدافُ وغايات مناهج التعليم، في مراحله الاربعة، كما يلي:

المحور الاول: معرفة الله معرفة خلاقة مبدعة صحيحة سوية لا انحراف فيها ولا عوج. ومعرفة الاسلام والمسيحية بشكل واضح. وتطبيع مختلف مناهج التربية والتعليم على ضوء هذه المعرفة. وإدخال منهج التعليم الديني في المناهج العامة وبالتنسيق مع المراجع والهيئات الدينية.

المحور الثاني: تكريس عروبة لبنان بشكل واضح في مختلف مناهج التربية والتعليم واعتبار اللغة العربية لغة ام يجب ان تسود مختلف مراحل التعليم بكافة مواده باستثناء التعلم وباتقان اللغات الاجنبية وآدابها. على ان يكون تدريس الادب العربي بمعطياته الخيرة وبزواياه الصحيحة التي تأتلف مع تربية وتكوين الاجيال بعيدا عن الغزليات والخمريات المسفة والهجاء المشهر والمديح المُكْسب.

المحور الثالث: تدريس التاريخ ضمن مناهج ذي ثلاث شعب:

الشعبة الاولى: دراسة لبنان في واقعه التاريخي وارتباطه بالامة العربية والاسلامية وبخاصة بلاد الشام، بعيدا عن التزوير والتحريف. ودراسة لبنان في تاريخه الحديث في واقعه واحداثه بشكل كامل وصحيح.

الشعبة الثانية: دراسة تاريخ العرب والمسلمين بشكل دقيق ومتصل وسليم. ودراسة جميع اشكال العدوان على الامة ومنها الحروب الصليبية والاستعمار والعدوان الاسرائيلي وقضايا التحرر والاستقلال.

الشعبة الثالثة: دراسة تاريخ العالم بشكل يتكامل مع المحورين الاولين: معرفة الله والاديان وتكريس عروبة لبنان ضمن جغرافية تطور الشعوب وحركاتها وثقافاتها المختلفة.

المحور الرابع: تدريس التربية الدينية في شقيها السياسي والقانوني والتفريق بين الانتماء الديني والطائفية السياسية ودراسة الامراض الاجتماعية والوطنية المختلفة والحلول الواجبة. اما قضايا الاخلاق والمثل فيجب ان تُدرس على وجهيها العام والديني مما يغنيها ويكسبها المصداقية والوضوح الشاملة والاجتماعية والمتطورة بما ينمي شخصية الاجيال ويحقق اغراض التفاعل مع العلم والتكنولوجيا ويؤمن ايجاد التلميذ المؤمن بالله الصالح في نفسه وفي وطنه المنفتح على امته العالم بانجازات العصر المتطور فيها المحترم لمجتمع الدولي بما لا يتعارض مع حقه وكرامته وحريته.

المحور الخامس: تدريس مختلف انواع التربية والتعليم الدينية.

المحور السادس: تكامل الاعلام مع المناهج التربوية والاهداف الوطنية العامة انطلاقا من المحاور اعلاه.

دعوة الى اعادة النظر في المقررات التربوية الرسمية:

انطلاقا مما تقدم ندعو الى اعتبار مقررات المؤتمر التربوي المنعقد في ١٨ و ١٩ و٢٠ نيسان/١٩٩١م. ورؤياها لمستقبل المناهج والتربية والتعليم في مراحلها الاربعة الروضة والابتدائي والمتوسط والثانوي وفي وقت لاحق الجامعي. ورقة عمل تحتاج الى مزيد من الدرس والتمحيص.

وندعو مجلس الوزراء الى ان يعيد الى وزير التربية مشكورا أو ان يقوم معالي وزير التربية بسحب مقررات مؤتمره المشار اليه لاعادة الدراسة من المنظور المبين اعلاه على ان يتقيد المؤتمر التربوي الجديد واية دراسات تربوية تقدم اليه بروحية الدستور الجديد وميثاق الطائف انطلاقا من واقع لبنان المتعدد في دياناته الاسلامية والمسيحية وبعض المذاهب الاخرى.

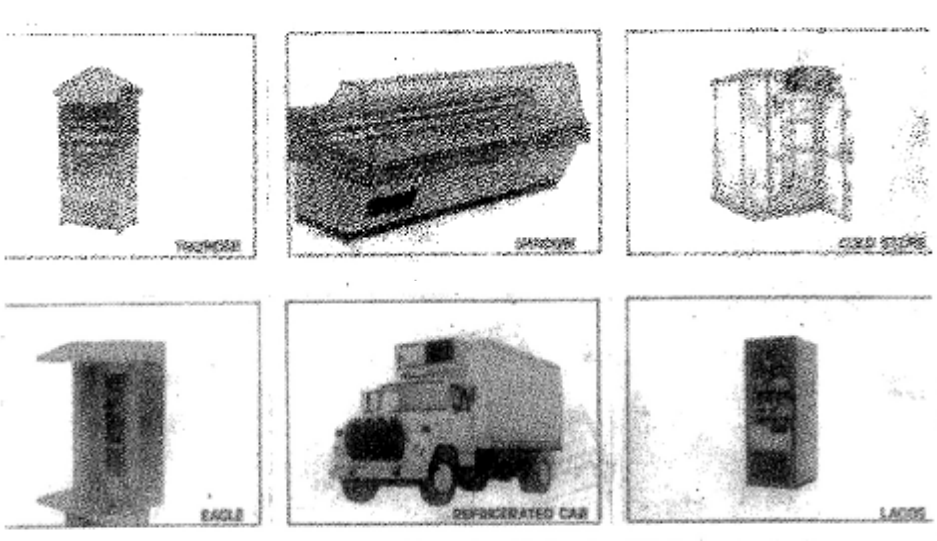

خبرة واسعة في انتاج احدث الموديلات وافضل انواع البرادات والشوايات.

صناعة ثلاجات باشكال واحجام عديدة - مستودعات مبردة - شاحنات مبردة - جميع انواع الشوايات.

MINA INDUSTRIALS

Tripoli - Lebanon - P. O. Box : 217 Cable : Famina
Tel. : 602264 - Telex : 46014 Mina Le Fax: 601313

علان

«تاريخ لبنان» في العصر الوسيط كما تكشف عن جدته الدكتور عمر تدمري

دكتور عمر تدمري

يُعتبر الدكتور «فيليب حتّي» أول وأشهر من كتب «تاريخ لبنان» بشكل أكاديمي منسّق، وذلك في كتابه «لبنان في التاريخ» منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر. وحين وصل في تاريخه إلى «لبنان في ظل الإسلام» قال في الصفحة (٢٩٧) ما نصّه:

«يحيط بتاريخ لبنان في القرون الأربعة والنصف الأولى التي تلت الفتح العربي حُجُبٌ كثيفة. فإننا نجهل تاريخ الحقبة التي تقع بين الفتح العربي ومَقْدَم الصليبيين جهلاً يكاد يكون تاماً لولا بعض أحداث بارزة وخطوط عريضة نتلمسها بشيء من الجهد فلا المصادر البيزنطية تقول شيئاً، ولا المصادر العربية تُغني طالباً».

لماذا التحامل والتعصّب على المماليك

ويُعتبر الدكتور «كمال سليمان الصليبي» من أشهر المؤرخين المعاصرين والباحثين في تاريخ لبنان، وحين وضع كتابه «منطلق تاريخ لبنان» قال في الصفحة (١٥) إن وضعه «لمعالجة أوضاع الجبل اللبناني وجواره في فترة «العصور الوسطى»، أي في الفترة التي تبتدئ في بلاد المشرق مع ظهور الإسلام، وتنتهي بزوال دولة المماليك في بلاد الشام ومصر على أثر الفتح العثماني لهذين القطرين في أوائل القرن السادس عشر. والمعروف أن هذه القرون الستّة، في تاريخ لبنان هي أكثر الفترات غموضاً، وذلك بسبب ضآلة المعلومات الثابتة المتوفرة لدينا عنها، مما جعل أصحاب الخيال ينسجون حولها من القصص ما لا يمتّ إلى الواقع بصلة».

ووضع المرحوم «محمد علي مكي» مجموعة محاضرات ألقاها على طلبة الجامعة اللبنانية وجمعها في كتاب بعنوان: «لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني (٦٣٥ - ١٥١٦م.)»، وقال في مقدمته (ص ٦، ٧):

«إن المرحلة الوسيطة من تاريخ لبنان الممتدة من الفتح الاسلامي الى الفتح العثماني، والتي تشمل حوالى تسعة قرون من الزمن، أهملت الكتابة عنها إهمالاً مستغرباً ومستهجناً. إذا ما قسنا ذلك بما كُتب عن تاريخ لبنان الفينيقي، وما كتب عن تاريخ لبنان الحديث. وإذا وجدنا عذراً للمؤرخين في القرون الوسطى أنهم لم يكتبوا تاريخ لبنان الوسيط، لأنهم كانوا يكتبون عن الدول والعواصم ويلحقون بأخبار الخلفاء والملوك، فإننا لا نجد عذراً للمؤرخين اللبنانيين في العصور الحديثة في هذا الإهمال لتاريخ لبنان في العصور الوسيطة.

وبعد... ان المتصفح لكتب التاريخ في مدارس لبنان وفي مختلف مراحل التعليم سيلمس للوهلة الأولى الفرق الكبير بين الكمّ القليل من المعلومات التاريخية عن «لبنان في العصر الوسيط» والكمّ الهائل عن مادته التاريخية في العهد الفينيقي وما قبل الاسلام وفي عهد الحروب الصليبية وإمارة فخر الدين المعني الثاني. وليس السبب في ذلك

(١) مقتطفات من البحث الذي القاه الدكتور تدمري في الجلسة الرابعة للمؤتمر التربوي الاسلامي في طرابلس.

ضحالة المعلومات التاريخية عن «العصر الوسيط» كما يدعي اكثر الباحثين بل ان السبب في الأساس يكمن في التوجهات الدينية بل وحتى المذهبية التي تتحكم في كتابات المؤرخين والباحثين الذين يتعاملون مع مصادر تاريخية معينة دون أخرى متأثرين بمدارس الغرب والاستشراق.

المرحلة الوسيطة من تاريخ لبنان اهملت اهمالاً مستغربا

فلا الدكتور حتي ولا الدكتور الصليبي ولا غيرهما ممن انكبّ على البحث في «تاريخ لبنان»

العناصر غير العربية شاركت في الفتوحات العربية

جعلوا كتب الحديث او كتب الصحاح والسنن من بين المصادر، علماً انها تحتوي على معلومات تاريخية لا تقل أهمية عما تحتويه كتب الاخبار بل فيها معلومات تاريخية نادرة لا نجدها في اي مصدر تاريخي آخر.

وان اهم ما يسترعي الاهتمام في دراستنا للحياة السياسية في الدولة الاموية ذلك الظهور الواضح للعناصر غير العربية على مسرح الأحداث وهم يشاركون في فتوحات المسلمين ويقاتلون الى جانبهم وفي صفوفهم ويسهمون في بناء الاسطول الاسلامي ويتولون قيادته وقيادة الجند ويستلمون المناصب الرفيعة حتى انهم كانوا يصلون الى إمرة المدن العربية. كما يغفل الباحثون والمؤرخون المحدثون ظاهرة «الرباط والمرابطين» في ثغور لبنان فلا يأتون عليها إلاّ نادراً رغم اهميتها وانعكاسها على طبيعة الحياة لسكان لبنان وبخاصة على طول ساحله.

ومن ضمن هذا الإطار وبسبب التوجهات الدينية بل والمذهبية تجد التحامل الشديد المقيت على عصر المماليك في كتبنا المدرسية. فمن يراجع سلسلة التاريخ اللبناني لا يرى سوى وجه التخلف والانحطاط في دولة المماليك. ولتمرير مقولتهم يدّعون ان السلطة الحاكمة لم تكن عربية في مصر والشام آنذاك.

فإذا كان بإمكان الكاتب او الباحث ان يشوه بعض الحقائق او ان يدسّ افكاره ما بين السطور فإن التاريخ كحدث سياسي وحضاري يتحدث عن نفسه بحلوه ومره.

فعصر دولة المماليك في رأي كبار المؤرخين المنصفين في الوطن العربي هو من أعظم العصور تقدما في المجالات العسكرية والتجارية والعمرانية والثقافية. فدولة المماليك هي التي سحقت الهجمة المغولية البربرية في «عين جالوت»، و«الظاهر بيبرس» هو الذي حرر انطاكية، والمنصور قلاوون هو الذي فتح طرابلس واسقط امارتها الصليبية، والأشرف خليل هو الذي فتح بيروت وصيدا وصور وطرد الصليبيين من آخر معاقلهم في عكا و... و... كما يمكننا في النواحي الثقافية والفكرية ان نطلق على عهد المماليك عصر الموسوعات الضخام في مختلف فنون العلوم والمعارف الانسانية...

تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر من اهم مراجع التاريخ

ان اول واهم مصدر يجب ان يعود إليه المؤرخون اذا ما ارادوا ان يعيدوا كتابة «تاريخ لبنان في العصر الوسيط» هو كتاب «تاريخ مدينة دمشق» للحافظ المؤرخ «ابن عساكر الدمشقي» المتوفى سنة ٥٧١ هـ الموافق ١١٧٥م الذي يختزن كمّا هائلاً من الاخبار والوقائع التاريخية التي لا نجدها في كتب التاريخ الأخرى.

التاريخ سوق للحرب او السلام

للدكتور جلال خلوق

لا شك بأن التربية الاسلامية هي غير التربية المسيحية، كما ان التاريخ والتدوين لأحداث لبنان ولتاريخه يختلف من مؤرخ الى آخر. كما ان المؤرخين المسلمين - وهم قلة - ليسوا كلهم من المؤرخين الملتزمين اسلاميا.

ان مسألة تاريخ لبنان وتاريخ التربية في لبنان مسألة معقدة، لأنها في المدرسة الرسمية هي سواها في المدرسة الخاصة، ثم انها في المدرسة الاسلامية هي سواها في المدرسة المسيحية. ويمكن ان نعمم ذلك على الجامعات العاملة في لبنان التي تتباين باتجاهاتها وانتماءاتها ومنطلقاتها.

التاريخ والتربية لا ينفصلان

ان التأريخ والتربية لا ينفصلان، ذلك ان مادة التاريخ مادة مؤثرة وفاعلة في تربية الاجيال، وتتحكم في سلوكهم المكتسب فالتاريخ بما له من آثار مباشرة هو مشروع للحرب أو للسلم ليس في لبنان وحسب، وانما عند الشعوب الأخرى، ودول اوروبا الموحدة اليوم - اعداء الأمس. لم تستطع ان تتوحد لو لم تحدث ثورة ثقافية تربوية في مدارسها وجامعاتها: وتحدث ثورة في مناهجها الدراسية لا سيما في كتب التاريخ والتربية. ان الصراعات التاريخية التقليدية بين فرنسا والمانيا على سبيل المثال، لا يمكن ان تزول تدريجياً لولا تلك الثورة الثقافية والتربوية.

لقد واجهت الطالب المسلم والطالب اللبناني عامة منذ المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية، دراسات تاريخية مستفيضة حول احداث ومجازر جبل لبنان بين ١٨٤٢ - ١٨٦٠، اتخذت معالجتها طابعاً طائفياً ومذهبياً وسياسياً

بغيضاً، مما كان له ابعد الأثر في انقسام اللبنانيين منذ فترات بعيدة حتى الأحداث اللبنانية الأخيرة. والمشكلة ان المؤرخ المسلم او المدرسة المسلمة خضعا لهذا النهج من كتب تاريخ لبنان الذي وضع في عهد الانتداب الفرنسي، فباتت الكتب التي تدرس في مدارسنا، هي كتب الانتداب الفرنسي وكتب عهد الاستقلال التي بدلت بعض الشيء في كتب التاريخ، غير ان المنهج التقليدي لم يتبدل. وعلى ذلك فقد غابت او غيبت من كتب التاريخ: تاريخ طرابلس وبيروت وصيدا وصور وبعلبك او ما يمكن تسميته تاريخيا مدن الساحل والأقضية الاربعة. وقد استطاعت المناهج التربوية الرسمية ان توقع المؤرخ المسلم والمدرسة الاسلامية في هذه المصيدة التاريخية وفي هذا التزوير المتعمد لتاريخ لبنان.

كما وقع المؤرخ المسلم والمدارس الاسلامية مرة أخرى في التزوير التاريخي والتربوي والادبي والعلمي، عندما صدرت المناهج التربوية بطابع طائفي تدرس شخصيات ادبية وعلمية لبنانية من طوائف معينة، وطمست الشخصيات الادبية والعلمية الاسلامية عمداً وزوراً. وبات لبنان في

(١) نص البحث الذي القاه الدكتور جلال في الجلسة الرابعة للمؤتمر التربوي الاسلامي في طرابلس.

الصراع بين المسلمين والمسيحيين في لبنان عام ١٩١٨ حين انضمت لبنان او «جبل لبنان» الى «سورية»

الداخل وفي الخارج هو لبنان: جبران وميخائيل وايليا وفؤاد افرام» وليس لبنان ابراهيم الأحدب، ولا السيد محمد رشيد رضا، ولا الأمير شكيب ارسلان، ولا محمد جميل ؟؟؟، ولا عمر فروخ. إنها ليست سياسة عبثية كمايرى بسذاجة البعض، انها سياسة مرسومة خطت منذ العهد الفرنسي وسارت عليها عهود الاستقلال.

ومن المشكلات التربوية والتاريخية بالنسبة للمسلمين وللبنانيين تعدد الانتماءات التي توزعت بين الانتماء الحزبي والانتماء الطائفي والانتماء المذهبي والانتماء القومي بل والانتماء المناطقي او القبلي، بل تعددت ايضا الانتماءات المرجعية والمشيخية.

ان تعدد الانتماءات ادى الى صراع بين المسلمين انفسهم، ثم ان الصراع برز واضحاً منذ عام ١٩١٨ بين «اسلمة» لبنان او «مورنته» وبين «تعريب» لبنان او «فرنسته». وادى ذلك ايضا الى انقسام حاد بين اللبنانيين، عندما استمر المسلمون يطالبون بالالتحاق بالوحدة السورية في اطار «مؤتمرات الساحل» في حين طالبت القوى المسيحية بالاستقلال تحت الحماية الفرنسية الى ان كانت تسوية عام ١٩٤٣ التي كانت تسوية مؤقتة حينذاك.

ومن الاشكاليات التاريخية والتربوية التي تواجه المدارس الاسلامية ما يمكن تسميته في المناهج التربوية الرسمية والتقليدية «ازلية لبنان وحضارته وحضوره»، علماً ان المؤرخ المسلم يرى ان لبنان قبل ٣١ آب ١٩٢٠ لم يكن موجوداً لا فعلاً ولا قولاً، ولو اعترف المؤرخ المسلم بذلك التعبيد او النظرية لكان معنى ذلك انه الغى تاريخه وتراثه لقد جعلوا من جبل لبنان «لبنان» فعلاً وقولاً وتعبيراً، وعوضاً من ان يُلحق جبل لبنان ببقية المناطق الساحلية والاقضية الاربعة، فقد الحقت تلك المناطق اليه، وبات الكبير تابعاً للصغير. وبات الجيل الجديد اسيراً لهذه المفاهيم، مما مهد بصورة مباشرة لمشروعات الحروب والاضطرابات والفتن المستمرة منذ عهد الانتداب الى عام ١٩٩٠.

ولما اتفق عام ١٩٤٣ على الميثاق الوطني اللبناني، فانه لم يستطع احداث تغييرات جذرية في البيئة التربوية اللبنانية، وبالتالي لم يستطع صهر اللبنانيين في موقه لبنانية واحدة، ولم يستطع ان يكون انتماء لبنانياً واحداً. وهذا ما اكدته احداث لبنان عام ١٩٥٦ و ١٩٥٨ واحداث ١٩٦٨، ١٩٧٣ والازمة الكبرى التي استمرت في السنوات الممتدة بين ١٩٧٥ - ١٩٩٠.

والحقيقة فقد ساهمت مادة التاريخ ومادة التربية او التنشئة الوطنية مساهمة اساسية في تقسيم اللبنانيين منذ فترات بعيدة، وساهمت تعدد الرؤى حول تاريخ لبنان وحول مناهج التربية الى تعدد الانتماءات وتعميق الانقسامات، مما مهد

ساهمت مادة التاريخ ومادة التربية او التنشئة الوطنية مساهمة اساسية في عدم التساوي

بسهولة لوجود تربية خصبة لنشوب الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥.

وفي ضوء ذلك لا يمكن ان نغفل تاريخياً دور وزارة التربية والادارة والمعلم والاستاذ (من مرحلة الروضة حتى المرحلة الجامعية) من المسؤولية الاساسية، بل والمساهمة الفاعلة في تقسيم الجيل اللبناني وفي المساهمة في الاعداد للحرب واثارة الطلاب حيثما كانوا والمعلم تعادل مسؤوليته مسؤولية المعلمين الاوائل الذين لقنوه تلك المناهج، وذلك الكتاب الذي ارسى قواعد الانقسام بين طلاب لبنان، اعني بين اللبنانيين.

ثم ان القوى الداخلية المتمثلة ببعض الزعامات اللبنانية التي ساهمت بشكل او بآخر في نشوب الحرب اللبنانية وفي استمرارها، ليست هي سوى وليدة المناهج التاريخية والتربوية ووليدة المؤثرات التقسيمية، وفي مقدمتها المؤثر الفاعل المتمثل بتعدد اتجاهات وتيارات كتب التاريخ والتربية المقررة في مدارس لبنان. وطالب الأمس

والمهندس والطبيب والجندي والعامل بل والعالم، وهنا يبرز من جديد دور العلماء في مجال التربية والتعليم.

ومن قائل ان القوى الخارجية قامت بدور بارز في تأجيج الصراعات اللبنانية، غير ان هذه القوى ما كانت لتنجح في طروحاتها لو لم تجد تربة خصبة سهلت مهمتها ووطدت نفوذها في العقول والنفوس اللبنانية ثم في الاراضي اللبنانية.

المسؤولية لا تقع على الدولة بحسب ما وصلت اليه المناهج التربوية فقط، وانما تحمل الاضراب بتحملها قسطاً وافراً من المسؤولية

لقد أكدت وثيقة الطائف على امور تربوية عديدة ففي البند (هـ) الفقرة (٥) تأكيد على «اعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية». كما أكد البيان الوزاري (وزير التربية) على اهمية توحيد كتابي التاريخ والتنشئة الوطنية.

ان المسؤولية لا تقع على الدولة فحسب فيما وصلت اليه المناهج التربوية عامة، وانما يجب الاعتراف بتحملنا قسطاً وافراً من المسؤولية ومن التقصير، ذلك لأن المؤرخين المسلمين - باستثناء قلة منهم - ولأن بعض المؤسسات الاسلامية التربوية لم تنشط في مجال إحياء التراث الاسلامي وفي تسليط الاضواء وكشف الحقائق حول تاريخ لبنان وحول مشكلاته الكبرى.

- اين البحوث والدراسات حول تاريخ لبنان؟

- اين البحوث والدراسات حول العلماء المسلمين في لبنان؟

- اين هي رسائل الماجستير والدكتوراه التي تنهج هذا النهج لنفض الغبار عن تاريخ المسلمين في لبنان؟ وما هي الجهود المبذولة لنشر الوثائق والمخطوطات والمؤلفات الخاصة بعلماء المسلمين في طرابلس وعكار وبيروت وصيدا وصور وبقية

اين المصادر التي تحدد المسار الصحيح للمؤرخ المسلم او للمفكر الاسلامي؟

المناطق الاسلامية، ورفع الغبن عنهم؟ واين المصادر التي تحدد المسار الصحيح للمؤرخ المسلم او للمفكر الاسلامي؟

ايها الأخوة

انني اعلم ان جهوداً فردية بذلت في هذا الاطار، ولكنها تبقى فردية ومتواضعة، لذا لا بد من ايجاد سياسة تربوية اسلامية مرسومة وليست عبثية، تتمثل بانشاء «مؤسسة للدراسات الاسلامية» تشارك جميع المؤسسات الاسلامية

ندعو الى انشاء مؤسسة للدراسات الاسلامية

في انشائها لأن تأخير العمل الاسلامي التربوي يبقى أكثر اهمية من تهميشه وتهميش دوره. وتهدف تلك المؤسسة الى:

اولاً: احياء التراث الاسلامي في لبنان والعمل على نشره وتعميمه.

ثانيا: التصدي للمشكلات اللبنانية المعاصرة من مختلف وجوهها.

وبذلك تجمع المؤسسة بين الاصالة والحداثة.

هذه بعض الأراء والاقتراحات المتواضعة في مجال تاريخ لبنان التربوي المعاصر صيغت بمفهومي الاسلامي التربوي ومن واقع وجودنا في لبنان والعالم العربي، ولعل تلك الاقتراحات تساهم مساهمة متواضعة في إعادة رسم الخريطة التربوية في لبنان.

حول تدريس الرياضيات والعلوم باللغة العربية

د . رفيق عبدو

المدير العام للتربية والتعليم في جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت

من المعروف انه ما من بلد اعتمد لغة أجنبية في تعليم لبنان، الا وكان ذلك نتيجة لاحتلال سياسي، وهذا جلي وواضح في تاريخ الشعوب المستعمرة كما هو واضح في تاريخ شعوبنا الاخير.

كما من المعروف أيضا انه ما من بلد عاد الى اصالته وحريته الا وكانت لغته الام، لغة التدريس والحياة الرسمية، لغة التعليم فيه.

ويبقى خارجا عن هذه القاعدة لبنان، وكثرت الاحاديث في العدة الأخيرة حول موضوع «التعريب» وتعليم الرياضيات والعلوم باللغة العربية لأسباب كثيرة أهمها: اولا، ان المسؤولين اللبنانيين في لبنان منذ قوية لبنان العربية واستقلاله العربي وتحديد ذلك في الدستور الجديد، وثانيا، انضمام لبنان رسميا الى منظمة الاليكسو، واخيرا، انتشار نتائج تجربة المقاصد في تعليم العلوم والرياضيات باللغة العربية الأم.

المحطة الأولى، رافقت بداية مرحلة الانتداب:

* نصت المادة الثانية عشرة من الدستور اللبناني الصادر عام ١٩٢٦ على:

«ان اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في جميع دوائر الدولة، واللغة الفرنسية هي لغة رسمية ايضا، على ان يحدد قانون خاص الاحوال التي تستعمل فيها».

وتم تحديد هذا القانون فيما بعد.

* جاء في اول منهج صدر عام ١٩٢٤ النص التالي:

«تدرس علوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية باللغة الفرنسية، وذلك في جميع المراحل التعليمية».

يلاحظ من هذين النصين ان المنتدب كان يبتغي «فرنسة» لبنان تشريعيا في مرحلة أولى، وتثبيت هذه الفرنسة فيما بعد عن طريق تكوين أجيال، تكون لغة العلم والثقافة عندهم هي اللغة الفرنسية كما حصل مع الجزائر حتى فترة الثورة الجزائرية، وهذا ما حصل عندنا بالفعل، حتى وصلنا الى فترة الاستقلال.

المحطة الثانية، رافقت بداية الاستقلال:

* جاء في المرسوم رقم ٢٩٦٨ تاريخ ١٩٥٦:

«تدرس جميع المواد في المرحلة الابتدائية باللغة العربية».

ان هذا النص يتطلب التوضيحات التالية:

١- النص على تدريس جميع المواد في مرحلة الابتدائية باللغة الام عند الأمم المستقل حديثا وعي في ذلك الوقت الفلسفة التعليمية لهذه المرحلة على انها مرحلة التعليم الاساسي، كما وعي الدور الصعب للغة الام في مرحلة كهذه.

٢- لقد توقف المشترع امام نهاية مرحلة الابتدائية ولم يتعداها الى المرحلتين المتوسطة والثانوية، وذلك عائد في نظرنا الى سببين أساسيين:

السبب الأول، هو معارضة جزء كبير من أصحاب القرار التربوي لمبدأ التخلي عن اللغة الاجنبية كلغة تعليم، لأن هذه اللغة تحافظ على علاقاتهم الخارجية والتي رغم تخلي السياسيين عن تعصبهم في سبيل بناء وطن الميثاق الوطني، لم يقتنعوا هي أيضاً بالدور التربوي لتثبيت هذا الميثاق، أو بالاحرى لم يريدوا ذلك.

(١) مقتطفات من البحث الذي القاه الدكتور رفيق عبدو في الجلسة السابعة للمؤتمر التربوي الاسلامي في طرابلس.

والسبب الثاني، هو الاعتماد في تعليم المواد العلمية في معظم المدارس الثانوية في ذلك الوقت على المعلمين الفرنسيين أو في أحسن الاحوال على لبنانيين تعلموا في الجامعات الفرنسية، وعلى الاعتماد على الكتاب المدرسي الاجنبي. فالمشكلة اذاً من هذا المنطلق هي مشكلة تنفيذية وليست مشكلة مبدئية.

المحطة الثالثة، رافقت وضع مناهج جديدة للتعليم عام ١٩٦٨:

* جاء في المرسوم رقم ٩٠٩٩ بتاريخ ١٩٦٨:

المادة الثالثة عشرة: «تدرس مبدئيا المناهج الدراسية الأربعة: (الروضة، الابتدائية، المتوسط، الثانوي) باللغة العربية، باستثناء اللغات الاجنبية وآدابها. الا انه في المرحلتين المتوسطة والثانوية، يمكننا استعمال اللغتين الفرنسية او الانكليزية لتدريس مواد الرياضيات والعلوم واللغات القديمة».

المادة الرابعة عشرة: «يؤمن بصورة تدريجية تدريس مادتي الرياضيات والعلوم باللغة العربية على ان يصدر بذلك مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير التربية الوطنية وانهاء اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة من هذا المرسوم».

ان هذا النص يتطلب ايضا بعض الملاحظات:

١- تكرست وبشكل قاطع - الناحية المبدئية من ضرورة استعمال اللغة العربية الام على جميع المراحل التعليمية قبل الجامعة.

٢- فتح المجال ولأسباب ذكرتها في المحطة السابقة ولمرحلة انتقالية حسب روحية النص، امام المحافظة على استخدام لغة اجنبية في العلوم والرياضيات.

٣- تكرست اللغة الانكليزية كلغة مرافقة للغة الفرنسية.

٤- ان استثناء اللغة الاجنبية وادابها شيء طبيعي، ولكن ان تسمى مسابقة مواد الفلسفة وعلم النفس والمنطق والاخلاق في امتحانات البكالوريا (البكالوريا الثانية سابقا) مسابقة لغة اجنبية لاجبار المتعلمين على دراستها بهذه اللغة أمر غريب.

المحطة الرابعة والأخيرة:

في بداية السبعينات أنشيء المركز التربوي للبحوث والانماء في وزارة التربية وأعطي الصلاحيات الكاملة لوضع السياسة التربوية، وتقديم الخدمات التربوية والتعليمية: من مناهج وكتب واعداد المعلم والتجهيزات المدرسية وغيرها. ومن أهم ما حصل في ذلك الوقت هو المؤتمر الذي عقد عام ١٩٧٤ في مقر اليونسكو، بحضور جميع المهتمين بالعمل التربوي في لبنان، وبرعاية منظمة اليونسكو. وقد جاء في توصيات هذا المؤتمر:

«أن اللغة الام هي لغة التعليم في جميع المراحل التعليمية».

من ١٩٣٤ وحتى ١٩٧٤ نصف قرن.

نصف قرن لزمنا لننتقل في المبدأ من:

«تدريس علوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية باللغة الفرنسية وفي جميع المراحل».

الى:

«ان اللغة الام هي لغة التعليم في جميع المراحل».

نحن اليوم بعد فترة التسيب والفلتان على طريق اعادة البناء وفي عملية البناء هذه يجب ان يكون للقانون

حرمته وهيبته، فاما ان تطبق الدولة قوانينها وتتحمل مسؤولياتها في مجال التعليم، واما يبقى التعليم سائبا تحت ستار الحرية والتمييز. وهذا ما لا نرضاه. ولنا في شخص وزير التربية الذي نثق بعلمه ووطنيته واخلاقه ما يطمئن الى وضع الامور في نصابها واعطاء موضوع لغة التعليم حقه، وهو من باشر فعلا بورشة العمل لارساء قواعد السياسة التربوية السليمة. ولا نعتقد بأن الدولة ترضى لنفسها ولا حكومة الوحدة الوطنية وحكومة لبنان العربي الهوية والانتماء، ترضى كذلك بالعودة الى فلسفة التعليم في مرحلة الانتداب، وأن نعود الى الوراء كما يحصل حاليا، في وقت بدأت فيه الدول المتقدمة معالجة موضوع لغة التعليم فيها بالنسبة الى المجموعات السكنية التي لها لغتها الام الخاصة والتي تختلف عن لغة الدولة التي تعيش فيها، بشكل يراعي لغة هذه المجموعات، لانها اكتشفت بأن التعليم الاساسي مرتبط كليا باللغة الام، وأن التأخير التعليمي لهذه المجموعات ناتج عن عائق اللغة واهمال اللغة الام.

رابعا: الخلاصة:

لقد حان الوقت مع الاطلالة الجديدة للبنان الجمهورية الثانية بعد الاستقلال ليقف المسؤولون التربويون في القطاع العام والقطاع الخاص أمام موضوع اللغة الاجنبية ولغة التعليم وقفة تربوية وطنية تأخذ بعين الاعتبار اولا واخيراً الانسان كل الانسان وكل انسان في مجتمعنا في لبنان.

فالنصوص الرسمية التي تكلمت عنها تسمح بذلك

والواقع الحالي يتطلب ذلك

وتجربة المقاعد الجزئية تثبت ذلك.

وقبل ان أنهي هذا البحث أحب ان أؤكد لمن علق في ذهنه رأي خاطئ، عما قلته:

اولا: كلنا يعلم ان في لبنان مدارس لها تاريخ وقدرات تسمح لها باعتماد اللغة الاجنبية في تعليمها وفي تسيير أعمالها ونشاطاتها. وفيها تلاميذ يساهم منزلهم في مواكبة اعتماد هذه اللغة، بحيث تصبح هذه اللغة في بعض الاحيان اللغة الام. وقد كان لهذه المدارس ولا يزال دور كبير في العملية التعليمية. ولكن ما هو حجمها بالنسبة لما تبقى من مدارس رسمية وخاصة ليست في هذه الاوضاع؟ وهل يجوز أن يكون النظام اللبناني التعليمي الرسمي موجها نحو هذه الفئة متناسيا أغلبية الشعب؟

وهل يجوز لبعض هذه الفئات، التصدي لتطوير التعليم ليكون تعليم مجتمع وليس تعليم بعض الافراد فقط، والوقوف موقفا يؤدي الى فرز المجتمع على الشكل الذي نراه فنصل الى ما وطئنا اليه أخيراً. أن حرية التعليم، المنصوص عنها في الدستور نفهمها، والبحث عن الافضل نطلبه ولكن ضمن المحافظة على النظام وفي سبيل وحدة المجتمع وتكامله.

ثانيا: انني لست ضد اللغة الاجنبية، ولا ضد تعليمها، بل على العكس فانني من المؤمنين بها سلاحا ضروريا لكل لبناني في مواكبة الأفضل والأحسن. وأكثر من ذلك فأنا مع اتقان لغتين أجنبيتين لا واحدة فقط. ولكن ما أود توضيحه هو أنني ضد استعمال اللغة الاجنبية سلاحا لفرز مجتمعنا وما أحلم به هو أن نكون كما هي الحال في أبسط بلاد العالم - قادرين على ايجاد طريقة لتعلم اللغة الاجنبية الوظيفية بدون أن تكون على حساب التكوين المتكامل للانسان في لبنان.

انتهى ملف المؤتمر التربوي الاسلامي

تقرير
حول الإسلام والمسلمون في فرنسا

للدكتور المهندس جلال حلواني

رئيس جمعية المسلمين في كرداي باريس

* المسلمون في فرنسا

يعتبر المسلمون في فرنسا، الطائفة الثانية بعد الكاثوليك، وقبل اليهود والبروتستانت، اذ يبلغ تعداد المسلمين تقريبا ٣،٥ مليون يتوزعون على النحو التالي (١):

٩٠٠٠٠٠	فرنسيين من اصل جزائري (٢)
٨٠٠٠٠٠	جزائريين
٧٠٠٠٠٠	مغاربة
٥٠٠٠٠٠	تونسيين
٢٠٠٠٠٠	افارقة سود (معظمهم من مالي والسنغال وفاسو...)
١٠٠٠٠٠	تركي
٢٠٠٠٠٠	مشرق اوسطي (لبنان، سوريا، مصر...)
١٠٠٠٠٠	فرنسيين اعتنقوا الاسلام
٥٠٠٠٠	فرنسيين من اصول عربية (متجنسين)
٥٠٠٠٠	جنسيات اخرى

ويشكل المسلمون حوالي ٦٪ من سكان فرنسا، اما اليهود فعددهم حوالي ٦٠٠ ألف يتوزعون ٦٥٪ من أصول عربية و ٣٥٪ اصول اوروبية.

(١) ليس هناك احصاء رسمي حسب الانتماء الديني، اذ ان القانون الفرنسي يمنع ذلك. ولكن الدراسات المختلفة تعطي رقما يتراوح بين ٣ و ٤ ملايين نسمة.

(٢) يطلق عليهم اسم الحركيين او الفرنسيين المسلمين وهؤلاء قاتلوا مع فرنسا ضد استقلال بلادهم سنة ١٩٦٠ وقد عادوا مع الجيوش الفرنسية عقب استقلال الجزائر سنة ٦٢.

يتواجد المسلمون في فرنسا في المدن الصناعية الكبرى (باريس، مرسيليا، ليون، ستراسبورغ...) ويتوزعون حسب الاختصاص المهني على الشكل التالي:

٧٠٪ عمال مصانع او في البناء (رامبوي واكثرهم)

١٠٪ تجارة حرة صغيرة (بقالة، مطاعم فورية...)

٢٠٪ طلاب في الجامعات
٥٪ تجارة حرة عنية (استيراد وتصدير، اعلام...)
٥٪ موظفو دولة (مدرسون الخ...)

اما الواقع الاجتماعي للجالية الاسلامية فهو صعب للغاية، فكثير من العمال اليدويين يتعرضون للبطالة ونسبتهم في ازدياد كبير. «والحركيون» يعيشون على هامش المجتمع الفرنسي في مخيمات تشبه مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ولا يعلمون في في الإسلام شيئا ويعانون من مشكلة الانتماء الوطني فلا الحكومة الفرنسية اعطتهم حقوقهم بينما هم خونة بنظر الجزائريين. اما الطلاب المسلمون الوافدون فوضاعهم المالية صعبة جدا ويضطر الكثيرون للعمل ليلا لسد حاجته المعيشية اما الفرنسيون الذين يعتنقون الإسلام فينتهج بعضهم منهجا صوفيا ويعيشون منعزلين عن المجتمع الفرنسي اما ابناء المسلمين وهم قلة فيحاولون تقليد الفرنسيين في عاداتهم ويعتبرون أنّ كل شيء ليس للإسلام به بصلة.

لذلك لا نرى في المجتمع الفرنسي حضور مؤثر للمسلمين على رغم عددهم الكثير، بينما اليهود على قلتهم يمسكون بزمام الامور في مختلف نواحي المجتمع الفرنسي.

* النشاط الاسلامي في فرنسا

يتواجد على الساحة الفرنسية ما يزيد عن ١٥٠٠ مسجد ومصلّى وحوالي ٥٠٠٠ جمعية اسلامية منها ذات الطابع الفردي ومنها المتحرك بقوة على الساحة الفرنسية، واهم هذه التجمعات:

١- اتحاد المنظمات الاسلامية في فرنسا UOIF

ويعتبر القوة الاساسية للمسلمين في فرنسا، تأسس سنة ١٩٨٣ ويضم حاليا ما يزيد عن ٥٠ جمعية موزعة على كافة المدن الفرنسية الرئيسية، وهذه الجمعيات تشرف على مساجد او مراكز اسلامية تقوم بواجب الدعوة الى الله وارشاد المسلمين الى امور دينهم، او جمعيات تخصصية في مجالات متعددة مثل جمعية ابن سينا الطبية، وجمعية الدراسات الانسانية، وجمعية الاعلام الاوروبي.... ومن اهم انشطة الإتحاد، المؤتمر الإسلامي السنوي الذي يعقد في أواخر كانون الاول وقد حضر المؤتمر سنة ١٩٩٠ ما يزيد عن ٨٠٠٠ مشارك، يدعو الإتحاد لهذا المؤتمر مشاهير الدعاة من الدول العربية والإسلامية. كما ان للإتحاد ارضا يقيم عليها مخيمات صيفية لكبار ومخيم للشباب الناطقين باللغة الفرنسية ومخيمات فرص الاولاد المتعاقبة مع وزارة الشؤون الاجتماعية. كما انه ينظم سنويا رحلات الحج ولديه بيتا لزكاة ويجمع التبرعات لقضايا المسلمين الامة (افغانستان، فلسطين....) وينظم معارض الكتاب الإسلامي ودورات لتعليم القرآن واعداد الدعاة، كذلك قام الاتحاد بترجمة عدد من الكتب الإسلامية واعد مواقيت الصلاة بدقة لكافة المدن الفرنسية ويشرف على انشطة الإتحاد، الشيخ فيصل مولوي، المستشار في المحكمة الشرعية العليا في بيروت ويرأسه الشيخ احمد جاء بالله من تونس.

٢- جماعة الدعوة والتبليغ

وتعتبر القوة الثانية في العمل الإسلامي في فرنسا، وتتبع اسلوب الجماعة المعروف في كافة البلاد العربية والإسلامية، وليس لها اي نشاط آخر غير الدعوة في المساجد والخروج في سبيل الله ويشرف على الجماعة الشيخ الهمامي من تونس.

٣- المعهد الإسلامي لمسجد باريس

ويعتبر قوة رئيسية في العمل الإسلامي، لان مسجد باريس الكبير هو اول واكبر مسجد في فرنسا وهو تابع للسفارة الجزائرية ويوجه العديد من المساجد المنتشرة في فرنسا ويصرف عاليا على الأئمة، وله نشاط ثقافي جيد في باريس ويرأس المعهد الشيخ هدّام التيجاني من الجزائر.

٤- جمعية الطلاب الإسلاميين في فرنسا AEIF

من اقدم الجمعيات الإسلامية في فرنسا، كان من مؤسسيها الشيخ محمد حميد الله، وتشرف على بعض المساجد والمراكز في عدد من المدن الفرنسية، ولها نشاطات متعددة اهمها مجلة المسلم الناطقة اللغة الفرنسية، والمؤتمر السنوي الشتوي على غرار اتحاد المنظمات الإسلامية، وقد حضر مؤتمر جمعية الطلاب سنة ١٩٩٠ حوالي ٨٠٠ شخص.

٥- الجامعة الوطنية لمسلمي فرنسا FNMF

وهو عبارة عن اتحاد فدرالي يضم قرابة ٢٥٠ جمعية اسلامية (جمعيات الاتجاهات السابقة اضافة الى الجمعيات التركية والافريقية)؛ وليس له نشاط خاص به وينحصر تحركه في التنسيق بين مختلف الاتجاهات الاسلامية والدفاع عن مشاكل المسلمين العامة.

اضافة الى هذه الاتجاهات الكبرى، هناك جمعيات ناشطة محليا او ذات اختصاص ولا يتسع المجال لذكرها نظرا لكثرتها.

* من يمثّل المسلمين في فرنسا

ليس في فرنسا هيئة رسمية او شعبية لها شرعية الكلام باسم المسلمين والدفاع عن حقوقهم وهذا اول كل فصل ان يقوم بهذا الدور، وقد كان مسجد باريس الى فترة خلت معتمدا من قبل الدولة الفرنسية ما يقرب عن الممثل الرسمي. وفي سنة ١٩٨٩ اقدمت الحكومة الفرنسية على تشكيل لجنة استشارية ضمت ممثلين عن مختلف الإتجاهات الإسلامية في فرنسا، اطلق عليها مجلس التفكير حول الاسلام في فرنسا CORIF الذي يساعد وزارة الداخلية على اتخاذ قرارتها حول المواضيع المتعلقة بالإسلام والمسلمين في فرنسا. وقد اسند وزير الداخلية لهذا المجلس مهمة اعداد مشروع لتمثيل المسلمين في فرنسا، وينتظر ان تكون سنة ١٩٩٢ السنة الفاصلة.

يبقى ان نقول ان المسلمين في فرنسا يشكلون قوة بشرية لا يستهان بها، إذا ما اوليت عناية من الحكومات والمؤسسات الإسلامية القوية ولتي تستطيع من خلالها ان تؤثر على سياسة الحكومة الفرنسية الخارجية تجاه الدول العربية؛ كما هو حال الجاليات اليهودية في مختلف الدول الغربية، فهل يعي المسؤولون هذه القضية؟

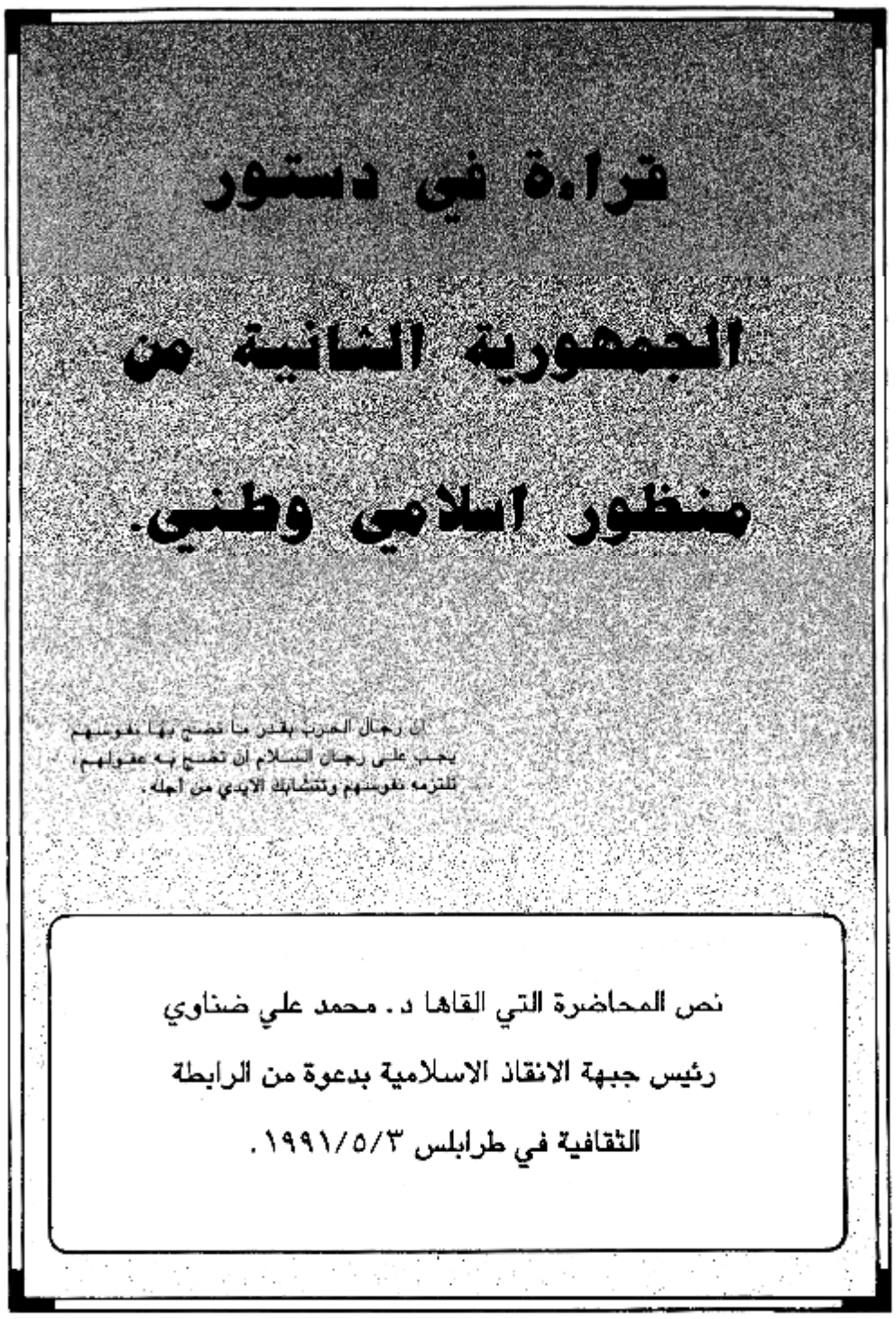

ومن وصيته لابنه:

يابنيّ كنْ على حذرٍ من اللئيم اذا أكرمتَه، ومن الكريم اذا أهنْتَه، ومن العاقل اذا عجزته، ومن الأحمق اذا مازحتَه، ومن الجاهل اذا صاحبْتَه، ومن الفاجر اذا خالطْتَه. وتمامُ المعروف تعجيلُه.

يابني، ثلاثة أشياء تَحْسُن بالانسان: حُسْنُ المحضر، واحتمالُ الاخوان، وقلةُ الملل للصديق.

وأولُ الغضب جنون وآخرُه ندم.

يابني، ثلاثةٌ فيهم الرشد: مشاورةُ الناصح، ومداراةُ العدو والحاسد، والتحبُّبُ لكل أحد.

يابني، المغرورُ من وَثِقَ بثلاثة أشياء: الذي يُصَدِّقُ ما لا يراه، ويركنُ الى من لا يثق به، ويطمعُ فيما لا يناله.

يابني، احذر الحسَدَ فانه يُفسِدُ الدينَ ويُضعِفُ النفسَ ويعقبُ الندمَ.

يابني، إذا خدمتَ واليا فلا تَنَمْ اليه بأحد، فانه لا يزيده ذلك منك الا تغورا. فانه اذا سمع منك في غيرك، فانه لابد أن يسمع من غيرك فيك، ويكون قلبه خائفاً منك ان تَنَمَّ عليه كما نَمَمْتَ اليه بغيره، ولا يزال محترساً منك.

وكن يابني أقربَ الناس اليه عند فرحه، وأبعدَهم منه عند غضبه. وان أتيتك فلا تَمُتّه، وان أتاكَ يسيراً فخذه واقبله، فَتُبْلَغَ به ان تنالَ كثيراً.

وأكرمْ خَدَمَه، والطُفْ بأصحابه، وغُضَّ طرفكَ عن محارمه، وأصُمَّ أذنك عن مجاوبته، واقصر لسانك عن حديثه، واكتمْ في المجالس سِرَّه، واتبعْ باللطف هواه، وناصح في خدمته، وأجمع عقلك في مخاطبته.

ولا تأمَنَنَّ الدهر من غضبه، فانه ليس بينك وبينه نسب، والغضبُ يُسرع اليه في كل وقت، ووثبتُه كوثبة الأسد.

يابنيّ، كتمانُ السر صيانةٌ للعرض.

يابني، اذ أردت أن تقوى على الحكمة فلا تملكْ نفسك للنساء، فان المرأة حربٌ ليس فيها صلح. وهي إن أحبتْك أكلتْك، وان أبغضتْك أهلكتْك.

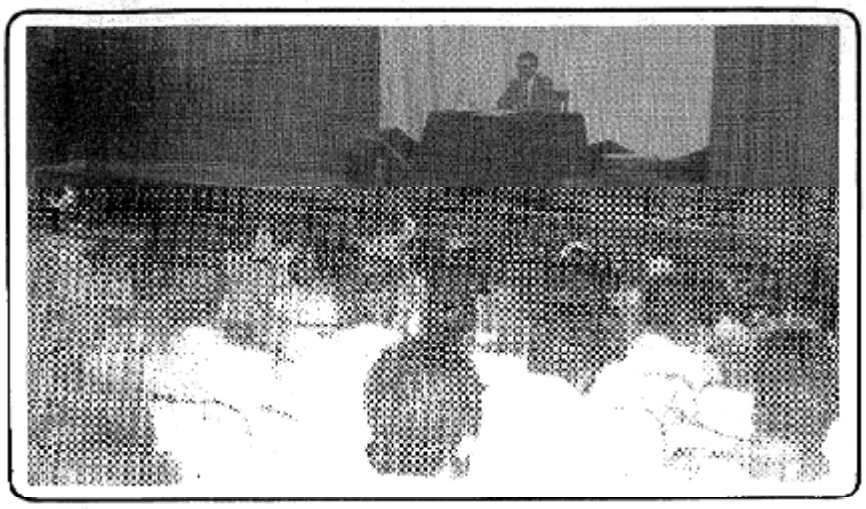

في قاعة الرابطة الثقافية

من كلمة السيد المهندس رشيد جمالي رئيس الرابطة الثقافية في الشمال التي قدم بها الدكتور محمد علي ضناوي في محاضرته على مسرح الرابطة بتاريخ ١٩٩١/٥/٣

«الدكتور محمد علي ضناوي من ابرز العاملين والمهتمين بشؤون البلد لا بسبب الموقع الفكري البارز الذي يحتله المحاضر في حياتنا العامة فحسب بل نتيجة الانجازات الاجتماعية الهامة مع رفاقه واخوانه في جبهة الانقاذ الاسلامية وعبر مؤسستها المختلفة، فعلى الصعيد الفكري اغنى المحاضر مكتبتنا العربية بعدد من المؤلفات الهامة كان من بينها «قراءة اسلامية لتاريخ لبنان» و«نحو حكم اسلامي» وغيرها العديد بالاضافة الى سلسلة كبيرة من المقالات والابحاث التي تناولت جوانب عديدة وهامة من جوانب مشكلة شرقنا العربي وعالمنا الاسلامي وعلى الصعيد الاجتماعي اسهم محاضرنا مع نخبة من اخوانه الكرام في قيادة تحرك اجتماعي اسلامي بارز اعطى فيحاءنا بعضا من اكثر مؤسساتها فعالية بدأ ببيت الزكاة الذي رعى الايتام واطعم الجائعين وصان كرامة المحتاجين وانتهاء بالمستشفى التخصصي الذي يجري الاعداد لافتتاحه قريبا ليغلق ثغرة في جدار الاهمال الذي عاشته فيحاؤنا وليقيم جسرا من جسور التواصل والتعاضد والتعاطف.

المهندس رشيد جمالي

دستور الجمهورية الثانية من منظور اسلامي ووطني

الحلقة الاولى: محاولات تاريخية والطائف المرتقى

لم يكن ميثاق الطائف عند مستوى طموح اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم. فكل مجموعة قومته من منظورها فاشتد التباين حوله والخلاف فيه لكنه بقي ملامسا لعدد من تلك الطموحات أو الرغائب أو المصالح على اختلاف أنواعها.

ومهما كان الامر فحسب الطائف فضلا أنه اتفاق أنهى حالة حرب استمرت سنة عشر عاما وحل ولو شكلا الميليشيات وأدخل لبنان من جديد في عالم التواصل تمهيدا للبناء.

الخص: اتفاق الفرصة الاخيرة.

وفي الواقع كان اتفاق الطائف كما يقول الرئيس سليم الحص: «قد شكل فرصة فريدة أمام شعب يحتضر لاستعادة العافية والأمل».

كان لبنان قبل اتفاق الطائف في مهب الريح، تحت رحمة صراع عبثي مفتوح، لو ترك على غاربه لادى الى تدمير لبنان الوطن. فجاء اتفاق الطائف، ولمجرد كونه اتفاقا، بما كان لا عوض عنه، لتمكين هذا البلد الصغير المنكوب من فرصة استعادة الحياة. من هنا اصرارنا على ان اتفاق الطائف لا يجوز تقويمه بالنظر الى جزئياته ودقائقه، وانما براغماتيا بالنظر اليه كلا، في مجموعه وتحديدا باعتبار ما يمكن ان يكون له من دور في السعي المبذول لانهاء صراع كان لولاه سيظل مفتوحا(١).

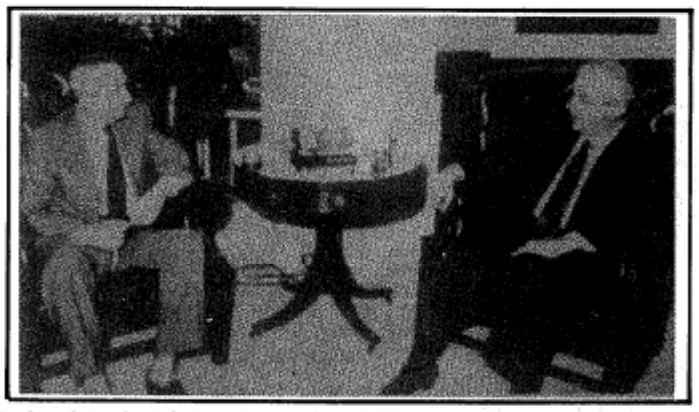

الطائف: حلول لمشكلات عصية.

هذا من جانب ومن جانب آخر فإن وثيقة الطائف كما سنرى قد حسمت جدلا في أمور في غاية الاهمية ووضعت لبنان الجديد على طريق الحل المتنامي وكانت تلك الحلول لمشكلات معقدة عصفت بالكيان اللبناني المُؤَسّس على دستور أيار ١٩٢٦. وفي مقدمة هذه المشكلات التي وجد لها ميثاق الطائف حلا أو مدخلا للحل: عروبة لبنان وعلاقة الدولة بالدين وبالطائفية السياسية واعتبار مجلس الوزراء ما يُشْبه القيادة الجماعية فضلا عن تكريس ضمانات لمجلس النواب ولرئيسه واقامة مجالس دستورية واقتصادية واجتماعية والنص على أن الجيش اللبناني يجب أن يُعد لمواجهة اسرائيل وأن التربية والتعليم في خدمة الانفتاح الروحي والانصهار الوطني مع اقرار مبدأ العدالة الاجتماعية وانماء المناطق.

ولا ريب ان معظم هذه الحلول كانت في صلب الوثيقة العربية للاصلاحات اللبنانية وقد أقرت في مجملها في الطائف وكان هذا التدخل العربي الأول من نوعه في ترتيب نجاح كبير لمشكلة عصية كانت تعصف بالمنطقة العربية برمتها واطلاق نجاحات بشعة لاسرائيل وأعوانها.

(١) نشر في جريدة النهار بالاعداد تاريخ ١٩٩١/٥/٢٠ - ١٩٩١/٥/٢٢ - ١٩٩١/٥/٢٣ - ١٩٩١/٥/٢٤

لم يحقق ميثاق الطائف طموح اللبنانيين

وباعتبار أن الطائف حل وسط لم يحقق - كما أسلفنا - كل الطموحات عند جميع الفرقاء فقد غدا اتفاقا تكرس بتاريخ ٨٩/١٠/٢٢ بعد اجتماع النواب في الطائف ثم أعيد تكريسه بتاريخ ٨٩/١١/١٥ في مطار القليعات قبل انتخاب الرئيس الراحل رينيه معوض وبعد ان اعيدت صياغته ضمن اشكاليات النصوص لتتلاقى مع النصوص الدستورية في دستور ١٩٢٦ والتي لم تُلغ أو تعدل إلتأم مجلس بتاريخ ٩٠/٨/٢١ في **جلسة عامة وأقر الصياغة الدستورية في حلتها** الاخيرة وقام رئيس الجمهورية بتاريخ ٩٠/٩/٢١ بنشر الصيغة المعدلة للدستور اللبناني معتبرا ذلك ايذانا بولادة جمهورية ثانية للبنان.

يجب ان ينفذ الطائف كاملا:

بناء على هذين الاعتبارين يجب ان ينفذ الدستور الجديد كاملا وأن يعتبر كل اخلال به خرقا له يوجب المحاكمة لدى المجلس الاعلى. اذ ان الاخلال به قد يصدع الموقف الداخلي ويؤثر سلبا على مسيرة السلام.

رجال الحرب ورجال السلام واعلان وفاة التكاذب الوطني:

ان رجال الحرب بقدر ما تضج بها نفوسهم يجب على رجال السلام ان تضج به عقولهم، تلتزمه نفوسهم وتتشابك الايدي من أجله.

ولا يعني هذا التقوقع عند الدستور الجديد، فالدستور نفسه قد أحال مجموعة أمور الى المستقبل. فلتناضل الاجيال من أجل مزيد من التعديل والتغيير.

ومطلوب من الجميع في الصفوف الاسلامية والوطنية والمسيحية ان تتضافر جهودها بصدق وواقعية بعيداً عن التكاذب في سبيل عكس الدستور الجديد على مرآة الواقع ومراقبة تلك الصورة في تفاصيلها وألوانها، في تشوهاتها وعيوبها، في صحتها وسلامتها لتتمكن بعد ذلك من اعادة التكوين الجديد عبر ممارسة ديمقراطية نضالية فتسقط التشوهات والعيوب وتزيد في الحسن والعطاء فتكون عند ذلك فحسب أمام جمهورية جديدة واعدة.

ان التكاذب الوطني في مواجهة دستور أيار ١٩٢٦ أفرز ميثاق ١٩٤٣ وما تبع ذلك من مسلسل رهيب حطم الحياة الداخلية في لبنان ووزع المواطنين على درجات، والمناطق الى فئات: فهناك أولاد ست وهنا أولا جارية، وهناك غالب وهنا مغلوب، وهناك منطقة مترهلة من النعيم وهنا منطقة شاحبة ذابلة من شدة الحرمان. كان ذلك لأن رجال الأمس ظنوا ان التكاذب هو ارادة العيش المشترك وما صدقوا وما أنصفوا!! فأوقعوا أجيالنا في غمرة حرب عبثية دمرت وخربت وسيبت الوطن وكادت تؤدي به لولا لطف الله.

لماذا اعتل الدستور الجديد عدم جواز تشكيل حكومة قبل انتخاب ولاية رئيس الجمهورية؟

نحن مدعوون لاعلان وفاة التكاذب ونسخة من حياتنا السياسية واحلال المصداقية والصراحة الكاملين أسلوبا وحيدا لمعالجة الأزمات وأن نقول ما نعتقده حقا ضمن اللعبة الدستورية والحريات العامة وأن نحلل الدستور الجديد تحليلا ديمقراطيا سويا ونقول بالفم الملآن: أخطأ رئيس الجمهورية هنا وأصاب هناك وأخطأ الوزراء وأصابوا وأخطأ مجلس النواب وأصاب وأخطأت الاحزاب وأصابت وأخطأ الرجال وأصابوا. فلا خير في هؤلاء وأولئك ان لم يسمعوا كلمة الحق والوضوح ولا خير في شعب افتقد رجال الصدق والصراحة.

لا مدفع ولا بندقية الا في وجه العدو:

من هنا نؤكد أن ميثاق الطائف وحدة متكاملة

«لبنان مستقل في محيط عربي»: مؤامرة جديدة على عروبة لبنان

يؤخذ برمته أو يترك بكليته، لا تقسيم فيه ولا تعمية، لا تطبق جزءا ونعطل أجزاء. علينا النضال ديمقراطيا حتى تتضح حقوقنا الاسلامية والوطنية كاملة وتقر ضمن الاطر الدستورية والقانونية، يُسلم بها الفريق الآخر بالرضى وبالتي هي أحسن دون بندقية ولا مدفع فهما لعدو محتل يغتصب بعض الجنوب ويأمل بهضم كل لبنان بل بلاد الشام كلها ليقيم اسرائيل الكبرى من الفرات الى النيل.

المطالب الوطنية تواجهها مشاريع خطيرة:

وبينما كنا، في الفريق المسلم خاصة والفريق الوطني عامة نطرح الافكار الاصلاحية بأسلوب ديمقراطي على أمل أن يعي الفريق الاخر بمسؤوليه وأحزابه وحكامه أن مسيرة الوطن لا يمكن أن تستمر في ظلم والظلم ان استمر دمر وان عليهم ان يلتقوا مع الفريق المظلوم على طاولة واحدة ويقررون وبروحية وطنية صادقة تعديل الدستور ونزع الظلم ورفع الغبن... ولم نك يومها نفكر ان تلجئ مطالبينا الفريق الاخر لحمل السلاح بوجه أبناء الوطن الواحد. وكانت اسرائيل بالمرصاد وهي المستفيدة من تدمير لبنان الصيغة والاستقرار والديمقراطية والتعايش فدخلت على الخط بكيدها وعملائها... وكانت أن تهيأت خشبة المسرح على أرض لبنان لتشهد أضخم حرب وأعنفها وأقذرها طيلة ستة عشر عاما ولنعيش جميعا، مسلمين ومسيحيين، وخاصة الاكثرية الصامتة معاناة صعبة: قتلا على الهوية وعلى غير الهوية، تدميرا وخرابا على كل الصعد: البشرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعمرانية... وخلالها طرح الطارحون كل ما عندهم من آراء وأفكار، ودفعت المطابع بمئات العناوين لكتب ومشاريع في غاية الخطورة لا على وضع لبنان الكيان فحسب بل على المنطقة برمتها، فمن اباحة

التطبيق العملاني لعروبة لبنان تغريب الازمة وايجاد حل عربي لها

التعاون مع اسرائيل الى الانعزال عن العروبة الى محاولة اقامة الدويلات والكونتونات الى طروحات الفيدرالية والكونفدرالية الى تدويل لبنان الى ما هنالك من مشاريع خطرة مدمرة.

محاولات جادة للانقاذ:

وكانت في مقابل هذه الطروحات والمشاريع محاولات جادة لانقاذ ما يمكن انقاذه ولجم المتطرفين فكانت الوثيقة الدستورية عام ١٩٧٦ التي سرعان ما سقطت ليكون بعدها تعريب للازمة اللبنانية، فقوات السلام ثم قوات الردع. وبعدهما مؤتمر لوزان وجنيف ومؤتمرات القمة العربية واجتماعات دمشق والكويت وتونس والمغرب ثم طروحات داخلية من فرقاء الازمة تتسم بشيء من الاعتدال ضمن ما عرف بالثوابت العشر ثم بالاتفاق الثلاثي.

ثم على أثر الاحداث الحربية المدمرة بين المناطق الشرقية والغربية ابتداء من ١٩٨٩/٣/١٤ وافراغ العاصمة بيروت من معظم سكانها بادرت الجامعة العربية وألفت اللجنة السداسية العربية للمساعي الحميدة والتشاور مع الاطراف اللبنانية لتسهيل حل الازمة. فلما فشلت هذه الفت الجامعة العربية بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٧ اللجنة الثلاثية من المغرب والجزائر والسعودية التي أعلنت في بداية الأمر انها قد وصلت الى (الحائط المسدود) حسب تعبيرها، ثم أصدرت بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٦ بيان النقاط السبع وفيه وقف اطلاق النار وفك الحصارات ودعوة النواب للاجتماع في الخارج حيث تحدد الطائف، فيما بعد، مكانا للاجتماع الذي استمر ثلاثة اسابيع وتوج هذا اللقاء بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٢ باقرار الوثيقة العربية مع بعض التعديلات.

دخول واشنطن على خط الاصلاحات

وان كان لا بد هنا من تعقيب فان عمر الحرب اللبنانية طال لاكثر من ستة عشر عاما وقبلها عمر الازمة الذي امتد أكثر من ثلاثين سنة، وهو عمر الاستقلال الى ما قبل حرب ١٩٧٥، لولا تقاطع المصالح الدولية في لبنان ومحاولات اسرائيل المتعددة لتوسيع رقعتها... وتشابك بعض المصالح الاقليمية مع المصالح العالمية وبخاصة الاميركية والفرنسية ثم السوفياتية الى حد ما والتي تضاءلت هذه الاخيرة بعد أحداث المعسكر الاشتراكي في عامي ٨٩ و ٩٠... نقول ان عمر الازمة والحرب ما كان له، لو ترك الأمر الى اللبنانيين أنفسهم، ان يتعدى أكثر من شهور... فاذا الشهور غالبت الخمسين سنة بين أزمات وتهيئة خشبة المسرح فالانفجار فالحروب الباشة... وهكذا الى ان استوعبت امريكا ملف الازمة اللبنانية وقد أرادت لها نهاية ما - وهي التي كانت تعد نفسها لاقتحام الخليج - فأرادت طي الازمة اللبنانية التي عملت على اطالة عمرها من قبل وذلك - كما قلنا - لتهيئة نفسها لفتح منف الخليج والسيطرة على منابع البترول واقحام المنطقة في اطار نظامها العالمي الجديد فأعطت

ما كان للحرب في لبنان أن تطول لولا تقاطع المصالح الدولية في لبنان ومحاولات اسرائيل لتوسيع رقعتها

واشنطن الضوء الأخضر وكثفت الضغوط لتشهد خلال أسابيع قدرة اللبنانيين على طيّ ملفي الازمة والحرب وعلى اخراج - مشروع عربي للحل بتوافق لبناني بين مسيحيين ومسلمين.. وهذا التفسير الخارجي لغلق ملف القضية اللبنانية داخليا لا يعيب ميثاق الطائف ولا يشين الاصلاحات بشيّ فهي على اية حال بعض اصلاحات طالب بها فريق لبناني أصيل اسلامي وطني ومعه بعض النصارى ومعهم ايضا توافقات عربية وبخاصة سورية وإنْ سهلت واشنطن لغايات مختلفة اخراجها بالشكل الذي خرجت فيه.

الرئيس الحراوي كفى جميعا عن الاجتهادات على الرجال على الذين يحسنون الخارج

وبناء على ما تقدم لا بد لنا أن نقرأ تعديلات الطائف الدستورية بعيدا عن التأثيرات الخارجية والجانبية من منظور اسلامي وطني لبناني وان نعيد القراءة بعمق آخر لنرَ كيف يمكن ان نقيم من خلال قراءتنا الميزان لحق نزن به التعديلات لساساً ونعتبرها وزنا لاعمال الحكم والحكومة والنواب وكل المعنيين...

مداخلات تاريخية قبل حرب السنتين:

وكمداخلة تاريخية لنفهم انجازات الطائف لا بد لنا ان نلقي نظرة عجلى على الواقع الدستوري الذي ساد لبنان منذ نشأته عام ١٩٢٦ حتى تعديل الدستور بتاريخ أيلول ١٩٩٠ م.

نتوقف هنا عند بعض مقاطع كتابنا (المسلمون في لبنان مواطنون لا رعايا) الذي نشرناه عام ١٩٧٠ في القسم المتعلق بسلطات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في ظل دستور ١٩٢٦ من منظور دستوري وطني.

صلاحيات الحكم بيد الرئيس ولا تبعة عليه

«فقد أوضح الفصل الرابع من الدستور ١٩٢٦ طبيعة السلطة الاجرائية بعد أن حددت المادة ١٨ منه على أن رئيس الجمهورية يتولى السلطة الجزائية، فالرئيس يعيّن الوزراء، وهو الذي يسمي واحدا منهم رئيسا، كما أن له الحق في اقالتهم - اذا ما خالفوه - كما أنه يحل مجلس النواب - اذا أراد - ولا تبعة عليه في كل ما يعمل ويأمر الا عند خرقه الدستور - المطاط - أو في حال الخيانة العظمى، ويحاكمه - اذا ما جروء مجلس النواب على اتهامه - مجلس أعلى لم يشكل ولا مرة واحدة مع ما مر على لبنان من محن ورزايا!! ومن العجيب أن طيلة تلك الفترة لم يقل أحد على الأقل، بخرق الدستور، ان لم نقل شيئا

كان رئيس الجمهورية في الدستور القديم «كل شيء» ولا تبعة عليه وكان رئيس الحكومة باش كاتب والدرع الواقي عن اخطاء الرئاسة الأولى

آخر!! والسؤال: هل كان رؤساء لبنان على ذلك المستوى من الامانة أم كانت مجلس النواب على غير ذلك المستوى»؟!

«وتنظم هذا الفصل - الرابع - بقية صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يرأس اجتماعات مجلس الوزراء والذي يقوم بتوجيه السلطة التنفيذية ويشرف على تنفيذ القوانين، وبمعنى اخر يقوم برسم سياسات البلاد المختلفة وفي جميع الحقول».

«ومن العجيب أن تعطى له جميع هذه الصلاحيات ثم لا يسأل عما يفعل بل توجّه المسؤولية الى الوزراء ومنهم رئيسهم فيحمل هؤلاء تبعة سياسته ويبرأ هو منها».

«ازاء هذه الصلاحيات الكبرى وأمثالها مما منحه اياها الدستور المكتوب وغير المكتوب، لم نجد في الدستور المكتوب أيّ تنظيم لصلاحيات رئيس الوزراء فلم يفرده الدستور ببحث خاص به بل جاء ذكره عرضا دون اية سلطة فعلية... فهو معين من قبل رئيس الجمهورية وهو مع وزرائه مسؤول امام مجلس النواب الذي بامكانه حجب الثقة عنه وعن وزرائه.. حتى أن بيان الحكومة الذي تقدمه الى مجلس النواب يمكن دستوريا ان يعرض بواسطة رئيس الوزراء أو أي وزير يقوم مقامه وفاقا للمادة ٦٦».

رئيس الوزراء الدرع الواقي ولا صلاحيات له

«من هنا فلا سلطات خاصة لرئيس الوزراء بل هو هدف السهام التي يمكن أن توجه الى رئيس الجمهورية، أي هو الدرع الواقي، فالذي يريد أن يهاجم رئاسة الجمهورية يجد في رئيس الوزراء الصيد الثمين للنهش فيه دون أن يصيب الرئاسة الاولى بأذى، ومن هنا أيضا كانت الرئاسة الثالثة رئاسة نظرية لا قيمة لها الا من خلال ضعف شخصية رئيس الجمهورية، فاذا كان رئيس الجمهورية قويا جريئا صاحب شخصية وذا شعبية مطلعا محاطا بمستشارين - كما هو المفروض وكما هو الواقع - فقل ما شئت عن الرئاسة الثالثة السلام لانها فعلا - كما قيل - تغدو - كما كانت في أكثر الايام وكما أرادها الدستور - «باش كاتب» وتبقى في الحكم طالما انها تتمتع بتأييد ورضى الرئيس الاول، وفي حال غضبه أو امتعاضه فمن أسهل ما يكون سحب البساط من تحت رجليّ الرئيس الثالث واقالته في مجلس النواب ان لم يستقل هو بنفسه».

اراء ومواقف نادي رؤساء الحكومة

ولا بد هنا في هذه المداخلة التاريخية من منظور دستوري ولمرحلة ما قبل الحرب ان نستعرض اراء أعضاء نادي رؤساء الحكومة الذين تكلموا بحق ولكن بعد أن خرجوا من قفص الرئاسة الثالثة الذهبي فالرئيس عبد الحميد كرامي قال أمام خلفه الرئيس سعدي المنلا: «لقد ربطوا يدي ورجلي» فأجابه الرئيس المنلا، وكان ذلك بعد أن أعفي من منصبه، قائلا: «وأنا أيضا كذلك، بل وفوقها أغمضوا عيني وربطوا لساني يا أبا رشيد..»

٢- الرئيس سامي الصلح أطلق الكلمة المأثورة على رئاسة الحكومة (باش كاتب)، وقال في مجلس النواب بتاريخ ٩ - ٩ - ١٩٥٢ ما يلي:

«انهم يريدون ان يكون رئيس الوزراء آلة طيّعة في أيديهم لتنفيذ مآربهم وتحقيق مطامعهم وخدمة مصالحهم الخاصة، وبما أننا حاولنا أن نحلم ونعيد الحكم الى السراي، قامت قيامتهم علينا ودبروا المؤامرات في الغرف السوداء للجيلولة دون تحقيق الاصلاح المنشود..»

٣- الرئيس عبدالله اليافي قال في كتاب استقالته تاريخ ٢ - ١٢ - ١٩٦٦:

«... ولقد ترامى الى مسامعي في هذه المناسبة وقبلها، على لسان بعض المسؤولين او السياسيين ان رئيس الوزارة اذا لم يستقل من منصبه عندما يطلب اليه ذلك، فانه يخلق ما يسمى بـ «أزمة الحكم» وأقول ردا على هذا الزعم بصراحة تامة، ان أزمة الحكم هذه، انما تنشأ اذا عنّ للبعض أن يتخلص من رئيس الوزارة في الوقت الذي يراه مناسبا، بشنّ حملات اعلامية عليه، واسعة النطاق، لا يملك هذا الرئيس في الحقيقة والواقع، القدرة للرد عليها ردا فعالا ونافذا، حملات غايتها التشهير بشخصه، والنيل من كرامته، لإكراهه على التخلي عن مقاليد الحكم».

ويتابع الرئيس اليافي محذرا:

«.. واطلقني في غنى عن القول، بأن الحملات على رئاسة الوزارة، وعلى هذا النحو، يخلق بالتمادي والاستمرار، حالة يخشى معها أن تؤثر على الوحدة الوطنية في جذورها العميقة».

٤- الرئيس رشيد كرامي قال في بيان الاعتذار تاريخ ٢٢ - ١٠ - ١٩٦٩:

«.. لكن ليس من المعقول في شيّ أن يحمل المرء مسؤولية مالا رأي له فيه، ومن باب أولى لا يحمل مسؤولية ما يختلف مع رأيه وتفكيره ومعتقده..»

«يضاف الى ذلك ما صرّح به الرئيس سلام في سبب استقالته في أعقاب الاعتداء الاسرائيلي واختلافه مع رئيس الجمهورية على اقالة موظف كبير هو قائد الجيش».

«ويضاف ايضا تصريحات الرئيس الحافظ في خضم حوادث أيار حيث أعلن عن عدم علمه بما يجري وتصريحه الشهير في أعقاب الغاء حالة الطوارئ أكبر شاهد».

تحرك المسألة الدستورية في لبنان

«وبعد أن تحركت المسألة الدستورية في لبنان كتب ميشال أبو جودة في النهار في حزيران ١٩٧٢ منبهاً الى بعض المطالب الوطنية الدستورية مشيرا الى خطرها يقول: «ولا يخفى طبعا ان تكبير دور رئيس الحكومة - من ترؤس جلسات مجلس الوزراء الى وجود مقر رسمي للاقامة فيه - سيعني، في نظر الناس، تصغير دور رئيس الجمهورية او اقتسامه او توزيعه فضلا عن تصغير أدوار الوزراء الذين يفترضهم الدستور مساوين لرئيسهم».

«ومن أجل تصحيح هذا الخلل الرهيب اشتدت المطالبة بتعديل الدستور غير أن الاستاذ غسان تويني كشف في جريدته «النهار» ضمن مجموعة مقالات مدى رفض الجناح الماروني في لبنان مس صلاحيات رئيس الجمهورية، تلك الصلاحيات التي يعتبرونها مكسبا تاريخيا كبيرا ومصنعا يصنعون به رئيس الجمهورية مهما كانت شخصيته».

«وكان رد الفريق المسلم والوطني وبعض المسيحيين على الموقف الماروني اما ان يبقى النظام على ما هو عليه، رئيس يحكم وهو غير مسؤول، ورئيس حكومة لا يحكم وهو مسؤول، فهذا واقع ظالم يجب أن ننتهي منه الى غير رجعة.

«ان الذين يريدون المحافظة على الدستور هم أحد صنفين، أما واهمون أو متآمرون على قضية المسلمين ولبنان الاولى.

«ولا نقول ذلك نحن فقط انما قاله كذلك بعض المسيحيين كهنري اده والأب سمعان دويهي. فهذا هنري اده الوزير الماروني السابق، عندما أقيل بصورة أساءت اليه نطق بكلمة الحق وأبدى رأيه صراحة في النظام الديمقراطي الاعرج فقال:

«.. فاما نحن في نظام رئاسي يكون عندئذ رئيس الدولة «رئيس الجمهورية» مسؤولا عن آرائه أمام مجلس النواب، أو أمام الشعب الذي انتخبه، ام نحن في نظام برلماني، وبالتالي لا يمكن لرئيس الدولة ان يتحمل مباشرة مسؤوليات الوزارة».

«كما أن الأب الدويهي قد تحدث طويلا متهما رئيس الجمهورية بالديكتاتورية فقال:

«ان الحكومة لا تملك شيئا في المعطيات ان شكل الحكم أصبح ديكتاتوريا في هذا البلد (٢)».

وثيقة المطالب الاسلامية عام ١٩٧٤:

ومن أجل اعادة الصياغة من جديد وتوضيح المطالب كانت الوثيقة الاسلامية الموقعة من المجلس الاسلامي في بيروت وحزب النجادة والتجمع الاسلامي في طرابلس والشمال بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢ وقد جاء في أهم بنودها:

وثيقة المطالب الاسلامية لعام ١٩٧٤ تضمنت اكثر ما اقر من اصلاحات في وثيقة الطائف ١٩٩٠

١- الغاء الطائفية السياسية وتعديل الدستور لتطوير المؤسسات الدستورية وصلاحياتها والاصرار على تطبيق الديمقراطية تطبيقا صحيحا يقيم التوازن في السلطة تحقيقا لمشاركة حقيقية في الحكم.

٢- المشاركة أنيا في الوظائف وخاصة الرئيسية منها وذلك في شتى ادارات الدولة ومصالحها المستقلة والاستمرار في تطبيق مبدأ لا طائفية الوظيفة.

٣- اعتماد نهج جديد في توزيع الموازنة المتعلقة بالمشاريع الانمائية في كافة المجالات تأمينا للعدالة وانصافا للمناطق المحرومة التي يجب ان يكون لها الاولوية في هذه المشاريع.

٤- اجراء احصاء عام وانهاء مأساة التجنس واقرار مشروع القانون بحل قضية المكتومين وعرب وادي خالد وغيرهم من أصحاب الحق في الجنسية والتعطيل يوم الجمعة.

٥- اقرار قانون جديد للانتخابات يضع حدا للاقطاع السياسي ويؤمن تمثيلا صحيحا وتعبيرا صادقا عن ارادة الشعب وفئاته.

٦- تعديل قانون الجيش بما يحقق التوازن الوطني في الجيش وفي القيادة وتعزيز قدرته ضمن خطة دفاعية للدفاع عن البلاد.

٧- التصدي للميليشيات الحزبية المسلحة وحلّها منعا للاستفزاز وتعريض أمن البلاد للخطر.

٨- التعاون مع المقاومة الفلسطينية والتنسيق معها بما يؤمن لها الدعم والحماية في كافة المجالات.

٩- التأكيد على وجوب تحقيق مطالب المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى والقوى الوطنية.

١٠- اعادة النظر في النظم الضرائبية وغيرها التي تساعد على ضرب الاحتكار والغلاء وتكفل للحكم قدرة على مواجهة مسؤوليات الدولة لتأمين حياة كريمة لجميع اللبنانيين».

الحلقة الثانية: الطائفية السياسية بين التكريس والالغاء في الدستور الجديد

لقد بيّنا أن من أهم ما تصدى له اتفاق الطائف هو مسألة الطائفية السياسية وهي المسألة الأكثر تعقيدا في الوجه الداخلي للازمة اللبنانية، فقد أنشئ لبنان الكبير بتوجه ان يكون فيه طائفة غالبة وعلى هذا شاب احصاء عام ١٩٣٢ شوائب عديدة. وضمن هذا الفاصل الزمني الكبير ١٩٣٢ - ١٩٩٠ م. تاريخ الطائف لم يجر في لبنان احصاء لمعرفة مدى التحولات في البنية السكانية.

وقد اطلعنا من قبل كيف ان أكثر الطروحات الاسلامية والوطنية قبل الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ م. وأثناءها كانت تتمحور حول بند الغاء الطائفية السياسية كمدخل اصلاحي لمحورة الهيكلية السياسية في لبنان على مرتكز الوطنية السياسية وليس الطائفية السياسية كما هو كائن اليوم، وكانت المناداة بالغاء الطائفية السياسية من أعلى الهرم الى أسفل القاعدة شعارا اخترق الحياة السياسية في لبنان وسار فيها كما تسري الدماء في العروق وغدا مطلبا اصلاحيا شعبيا كبيراً.

ومن العودة الى طبيعة الدستور اللبناني الصادر في أيار ١٩٢٦ يتبين ان الدستور، على علاته وخاصة بالنسبة لاختلال الصلاحيات في مركزي رئاسة الجمهورية والحكومة، فانه جاء خلوا من الطائفية السياسية سوى المادة ٩٥ المؤقتة والتي قضت بتوزيع الوظائف الكبرى بين الطوائف، التماساً للعدل والوفاق، فاذا بالمؤقت

هنه وطنه متوازنه طائفيا لالغاء الطائفية السياسه

يغدو دائما ضمن مجريات الحياة المرتبة على أصول المواطنية السياسية العامة.

غير ان التماس العدل في المادة ٩٥ وفقا لما جرى التعارف عليه بالميثاق الوطني عام ١٩٤٣ م. ضمن قاعدة ٦/٥ اي خمسة للمسلمين مقابل ستة للمسيحيين عمق الفجوة وأخل بقواعد العدل والانصاف.

واخذت بؤر التفجر للصراع الطائفي السياسي تزداد وتتكاثر حتى كانت الحرب اللبنانية ثم أنتهت الأمور الى اتفاق الطائف بأسس مهمة خاصة في مسألة الطائفية السياسية.

ولا ريب ان دراسة دقيقة وقراءة متأنية لاتفاق الطائف اي للتعديلات الدستورية الجديدة نجد ما يأتي:

التفريق بين الطائفية كانتماء والطائفية كممارسة سياسية:

أولا: ان المشترع أكد التفريق المطلق بين الطائفية كانتماء ديني وبين الطائفية السياسية كممارسة سياسية اي ان الدستور أقر العلاقة بين الاديان والدولة وجعلها محورا مهما أساسيا في العيش المشترك وأعتبر أي اخلال بهذه العلاقة يعرض الحياة اللبنانية الى الخطر بمعنى اخر ان المنادا بالعلمنة الشاملة قد اسدل عليها الستار نهائيا، فالمشترع قد فرق بين الطائفية والطائفية السياسية فاما الاولى فقد أقرها كما كانت في الدستور القديم ١٩٢٦ وزاد عليها بشكل جعلها أكثر ديناميكية وأثرا، وأما الثانية أي الطائفية السياسية فقد أقر وبشكل واضح وجوب الغائها وان أقر مرحليا العمل بها في أعلى الهرم السلطوي. وأهمية هذا الأمر، كما أوضحنا من قبل، أنه قد جاء بعد حرب طرح فيها كل شئ وقد جاء بشكل اتفاق بُني على التراضي لمطلق. وهو مطلب بلا ريب يتفق مع الطروحات الوطنية والاسلامية المختلفة.

ومن العودة الى دستور ١٩٢٦ نجد في المادتين ٩ و١٠ أن الدولة بتأديتها فروض الاجلال لله تعالى تحترم جميع الاديان والمذاهب وتكفل حرية اقامة الشعائر الدينية و (أن التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو يتعرض لكرامة أحد الاديان والمذاهب) وتعني المادتان بشكل جازم علاقة متينة بين الدولة والاديان، وقد تأكدت هذه العلاقة بشكل أوضح في اتفاق الطائف الدستوري مع بقاء المادتين اعلاه في الدستور الجديد - حيث ورد ما نصه (تأمينا لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري - اي للطعن بدستورية قوانين صادرة أو قد تصدر وتمس جوهر هذه العلاقة وخاصة في الموضوعات التالية: الاحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني).

ويعني ما تقدم ان النظام العام في لبنان يقوم على جوهر وهو الانسجام بين الدين والدولة وان العلمنة الشاملة خرجت كليا من اطار الاصلاح وغدت متعارضة مع أسس النظام العام والدستور وقواعد العيش وأن التفرقة بين ارتباط الدولة بالدين وبين الغاء الطائفية السياسية مفصل رئيس في الحياة العامة والدستورية.

مشروع مستقبلي لالغاء الطائفية السياسية

ثانيا: من العودة الى اتفاق الطائف اي الدستور الجديد نجد ان المشترع اللبناني نص على الغاء الطائفية السياسية كمشروع اصلاحي مستقبلي، وقد ترسخت الطائفية السياسية في الحياة السياسية اللبنانية حتى غدت السمة الرئيس فيها ولا تزال.

والطائفية السياسية قبل ميثاق الطائف، كتعريف لها، هي الممارسة السياسية باسم لطائفة توصلا الى تسلم مركز ما في الدولة، يعتبره العرف لطائفة ما. أو بتعريف أخر: العمل السياسي باسم طائفي برغبة الدفاع عن حقوق تلك الطائفة. وهي بعد اتفاق الطائف العمل السياسي الهادف الى الافادة من مظلة الطائف الضوائفية بتوزيع الحقوق والمراكز والوظائف الكبرى على اللبنانيين طائفيا أي ان اتفاق الطائف أقر بشكل

الطائفية السياسية عرض والانتماء الى الدين شرف

مزدوج وصريح مشروعا مستقبليا لالغاء الطائفية السياسية وحلولا تفصيلية لمرحلة اسماها انتقالية، تضمنت توزيعا اعتبره عادلا في توزيع المناصب والمراكز الكبرى في البلاد.

والمشروع المستقبلي لالغاء الطائفية السياسية اعتبر ان (الغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي) ويعني هذا ان المشترع الدستوري اعتبر الطائفية السياسية وهي اسس الحياة السياسية في لبنان منذ نشأة هذا البلد منذ سبعين عاما، هي أسلوب سياسي فتّاك يتعارض مع المواطنية. ومع ان الحرب في لبنان قامت، بين جملة أسباب قيامها، الطائفية السياسية التي كرستها المادة ٩٥ من دستور ١٩٢٦ الا ان المشترع الدستوري في اتفاق انهاء الحرب لم يلغ هذا الاسلوب اللاوطني بل كرسه بشكل صريح وأعلن في الوقت نفسه مشروعه المستقبلي لالغاء الطائفية السياسية... فالنص الزم بايجاد هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رئيس مجلس النواب والحكومة وعَدَد من شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية لدراسة السبل واقتراح الطرق الكفيلة بتحقيق (الهدف الوطني الاساسي) اي الغاء الطائفية. الا ان ربط ايجادها بمجلس نواب منتخب على المناصفة بين المسلمين والمسيحيين يعني بشكل جازم ان هذه الهيئة الوطنية يجب ان تشكل على أساس المناصفة ايضا.

غير ان اتفاق الطائف الدستوري الجديد خطا خطوات على طريق الغاء الطائفية السياسية في ثلاثة جوانب.

أولها: الغاء قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف والقضاء وسوى ذلك من المصالح باستثناء وظائف الفئة الاولى التي تبقى مناصفة بين المسلمين والمسيحيين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة، واعتماد الكفاءة والاختصاص مكان التمثيل الطائفي.

ثانيها: الغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية، غير ان ذكر ذلك يبقى في سجلات النفوس حيث لا يمكن الغاؤها هناك مطلقا لارتباط وجودها بتنظيم الاحوال الشخصية والشعائر الدينية وسوى ذلك من أمور وخلفيات.

وثالثها: حَثّ مجلس النواب واعتباره مسؤولا عن اصدار قانون انتخاب خارج القيد الطائفي ومع أول انتخاب لهذا المجلس على أساس وطني لا طائفي يستحدث عندئذ مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية التي يتألف منها لبنان.

مجلس الشيوخ:

ولا ريب ان المشترع أراد بانشاء مجلس للشيوخ أمرين أولهما التأكيد على ما أشرنا اليه من أن لبنان كان وسيبقى متعدد العائلات الروحية وهي التي يتألف منها البيت اللبناني حيث لا يمكن تصور لبنان دون عائلاته تلك. وثانيها ان الدولة والدين متحدان لا انفصام بينهما ولا يمكن لاية سلطة مهما كانت او لاي حزب او تيار كان ان يلعب على وتر الانفصام بين الاديان والدولة وان كان الانفصال بين الدولة والطائفية السياسية يجب أن يكون وان ترسخ مجالاته انطلاقا من الوظائف ومرورا بمجلس النواب وانتهاء بالرئاسة الاولى والوزراء اي وفق ما قدمنا الغاء الطائفية السياسية من أسفل القاعدة الى أعلى الهرم.

الواقعية في معالجة الطائفية السياسية

ونسجل هنا أن المشترع الدستوري اللبناني كان في اتفاق الطائف أكثر جرأة من قانون ١٩٢٦ حيث كان واقعيا في معالجة مصيبة الطائفية السياسية، فقانون ١٩٢٦ أوجد وان مؤقتا، الطائفية السياسة وكرسها بنص دستوري عمل به اكثر من نصف قرن في حين ان المشترع في تعديلات ١٩٩٠ رسم وأقرّ خطوات نحو الغاء الطائفية السياسية وان يكن قد كرسها في التوزيع الهرمي للرئاسات ولوظائف الفئة الاولى نظرا للاوضاع البالغة التعقيد التي مرت في لبنان ضمن الحرب اللبنانية حيث هدمت وحدة البلد وعرضته للتجزئة والانهيار فضلا عن الاحتلال الاسرائيلي لنصف مساحة الجنوب اللبناني.

وننشير الى ان كلا الدستورين القديم والجديد نصّا على اسقاط الفروق بين اللبنانيين و(على المساواة في الحقوق والواجبات دون تمايز أو تفضيل) في حين ان المادة السابعة من الدستور القديم نصت على ان جميع اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم).

غير ان النصين العامين هذين ترتب عليهما استثناءات عديدة أوجدت بوحي المادة ٩٥ من دستور ١٩٢٦ اولاد ست وأولاد جارية وحولت المواطنين الى درجات وفئات حتى كاد المسلمون وبعض من النصارى يشكون انهم مواطنون في دولة الامتيازات المارونية.

خوف وحذر

وما نسجله هنا بكثير من الخوف والحذر تجاه الاستثناءات على قاعدة المساواة بين اللبنانيين في الحقوق والواجبات باقرار الهرم الطائفي في الرئاسات والوظائف الاولى ان تتعطل النصوص وتجمد ضمن لعبة الاستمرار في التعاطي بالنفس الطائفي السياسي القديم الموروث، وتدليلا على ذلك ذكرت جريدة الديار بتاريخ ١٩٩٠/١/١٣ كلاما لأحد الوزراء فيه مجموعة امثلة على هذا التعاطي الموروث وغير المسؤول فيقول: (مثلا الغاء دورات تدريس في الخارج له دم توازن افراد البعثة طائفيا نتيجة المباراة أو في حالات أخرى أبعد ناجحون واعتمد ساقطون لتأمين التوازن الطائفي الذي لم يعد دستوريا ولا عرفا بموجب اتفاق الطائف... ويُذكّر الوزير ايضا بدورات التطوع في الجيش والامن الداخلي التي ألغيت أو جمدت لمثل هذا السبب بالذات مطارحا التساؤل حول المبدأ الذي أقر والقاضي بابعاد الجيش عن السياسة والاعتبارات الطائفية من قاعدته حتى قيادته) باستثناء ما يأخذ منها الحكم الفئة الاولى في الوظائف العامة.

ويبدو أن وراء التشبث بروحية دستور ١٩٢٦ في الممارسة العامة خلفيات منها وجوب مراعاة مقتضيات التوازن في هذه المرحلة الانتقالية وحجته ان لا يظهر الرئيس الاول في طائفته ضعيفا، وهو أمر يخشى معه نشوء عرف يعطل - بصورة عملية - منجزات الطائف ومكتسباتها في الغاء الطائفية السياسية - على مراحل - كما ينسف امكانية الوصول الى المشروع المستقبلي لالغاء الطائفية السياسية وتعود البلاد - لا سمح الله - لتغرق في دوامات العنف الطائفي السياسي البغيض.

ومن هذا المنطلق يمكن ان نفهم ما صرح به الرئيس الاستاذ عمر كرامي في حديثه لجريدة اللواء بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٥ (ان التعيينات التي حصلت بعد تنفيذ الطائف الحقت غبنا بالمسلمين).

ويقول: (تأتي اليوم لتملأ المراكز. يقولون هذا مركز شيعي - مثلا - لا اقدر ان اعين فيه الا فلانا.. هناك أحسن منه بكثير من طائفة أخرى لا تقدر أن تأتي به والعكس بالعكس..)

ويقول الرئيس كرامي في ذات اللقاء (١) - مما سنتعرض له لاحقا عند بحثنا للرئاسات الثلاث - (رئيس الجمهورية ما زال عنده صلاحيات يعطل كل شيء ويفرض نفسه بكل شيء) وهذه بلا ريب معاناة جديدة - قديمة نخشى ان استمرت أن تنسف اتفاق الطائف وتقتلعه من جذوره ونخشى عندها ان يكفر الناس، كل الناس، بما يسمى ارادة العيش المشترك. فتنتصر اسرائيل في طروحاتها التقسيمية ضمن المنطقة العربية برمتها لا في لبنان فحسب.

الغاء الطائفية السياسية أخطر منعطف:

انه مع ايماننا المطلق بأهمية ترابط الدين بالدولة والانسجام الكامل بينهما نجد ان الغاء الطائفية السياسية في لبنان هي أخطر منعطف في منعطفات الحياة اللبنانية، وقد كان توجه الالغاء عند رياض الصلح صادقا بارادة مسؤول عندما اعلن في أول بيان وزاري له بعد الاستقلال عام ١٩٤٣: (ان الساعة التي يمكن فيها الغاء الطائفية السياسية هي ساعة يقظة وطنية شاملة ومباركة في تاريخ لبنان وسنسعى الى ان تكون هذه الساعة قريبة باذن الله)

الفاصل الزمني منذ ٤٣ حتى ٩٠ حيث تمت ولادة قيصرية لفكرة الغاء الطائفية السياسية - كما بينا - وأدرجت في مقدمة الدستور على أنها عمل وطني أساسي. وكما ذكرنا - وضمن توجهات دستور ١٩٢٦ الذي أوجد امتيازات كبرى لرئاسة الجمهورية ولطائفة الموارنة تحديدا وخلافا لارادة الفريق المسلم والوطني فان الطائفية السياسية ترسخت على امتداد هذا الفاصل وحيل بين الدستور وبين أية تعديلات تمتد اليه، فقد كانت الرغبة في التعديل جامحة عند الفريق المسلم والوطني وكان يُقابل هذا المطلب بالرفض الكامل من الآخرين السادرين في الامتيازات حتى جاء اتفاق الطائف بتعديلات مهمة أوجدت توازنات في الطائفية السياسية في مراكز. ومن يدري فقد تكون هذه التوازنات، مدخلا مقبولا عند الجميع للقبول بالغاء الطائفية السياسية في أجهزة الحكم، اذ ان الطائفة المارونية المعارضة في السابق دخلت الآن لعبة تناقص الصلاحيات - كما سنرى فيما بعد - وهذا أمر قد يجعل الجميع - فيما لو طبق الدستور الجديد تطبيقا سليما - في حالة انعدام المصلحة بالتشبث بالطائفية السياسية وينقلها الى حالة توافق لاقرار الغائها. وعندئذ تكون الساعة التي تحدث عنها رياض الصلح عام ٤٣ قد دقت. ولا نظن الا ان تلك الساعة سوف تدق خاصة على ضوء اقرار عروبة لبنان بشكل حاسم ونهائي كما سنرى.

الحلقة الثالثة: عروبة لبنان تكريس وتنفيذ

لا شك ان مسألة تأكيد هوية لبنان وأنه عربي الهوية والانتماء - كما جاء في مقدمة دستور ١٩٩٠ أمر في غاية الاهمية ويعتبر - مع بساطته وبداهته انجازا كبيرا اذ حسم امرا اصطنعه فريق لبناني وطرحه في بازار المواجهة على سبيل الابتزاز. فلكي يتراجع بعض الفريق المسيحي عن همروجته ان لبنان ليس عربيا انما هو امة مختلفة تعيش في محيط عربي وان اللبنانيين والموارنة المسيحيين خاصة، هم من سلالة الامبراطور كارلوس الكبير الفرنسي الاصل، كما يقول قسم التاريخ في جامعة الكسليك، وانهم بالتالي أحفاد نسل غير عربي بل أوروبي فرنسي (٣) فلكي يتراجع هؤلاء عن هذا العبث غير المسؤول يجب ان يقبضوا الثمن، والثمن في دستور الطائف اقرار العرف بتوزيع الرئاسات وابقاء الرئاسة الاولى للموارنة وهو بند مخالف لاعتبار الطائفية السياسية أسلوبا غير وطني وان الغاءها (عمل وطني أساسي) كما جاء في اتفاق الطائف، ومن المعروف ان امثال تلك الطروحات الانعزالية الداعية الى التمرد على كل ما هو عربي والظن بالمقاومة الفلسطينية ومحاولة اخراج الفلسطينيين من لبنان والانتقال من الممارسة ضد العروبة سياسيا وقوميا الى ممارسة ضد الفكر العروبي والاسلامي بدعوة استبدال الحروف العربية باللاتينية أو كتابتها بالعامية ومحاولات المركز التربوي التي عرفت بايجاد ما سمي بالعربية الاساسية، ومحاولة المناهج التربوية والتعليمية في لبنان بمسخ التاريخ العربي الاسلامي وتشويه تاريخ المنطقة ومحاولة قطع الاجيال اللبنانية عن اصالة الامة وحضارتها وتاريخها والتوسع في دراسات التاريخ الاوروبي والفرنسي خاصة وتسليط الضوء على الخلافات العربية في الحكم، وعلى المجون والخمريات والغزليات في الادب، مما أدى في بعض جوانب تلك الطروحات والممارسات الى ايجاد صنف من الاجيال مهتز الثقة بعروبته وحضارته راغب بالتفلت من أعبائها مرتم في بعض فئاته في أحضان العدو الاسرائيلي مقلد للطروحات الاسرائيلية في وجوب ايجاد لبنان الكبير على نسق اسرائيل الكبرى وان سبب مشاكل لبنان والمنطقة هو السيطرة العربية عليه في القرن السابع الميلادي وهذه وسواها من الامور والطعون عالجناها باسهاب وتمحيص ورد في كتابنا (قراءة اسلامية في تاريخ لبنان والمنطقة) الصادر عام ١٩٨٧.

الطائف: تطبيع الوضع اللبناني عربيا:

من هنا فان غوغائية الطرح اللاعربي لفريق مسيحي عجّل في تفجير الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥. فاذا ما جاء الدستور الجديد ليعلن بالتوافق جوانب مهمة في التوجه العربي للبنان وفي ربطه بمصير قضايا عربية كبرى وبخاصة مواجهة اسرائيل وبعلاقات (أخوية صادقة مع الدول العربية) و(بعلاقات مميزة مع سوريا) وبمرجعية عربية لدول الثلاثية في معالجة قضية السيادة وتمركز القوات السورية في لبنان اذا ما رغبت الدولتان اللبنانية والسورية في ذلك وبوجوب اعادة النظر في المناهج التربوية وتطويرها تعزيزا للانتماء العربي والانصهار الوطني وبمراقبة الكتاب المدرسي وبتوجيه لكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية فان ميثاق الطائف يكون بحق قد حقق انجازات مهمة على طريق تطبيع الوضع اللبناني وتأطيره في البوتقة العربية بعيدا عن سياسة الانعزال والام الحشون ودعاوي اللاعربية واختراع أصل لا أصل له...

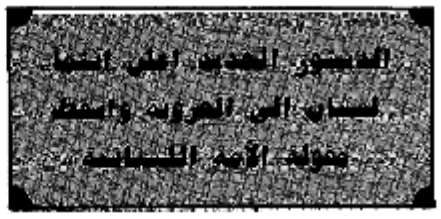

اسقاط فكرة الامة اللبنانية:

وعلى هذا فان الدستور اللبناني الجديد أعلن انتماء لبنان الى الامة العربية وذلك بتأكيده ان لبنان عربي الانتماء والهوية ويقابل هذا الاعلان اسقاطه لفكرة (الامة اللبنانية). فالدستور اللبناني القديم الصادر في أيار ١٩٢٦ كان يضم نصوصا واضحة (ان لبنان امة) فهو في مادته الاولى يؤكد ان لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة. ولكي لا نقع في خطأ تفسير كلمة الدولة الواردة في نص المادة الاولى جاءت المادة ٢٧ لتقول: «عضو مجلس النواب يمثل الامة جمعاء» ثم جاءت المادة ٥٠ تنص على ان رئيس الجمهورية عندما يقبض على أزمة الحكم عليه ان يحلف أمام البرلمان يمين الاخلاص للامة والدستور بالنص التالي: (أحلف بالله العظيم أن أحترم دستور الامة اللبنانية).

ولا يرد على هذا ان الدستور الجديد نص في مقدمته أن (لبنان وطن سيد حر مستقل وطن نهائي لجميع ابنائه) وهذا يعني عند بعضهم الامة اللبنانية. فعندما يكون لبنان وطنا نهائيا يعني ان لا وحدة ولا ضم، غير أن هذا الاستنتاج يتناقض مع روح ونص الطائف بالاقرار بعروبة لبنان. ومما يجب قوله أن المادتين ٢٧ و ٥٠ القديمة السالفتي الذكر يجب ان تعدلا في نصيهما ليصبحا ان النائب يمثل الشعب والوطن وان رئيس الجمهورية يحترم دستور لبنان أو الوطن اللبناني.

يجب عرض هذا الامر على المجلس النيابي مجددا والا فيجب ان يرفع كقضية الى المجلس الدستوري العتيد الذي نص عليه الدستور الجديد.

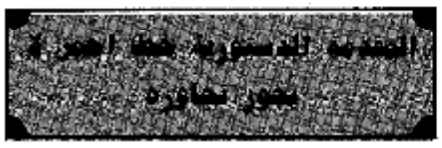

وكان من واجب لجنة الصياغة في الطائف وفي مجلس النواب والتي أعادت صياغة النصوص ان تنتبه الى هذا الأمر الخطير.

ذلك ان للوطن والامة مفاهيم فكرية وقانونية وسياسية لا بد من التوقف عندها قبل الانتقال الى ما ورد في الطائف من نصوص.

مفهوم الوطن والامة

فالوطن يعني رقعة من الأرض يقيم عليها سكان دولة ما، فيتحقق لهم الاستقرار فضلا عن ان الوطن هو الاقليم الذي تستطيع ان تمارس عليه تلك الدولة صلاحياتها وسلطاتها.

أما الأمة فهي جماعة بشرية استقرت في أرض معينة أو أراض محددة أو أوطان محددة أي أقاليم محددة جمع بين تلك الجماعة البشرية روابط من الدين واللغة والتقاليد والتاريخ والمصالح المشتركة وغير ذلك من عناصر الامة، تلك العناصر التي تؤلف بمجموعها الوحدة العضوية والنفسية والتاريخية.

وعلى هذا فالوطن اقليم والامة مجموعة بشرية تعيش على أقليم أو أقاليم. ومن هنا فلا يصح ان نقول بوجود أمة لبنانية ولكن نستطيع أن نقول بوجود شعب يعيش في اقليم لبناني عربي الانتماء والهوية متفرع عن الامة العربية. وعلى هذا يمكن ان تتعدد أقاليم الأمة العربية من مصرية الى سورية الى لبنانية الى عراقية وسوى ذلك، ولكن لا تشكل اي من تلك الاقاليم أمة بذاتها.

وبذلك يكون الدستور قد حسم نقطة خلافية سهلة وصعبة في ان واحد وهي تتلخص في تحديد هوية لبنان المصنّع في عام ١٩٢٠ والمجتزأ من عدة ولايات شامية. فهو الآن وطن بمعنى اقليم له سيادة واستقلال عربي الانتماء والهوية عليه دولة تمارس حقوق الدول في الحكم والاحرياء ضمن توجهات الثوابت العشر التي شكلت مقدمة الدستور الجديد.

الطائف: أبوّة لبنانية وولادة عربية وتبريك دولي:

وتأكيدا على روحية هذا التوجه العربي الاصيل الذي جاء بها الدستور الجديد كانت ابرة تلك المعادلة اللبنانية واضحة لا شبهة عليها انما هي على حد تعبير الرئيس سليم الحص (مولود عربي بمعنى معين: فالولادة تمت على أيد عربية (أيدي اللجنة الثلاثية وسوريا) في غرفة عمليات عربية (الطائف في السعودية) وكانت الرعاية الفائقة عند الولادة من الفريق العربي اياه...) (٤) غير ان المباركة بالولادة جاءت من كل العرب ومن العالم بأسره ومن الفاتيكان... ولهذا التبريك - ضمن الابعاد اللبنانية - أكثر من معنى ومرمى.

التوجه العربي للجيش اللبناني وعقيدته

ومما لا ريب فيه ان التوجه العربي هو المفصل الرئيس في الدستور. فما كان يثير الاعتراض في الصف المسلم والوطني عامة في لبنان قبل حرب ١٩٧٥ هو توجه الجيش اللبناني فقد كان هذا الجيش يبنى على أسس غير سليمة ومن منظور أن قوة لبنان في ضعفه وأنه لا طاقة للبنان في محاربة اسرائيل وعلى هذا لم تفتح جبهته تجاه العدو الاسرائيلي في حربي ٦٧ و ٧٣ حتى جاءت حرب ١٩٧٥ لتبعثر الجيش ولتشرذمه وليدفع لبنان أغلى الاثمان في حرب داخلية طاحنة وفي حرب اسرائيلية على ارضه سقطت فيها أول عاصمة عربية بأيدي الصهاينة ولتستمر العربدة الاسرائيلية فيه والى الآن فيما عرف بالشريط الحدودي المحتل.

جاء اتفاق الطائف ليرسم (عقيدة الجيش) كما يقولون، ويجعلها في (اعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الاسرائيلي) وهكذا أصبح من واجب الجيش الذي غدا بتصرف مجلس الوزراء وليس بتصرف رئيس الجمهورية فحسب، ان يلبي المرتجى منه وأن يكون عربي التوجه، عربي الانتماء، عربي الاهداف، وأن لا يكون فيه مكان للانحراف أو الخيانة.

التطبيق العملاني لعروبة لبنان مع سوريا والدول العربي

وكممارسة تطبيقية لحسم الجدل في عروبة لبنان عاد اتفاق الطائف ليؤكد في بند العلاقات اللبنانية السورية ان لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات اخوية صادقة بجميع الدول العربية) وهذا الاقرار هو جزء من انضمام لبنان الى جامعة الدول العربية واعتباره فيها عضوا مؤسسا وعاملا في جامعتها ملتزما بمواثيقها المختلفة، كما ورد في المقدمة الدستورية، وهي ثوابت تشكل بمجملها خطأ - احمر لا يجوز تجاوزه أو اهماله. ولا شك ان مجموعة مواثيق جامعة الدول العربية التي انضم

فيها لبنان وصادق عليها تشكل اطارا مرنا في تجميع العرب على شكل من أشكال الوحدة والاتحاد على صعد مختلفة سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية وثقافية تربوية وسواها، وان شاب الجامعة العربية اليوم ما شابها من ضعف وتراجع، الا انه يفترض فيها المبادرة السريعة بادخال الحيوية والحرارة الى جسمها المعتل المريض، ويكون ذلك بإعادة النظر في بنيتها وتجديد مواثيقها خاصة في ظل التبدلات في المنظمة وفي أعقاب حرب الخليج وظهور بوادر غير مطمئنة لنظام عالمي جديد بقيادة امريكية وبقوة دفع من اللوبي الصهيوني العالمي.

وكما توهذا - من قبل - فان التطبيق العملاني لعروبة لبنان جاء من قبل الطائف عبر تعريب للازمة اللبنانية ابان الحرب وتشكيل قوة ردع عربية الى لبنان وقبلها قوات السلام العربية التي قررت انشاءها مؤتمرات قمة عربية بموافقة الحكومة آنئذ ورئيس الجمهورية. وبناء على طلبهما... وان تحولت هذه القوات من ردع عربية الى ردع سورية لظروف مختلفة، لسنا هنا طبعا في مجال تقويم تلك القوات وعملها وايجابياتها واخطائها، وانما بصدد تكريس الصفة العربية لها كممارسة عروبية للبنان عربي... ولعل ابرز ما في الدستور الجديد تكريس علاقة مميزة بين لبنان وسوريا وهي علاقة يصفها الاتفاق بأنها مستمدة من جذور القربى والتاريخ والمصالح الاخوية المشتركة(٥). كما جاء هذا التطبيق العروبي في ايجاد مرجعية للبنان وسوريا في آن واحد وهي دول الثلاثية العربية التي أشرفت على انجاز تعديلات الطائف الدستورية ووضعت مسودتها الاولى. ولا ريب ان هذه العلاقات المميزة التي تفصل معالمها اتفاقات ثنائية بين البلدين اللبناني والسوري - انجاري العمل عليها الآن - هي دون الوحدة او الاتحاد او حتى الكونفدرالية وفوق العلاقات العادية في ظل ميثاق جامعة الدول العربية. ومن المعلوم - كما بينا من قبل - ان المسلمين في لبنان خاصة كانوا منذ ان أعلن الجنرال غورو لبنان الكبير في عام ١٩٢٠ وحتى الاستقلال والميثاق الوطني عام ١٩٤٣ كانوا يطالبون بالوحدة مع سوريا ولم يكن جيل ما قبل ١٩٤٣ بقادر ان يتصور لبنان بلدا مستقلا عن سوريا كما أن أجيال ما بعد ٤٣ من مسلمين ونصارى وطنيين قد تأكدت في نفوسهم وحدة اشمل تعني الوحدة العربية والنظر الى لبنان على انه دولة مصطنعة مؤقتة حتى جاءت الحرب اللبنانية بعد ١٦ سنة لتكرس في اتفاق الطائف فكرة لبنان المستقل على ان يكون عربي الانتماء والهوية والمصير وتوج هذا التكريس بدستور نص على عروبته الكاملة وعلى علاقات مميزة مع سوريا وأخوة صادقة مع الدولة العربية وعلى مرجعية الدول الثلاثية.

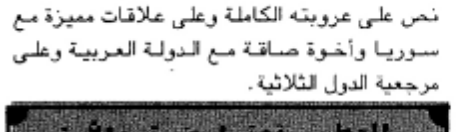

الحلقة الرابعة:
السلطة التنفيذية: توازن ومهمات

في رسالة الى اللبنانيين بمئوية ذكرى الاستقلال ١٩٩٠ قال الرئيس الهراوي: كفى حديثا عن الصلاحيات وعن الدستور الجديد، نحن اليوم نبني دولة المؤسسات وفي كل حال الدستور برجاله، الدساتير لا تبني الامم بل تنظمها، الرجال هم الذين يصنعون التاريخ (الصحف ٩٠/١٢/١) وهو قول يعكس مشكلة مزمنة هي عدم التزام الحاكم بالنصوص، وسعية الدؤوب في تعطيل ما يتعارض مع مصالحه ضمن مظلة تبريرات ظاهرها، وباطنها الضائقة السياسية واقتناص الفرص.

صحيح ان ضعف شخصية الحاكم ترتد سلبا على الوضع العام في البلاد الا ان ادعاء قوة الشخصية ومحاولات فرض الرأي أمر لا يقل خطورة عن الضعف وكلاهما شر علنت البلاد منه وجر عليها الويلات.

والمشكلة اليوم غدت أكبر وأخطر اذ اننا أمام دستور جديد نتيجة توافق لبناني وعربي ودولي تأطرت ضمنه صلاحيات متوازنة في هيكلية الحكم والسلطة التنفيذية خاصة بعد ان ارتبطت تلك الهيكليات، وان لفترة انتقالية، بطائفية سياسية لاشخاص رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء والوزراء...

الالتزام السوي بنص الدستور

ان الممارسة التنفيذية لتلك الصلاحيات والمهمات سيكون لها الأثر البعيد في منح نصوص الدستور قوته التنفيذية الصحيحة او تعطيله بحكم عرف جديد ينشأ مع الايام انطلاقا من تبريرات شتى. فالنصوص المتفق عليها والتي جاءت بعد توافق جرى على أساسه انهاء حالة الحرب أولى بالاتباع حتى لا يوجد شرخ يتسع مع الايام فيجد اللبنانيون أنفسهم أمام هوة سحيقة. نقول ذلك حتى - في حالة الغاء طائفية الرئاسة فكيف يكون التشدد عندما يكون الدستور الجديد أقر بصورة كاملة طائفية الرئاسات؟

ان الالتزام بنص وروح الدستور لجهة صلاحيات الرئاسة امر في غاية الاهمية ولا تقبل هنا تبريرات واهية ترمي الى مواجهة المطالبة بالتنفيذ الحرفي الروحي للميثاق الجديد.

ولا يعقل أن يُتشدد بتنفيذ جزء من الدستور كتعيين النواب مثلا بينما يتعمد تعطيل عدد من النصوص في هيكلية مجلس الوزراء لحساب الرئاسة الاولى بحجة عدم وجود مقر للمجلس مثلا او ان الواجب يقتضي اثبات كون رئيس الجمهورية لا يزال قويا أمام طائفته ممسكا بزمام الامور كما كان في الجمهورية الاولى وكلا الحجتين اوهى من ان تواجه بنفضة واحدة.

ان الفريق الاصلاحي في البلاد المسلم والوطني ومنه بعض النصارى عندما طالبوا بالاصلاحات الدستورية قبل حرب ١٩٧٥ وبتعديل الدستور وتقليص صلاحيات الرئاسة الاولى لحساب رئيس الحكومة ومجلس الوزراء مجتمعاً كانوا يضعون اصبعهم على الجرح البليغ الذي سبب النزف العميق للجسم اللبناني... وقد طالبوا كحل لهذا الوضع الشاذ الذي يتلخص بتمتع الرئيس الاول بصلاحيات كبرى وهو غير مسؤول بينما يُسأل رئيس الحكومة بما لا علم له به على حد تعبير الرئيس الراحل رشيد كرامي. وكانت المعاداة بالتغيير الجذري ان يكون الحكم رئاسيا بعد الغاء الطائفية السياسية ويسأل الرئيس عن فعله أو يبقى برلمانياً رئيس الجمهورية فيه رمز لا يحكم ولا يعتبر فريقاً، تلتقي عنده ارادات الجميع، ورئيس الحكومة فيه هو الحاكم لفعلي بيده الصلاحيات ومسؤوليات الحكم. وكنا نتمنى لو ان الطائف تبنت احد الحلين دون ان تأتي بحل ثالث.

وكأي شأن فيه منازعة، تجري الحلول الوسط. وكان اتفاق الطائف وسطا بين الواقع الذي افرزه دستور ١٩٢٦ وبين مطالب الفريق المسلم والوطني. وعلى هذا ينبغي ان لا يكون الرئيس الاول كما قال الرئيس عمر كرامي يملك الصلاحيات التي تخوله ان يفرض نفسه في كل شيْ أو لتعطيل كل شيء.

ذلك أن الصلاحيات والمهمات لكل من رئيس الجمهورية والحكومة ولمجلس الوزراء واضحة. فان شئنا طمس بعضها على حساب البعض الآخر مما يربك المسيرة، وان شئنا وقفنا عند النص وروحه مما يدفع المسيرة قدما الى الامام في جمهورية ثانية ثابتة راسخة.

صلاحيات رئيس الجمهورية متداخلة مع صلاحيات رئيس مجلس الوزراء:

ومن العودة الى تلك الصلاحيات والمهمات نجد فيها لعبة التوازن واضحة جلية بحيث يغدو أي خلل فيها يصيب سلسلة متتالية الحلقات تهتز فتنقل الارباكات سريعا الى الارساط الشعبية - فقيادة البلاد انتزعت من الرئاسة الاولى - ويجب ان نفهم هذا جيدا - وأعطيت الى مجلس قيادة جماعية اي الى مجلس الوزراء يمثله رئيس مجلس

الوزراء (وهو مسؤول عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء) وحضور رئيس الجمهورية مجلس الوزراء وان كان ينقل رئاسة الجلسة اليه الا انه لا يتمتع بحق التصويت ولا يمثل هو مجلس الوزراء، قيادة البلاد، بل هو رمز وحدة الوطن، ورئيسه بلا منازع رئيس مجلس الوزراء.

ورئيس مجلس الوزراء هذا يشارك رئيس الجمهورية في كثير من صلاحياته المقررة في الدستور الجديد:

- فهو الذي يشكل الحكومة بالتوافق مع الرئيس ويصدر معه مرسوم التأليف.
- وهو الذي يعرض سياسة الحكومة في مجلس النواب ويتلو البيان الوزاري.
- وهو الذي يوافق رئيس الجمهورية على دعوة مجلس النواب الى عقد دورات استثنائية.
- وهو الذي يوافق رئيس الجمهورية على دعوة مجلس الوزراء استثنائيا.
- وهو الذي يوقع مع رئيس الجمهورية مراسيم الطلب الى مجلس النواب اعادة النظر في القوانين.
- وهو نائب رئيس الجمهورية في المجلس الاعلى للدفاع.
- وهو شأنه شأن رئيس الجمهورية والنواب في مراجعة المجلس الدستوري فيما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين.
- وهو مع كل من الرئيسي الجمهورية والنواب في الهيئة الوطنية العتيدة لدراسة الغاء الطائفية السياسية.

ومجلس الوزراء يشارك الرئيسين:

كما ان مجلس الوزراء كهيئة جماعية تشارك رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء في مواطن: فالقوات المسلحة وان يكن رئيس الجمهورية القائد الاعلى لها ورئيس مجلس الوزراء نائبا له الا انها تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

ورئيس الجمهورية وان كان يملك حق اعادة النظر في قرارات مجلس الوزراء الا ان المجلس سيد نفسه ويمكن ان يصر على قراره وبذلك يكون المرسوم او القرار نافذا حكما ووجب نشره. أما

اهم مكسب لمجلس النواب في الدستور الجديد منع حله من قبل رئيس الجمهورية

طلب اعادة درس القوانين في مجلس النواب فلا يمارسها رئيس الجمهورية بنفسه الا بعد اطلاع مجلس الوزراء على مبررات اعادة النظر وموافقة رئيس مجلس الوزراء بالتوقيع على مرسوم الاعادة.

- ان المعاهدات التي يجريها رئيس الجمهورية بموافقة رئيس الحكومة تعتبر نافذة بعد موافقة مجلس الوزراء عليها.
- ان احالة مشاريع القوانين الى مجلس النواب من قبل رئيس الجمهورية تمر عبر مجلس الوزراء.
- لمجلس الوزراء الحق بحل مجلس النواب بشروط محددة.
- يوافق مجلس الوزراء على اقالة أحد وزرائه او لا يوافق.

السلطة التنفيذية انتقلت الى مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية:

اذن يمكن ان نعتبر بكثير من الجدية ومن منظور موضوعي دستوري صرف:

١- أن السياسة العامة للدولة في جميع المجالات والاشراف على تنفيذ القوانين والانظمة وعلى أعمال كل أجهزة الدولة من وزارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء هي من صلاحيات قيادة جماعية اسمها مجلس الوزراء وكانت في دستور ١٩٢٦ من صلاحية رئيس الجمهورية يتولاها بمعاونة الوزراء وقد جاء ذلك صريحا في الدستور الجديد من ان السلطة الاجرائية يتولاها مجلس الوزراء.

٢- ان رئيس مجلس الوزراء هو رئيس حكومة يمثلها ويتكلم باسمها وهو الذي يشكلها بموافقة رئيس الجمهورية.

٣) رئيس مجلس الوزراء هو الذي ينسق بين الوزراء ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل وهو الذي يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة.

اما هو الشخصية في الرئيس هو على البلاد الولايات

٤) هو الذي يدعو مجلس الوزراء ويضع جدول أعماله ويوقع المحضر الاصولي للجلسات.

ومن مقارنة النصوص في الدستور ١٩٢٦ ونصوص دستور ١٩٩٠ يتبين ان السلطة الاجرائية انتقلت فعليا الى رئيس مجلس الوزراء والى الحكومة وغدا رئيس الجمهورية كما وصفه الدستور الجديد: (رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقا لأحكام الدستور)، ومقابل ذلك اعفاه من اية تبعة حال قيامه بوظيفته الا عند خرق الدستور والخيانة العظمى.

صلاحيات خاصة لرئيس الجمهورية تؤكد صلاحياته المحددة:

صحيح ان الدستور الجديد خصّ رئيس الجمهورية بتوجيه رسائل الى مجلس النواب عند الضرورة وأجاز له حضور وترؤس مجلس الوزراء متى شاء الا ان هاتين الصلاحيتين المتميزيتن تعنيان تأكيد النصوص الأولى الاساسية وهي صلاحياته المحددة. فليس لرئيس الجمهورية الحق في التصدي لسياسات البلاد وليس له أن يظهر كمتصرف فيها يحددها بدءا ويعرض نفسه الى الصحافيين وأجهزة الاعلام أو يوجه رسائل الى الشعب بمناسبة وبدون مناسبة، وهي الصلاحيات المستقاة أساسا من دستور ١٩٢٦ ووفق التعامل الفوقي من عدد من رؤساء الجمهورية السابقين والتي ألغاها الدستور الجديد.

ومن هنا كان تحفظ الرئيس سليم الحص بعد الندوة التلفزيونية الشهيرة التي عقدها رئيس الجمهورية في الشكل والمضمون. وكان ذلك التحفظ كما قالت الصحف في ١٩٩٠/١٢/١: «لئلا يشكل السكوت أو التغاضي عرفا جديدا الى جانب الدستور الجديد كما تحولت الممارسة في الماضي الى جانب الدستور القديم».

المقر الخاص لمجلس الوزراء بين الشكل والضرورة:

أما حضور الرئيس جلسات مجلس الوزراء فقد كان ذلك باعتباره رئيسا للدولة رمز الوطن غير أن حضوره يعني انتقاله هو من مقره الى مقر مجلس الوزراء الخاص الذي نصّ عليه الدستور الجديد. ذلك ان مجلس الوزراء يجتمع دوريا في مقر خاص وليس العكس بصحيح أي أن مجلس الوزراء لا ينتقل الى مقر رئيس الجمهورية ليجتمع هناك. وهي ممارسة جرت في ضوء الدستور القديم الملغى من هذا الجانب، ووفق الصلاحيات الكبرى التي كانت معطاة لرئيس الجمهورية باعتباره رئيسا للسلطة الاجرائية. أما في الدستور الجديد فرئاسة مجلس الوزراء لرئيس الحكومة ويجب ان تعقد الجلسات في مقر خاص. ولا يجوز الرد على هذا بأن ليس لمجلس الوزراء مقر خاص، وعندما يصبح له مقر تنتهي المرحلة الانتقالية وينفذ الدستور بحذافيره لهذه الجهة، هو قول باصل مردود على أصحابه، فاقرب مقر لمجلس الوزراء مقر رئيسه وهو موجود وان كان لا بد من مقر شكلي فالراسخون في العلم قادرون على تحويل اي مبنى الى مقر مؤقت كما حصل لمقر رئيس الجمهورية. أما ان ينحر الدستور بحجة عدم وجود مبنى فهو أمر بالغ الخطورة. ونحن هنا لا نسجل نقطة في الشكل فحسب، اذ ان تأثير الشكل على العمل الرسمي والحكومي، خاصة في ظل دستور جديد وبعد حرب مرّة، أمر له معقبات قد لا يختلف فيها اثنان منصفان. ونتساءل هل يعقل ان تعقد مجالس الوزراء في لبنان حوالي خمسين اجتماعا منذ انشاء الطائف ولا يكون احدها برئاسة رئيس مجلس الوزراء وفي مقره وهو الرئيس الذي عليه

التوافق في اخذ القرارات فان تعذر فبالتصويت اسلوب راق ومقبول

ان يترأس؟ الا يعني هذا محاولة هيمنة الرئاسة الاولى ورغبتها في التصدي لسياسات البلاد بفوقية خاصة، باعتبار أن الذي يبني البلاد الرجال لا الدساتير. وهو قد يشكل سابقة نخشى ان يأتي من يصر على تفسير دستور البلاد الجديد على ضوئها. وربماالى هذا المعنى اشار الرئيس عمر كرامي عندما قال: (ان لرئيس الجمهورية صلاحيات كاملة سواء لفرض نفسه بكل شيّ او لتعطيل كل شيّ). (٦)

غير اننا قبل ان نختم هذا الفصل لا بد ان نشير الى امور هي في غاية الاهمية منها ما نص عليه الدستور الجديد ومنها ما لم ينص.

اسلوب جديد في اخذ القرارات:

فقد نص دستور الطائف على اسلوب جديد في اخذ القرارات في مجلس الوزراء وهو التوافق وفي حال تعذره فبالتصويت على ان يكون القرار في الامور المصيرية متخذا بأكثرية ثلثي اعضاء مجلس الوزراء قانونا. وهو اسلوب متطور يفرضه تواجد قوى متعددة في مجلس واحد وفي ظل التوافقية الطائفية السياسية او التعددية المعمول بها، ويعتبر مثل هذا اسلوب ارقى الاساليب فهو يُطمئن الجميع اذ ان لكل من القوى حق النقض الذي يبرم بالتصويت.

عدم جواز تشكيل حكومة قبل ستة اشهر من انهاء ولاية رئيس الجمهورية:

اما ما لم ينص عليه الدستور الجديد فهو صلاحية كانت معطاة لرئيس الجمهورية بتشكيل حكومة ولو قبل انتهاء ولايته بساعة كما فعل امين الجميل ومن قبله بشارة الخوري وقد اكتوت البلاد بنار حكومة الساعة الاخيرة مع امين الجميل. فكان يجب ان ينص الدستور بشكل واضح على انه لا يجوز تأليف حكومة جديدة قبل انتخابات الرئاسة بستة اشهر على الاقل، مثلا، وتعتبر الحكومة القائمة هي التيّ تتولى اعباء الرئاسة الى جانب اعبائها الاخرى. ولا يرد على استطرادنا هذا بأن الدستور الجديد منع على الحكومة ممارسة اعمالها الا بعد نيلها الثقة من المجلس النيابي وبالمعنى الضيق. فتجربة جميّل - عون تجعل من هذا المنع حلما. فعون كان من واجبه، على افتراض شرعيته، ان يتقدم ببيانه الوزاري الى مجلس النواب الا انه لم يفعل ذلك اصلا ولم ينل الثقة طبعا ولم يعترف بعون اكثر من ثلاثة ارباع البلاد ومع هذا اعتُبرت في النهاية معظمُ قراراته ومراسيمه قانونية حتى تاريخ انتخاب رئيس جديد!!! كما لا يرد على ذلك ان المشترع اوجد المجلس النيابي في حالة انعقاد بدورة استثنائية عندما تعتبر الحكومة مستقيلة او عند استقالتها، فالدستور القديم قال ذلك بمعرض انتخاب رئيس الجمهورية عند خلو مركز الرئاسة. ومع هذا لم يتمكن المجلس النيابي من الاجتماع بعد خلوها من امين الجميل واستبد عون واعتبر نفسه حكومة شرعية!!!

ان ايجاد مثل هذا القيد الذي يمنع تشكيل حكومة قبل ستة اشهر من انتهاء الولاية واجب وضرورة. ذلك أنّ للرئيس - في الدستور الجديد الحق في توقيع مرسوم اعتبار الوزارة مستقيلة اذا فقدت اكثر من ثلث عدد اعضائها. وهو تدبير يمكن ضمن وضع لبنان الطوائفي، ان يسعى اليه وان تؤمن مبرراته امام الاستحقاق الدستوري، فتأتي حكومة قد لا تتمتع بثقة مجلس النواب تشرف على احطر مرحلة من مراحل الحياة الدستورية وهي انتقال رئاسة الجمهورية من سلف الى خلف مع ما فيه من مخاطر. وتجربة عون - الجميل ماثلة للعيان.

* * *

رئيس مجلس الوزراء ليس وزيرا عاديا ويجب ان لا يستقيل خشية وزرائه

رئيس وليس وزيرا: رئيس مجلس الوزراء

من جهة اخرى، فان الدستور لم يكن صريحا لامرين:

ان يكون رئيس الحكومة وزيرا عاديا يمكن ان يتسلم حقيبة وزارية او ان يبقى متميزا عن وزراته بكونه رئيسا عليهم. يقوم بتوجيه السياسة العامة والاشراف عليهم والتنسيق فيما بينهم. وقد كان الدستور القديم يعتبر رئيس الحكومة وزيرا من الوزراء فقد ورد في المادة ٥٣ ان رئيس الجمهورية يعين الوزاء ويسمي منهم رئيسا... في حين ان الدستور الجديد ينص على ان رئيس الجمهورية يسمي رئيس مجلس الوزراء، بعد استشارات نيابية ملزمة وبعد التشاور مع رئيس مجلس النواب. وقد افرد الدستور الجديد لرئيس مجلس الوزراء بابا مستقلا عن رئيس الجمهورية وعن مجلس الوزراء وافرده ايضا بصلاحيات. ويعني هذا ان رئيس مجلس الوزراء يتمتع باستقلالية خاصة عن سائر وزرائه الذين يسميهم هو بالتوافق مع رئيس الجمهورية. ولقد احسن الرئيس كرامي بعدم استلامه حقيبة ما في حكومة الثلاثين ولو ان مرسوم الوزراء البدلاء نص على اسناد وزارة الخارجية له وكالة. وهذا كنا نتمنى ان لا يكون.

وكان رؤساء الحكومة السابقة في ظل دستور ١٩٢٦ يحرصون على استلام حقيبة وزارية ما حتى يكونوا فاعلين ولو في نطاق وزارة معينة في غياب سلطات محددة لرئيس الحكومة. اما في ظل دستور ١٩٩٠ فان على رئيس مجلس الوزراء - في تقديرنا ان لا يتسلم ايا من الحقائب الوزارية ليتمكن من ان يكون مشرفا على اعمال حكومته وليتفرغ الى صلاحيات رئاسة مجلس الوزراء وليتمكن من تمثيل الحكومة امام جميع المراجع في لبنان وخارجه.

وقبل ان ننتقل الى امر التمثيل هذا لا بد من ان نعلن نتيجة ان لا يكون رئيس مجلس الوزراء وزيرا عاديا: ان لا يحسب في ظل سريان الطائفية السياسية ضمن عدد وزراء السنّة فهو للجميع وعليه ان يكون رئيسا لمجلس الوزراء فحسب شأنه في ذلك شأن رئيس الجمهورية.

رئيس مجلس الوزراء هو الذي يمثل لبنان في مؤتمرات القمم!!

اما امر تمثيل لبنان في الخارج فالدستور لم يكن ايضا واضحا الا ان المؤشرات الدستورية والقانونية المختلفة تولي رئيس مجلس الوزراء هذه المسؤولية لا رئيس الجمهورية الذي هو رئيس الدولة ورمز الوطن غير ان امر السياسات العامة يقرها مجلس الوزراء ويمثل هذا المجلس رئيسه الذي يتحمل المسؤولية في حين ان رئيس الجمهورية لا تبعة عليه فضلا عن الا الاتفاق مع رئيس الحكومة عندما يتولى رئيس الجمهورية مفاوضات في عقد المعاهدات الدولية واجب حصوله. وعلى هذا فاما ان يمثل لبنان في الخارج في المؤتمرات والقمم رئيس مجلس الوزراء منفردا وهو المسؤول عن السياسة العامة اناط به الدستور تمثيل الحكومة ورتب عليه التبعات او ان يمثل لبنان في الخارج رأسا السلطة الاجرائية بأن واحد.

وهذه وسواها من الامور قد تحتاج وبلا ريب الى دراسة تفسيرية للدستور وقد تكون هذه من اول ما يجب عرضه على المجلس الدستوري العتيد.

الحلقة الخامسة: السلطة التشريعية واصلاحات جديدة ومهمة.

استقرار الرئاسة مدة الولاية:

ان من اهم وابرز المستجدات على ساحة السلطة التشريعية منح رئاستها استقرار في الولاية، مدة ولاية المجلس. وهو امر يفسح في المجال امام الرئاسة الثانية ان تكون شريكا اساسيا في لعبة الحكم والتشريع، دون ان تكون مضطرة الى استرضاء الهيئة الناخبة الا مرة واحدة كل اربع سنوات وهو ما جرى عليه العمل في دستور فرنسا لعام ١٩٥٨.

الدستور الجديد لمستقبل الكيان اللبناني

غير ان المهم في تطور الحياة النيابية في لبنان على ضوء الدستور الجديد هو اقرار مبدا ان يكون المجلس حرا من قيد الطائفية السياسية وان تفصيل هذا المبدا يحتاج الى قانون يقره المجلس النيابي المنتخب مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

المناصفة في المجلس واسلوب التعيين:

ولا ريب ان تصحيح وضع المجلس النيابي برفع عدده الى ١٠٨ وجعله مناصفة بين الفريقين في لبنان واجازة تعيين نواب لاملاء الشواغر بالوفاة والشواغر بزيادة عدد النواب امر ورد نصا في الدستور الجديد واصبح من الملزم نظريا التقيد به ولو انه كان بامكان المشترع الدستوري بدل ان يرفع عدد اعضاء مجلس النوب ان يقصر في العدد ليحقق غرض التوازن وان يستعجل انشاء مجلس الشيوخ تتمثل فيه الطوائف الروحية ولو جاءت تسمية اعضائه ولمرة واحدة تعيينا بمشاركة السلطتين الاجرائية والتشريعية بأن واحد كأن يسمي مجلس الوزراء قائمة تتوافر فيها صفات محددة بدقة ويختار منها مجلس النواب العدد المطلوب او العكس. وهو اسلوب يمكن اعتماده في تعيين النواب الجدد بعد ان غدونا امام استحقاق في تعيينهم، لا بد من تقبله طوعا او كرها(٧)... كما ان من اهم ما حققته السلطة التشريعية لنفسها من مكاسب في الدستور الجديد هو رفع سيف حل المجلس المسلط عليه من قبل رئيس الجمهورية فقد غدا هذا من حق مجلس الوزراء ولاسباب من الصعب توفرها. كأن يمتنع المجلس النيابي عن الاجتماع خلال عقد عادي او استثنائي لا تقل مدته عن شهر بالرغم من دعوته مرتين او في حال رده الموازنة العامة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل على ان لا يجوز لمجلس الوزراء استخدام هذا الحق للاسباب نفسها الا مرة واحدة.

قيود على نشر مشروع قانون معجل:

وأمر لافت في تصويب الحياة التشريعية في لبنان هو الحد من قدرة رئيس الجمهورية في نشر قانون معجل بعد مرور المهلة الدستورية اربعين يوما من تاريخ تسجيله في المجلس النيابي، فاذا بقيدين يحيطان بالقانون المعجل وهو ان يكون القانون قد وافق عليه مجلس الوزراء وموقع من رئيسي الجمهورية والحكومة والقيد الثاني ان لا تبدا المهلة الدستورية الاربعون يوما بالسريان الا من بعد ابراج هذا القانون المعجل في جدول اعمال جلسة عامة لمجلس النواب وتلاوته فيها دون أن يبت فيه وعند ذلك يمكن نشر هذا القانون ولكن بعد موافقة مجلس الوزراء ايضا على هذا النشر.

وكنا قد بحثنا عند دراستنا أمر الطائفية السياسية مسألتي المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في مجلس النواب وايجاد مجلس جديد بعيد عن القيد الطائفي وعلى اساس ان الدائرة الانتخابية هي المحافظة بعد اعادة رسم الحدود الادارية للمحافظات وكما درسنا هناك ايجاد مجلس للشيوخ يدرس الامور المصيرية مع مجلس النواب... ومن جهة اخرى عالجنا امر تعيين النواب لمرة واحدة في مجلس النواب الحالي مما اغنى عن اعادة البحث في هذه النقاط...

* * *

رئيس مجلس الوزراء هو الذي يجب أن يمثل لبنان في مؤتمرات القمم

الدستور الجديد واصلاحات جديدة ومهمة

من الامور المستجدة على الساحة الدستورية في لبنان وكانت محور المطالب الوطنية والاسلامية في الماضي تشكيل المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، وانشاء المجلس الدستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية ومراجعة الرؤساء

على رؤساء الطوائف وبخاصة مفتي الجمهورية ان يطيعوا بقانون المحارم الالزامية الربانية

الروحيين وانشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي مجالس مهمة ومكملة لحياة ديمقراطية ودستورية سليمة كما ترون.

ولا بد هنا من الاشارة العاجلة الى اهمية المجلس الدستوري والمجلس الاقتصادي اللذين نتمنى ان يأتي انشاؤهما مع التطعات التي يوليها المواطنون الى هذين المجلسين.

المجلس الدستوري: المرتجى

فالمجلس الدستوري خاصة بعد ان منح لعدد من النواب، حق الطعن، كما لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء فانه قد اكسب المجلس ايضا صفة الحركة العامة بعد ان منح الرؤساء الروحيين حق الطعن لامور محددة في الاحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني. غير انه كان من الواجب ايضا ان يمنح الدستور اي مواطن متضرر من عدم دستورية القوانين الحق في تقديم الطعن بالدستورية وذلك تمشيا مع حفظ وسيادة حقوق المواطنين ورفعا لضرر محتمل.

طعن لدى المجلس: ربوية المصارف وحرية الاتجار:

غير انه لا بد ان نشير الى ان هذا المجلس قد بات المرتجى عند المسلمين والرؤساء الروحيين الذين يشاركون المسلمين هذا التوجه، بعد ان اقفل المجلس النيابي ابوابه باستدراج قانون يرفع الحرج العقيدي عند المسلمين خاصة، اذ ان هؤلاء يواجهون مثلا بقانون المحارف الذي يمنع المصارف ممارسة التجارة ويلزمها بمنح الفوائد على الايداعات المصرفية المختلفة وتقاضيها، وهو امر عاش ويعيش معه المسلمون واللبنانيون عامة دقة الموقف وحراجته، خاصة اذا تطلعوا الى بلدان مجاورة اذ يجدون ان المصارف هناك يمكن ان تكون اسلامية وان تمارس التجارة وان تمنح

يمكن الطعن لدى المجلس الدستوري من قبل رؤساء الطوائف في كل القوانين التي تمس العقيدة او التعليم الديني

المشاركين في الايداع ربحا حلالا ليس فيه شبهة بينما في لبنان يلزم المواطنون بالتعاطي مع المصارف وبترتب الفوائد على الايداع. ويكاد المسلمون يجمعون ان هذه الفوائد حراما وان اختلفوا حول جواز اخذها وتوزيعها على فقراء او على مؤسسات خيرية او على مصالح عامة!!!

ان هذا الامر الربوي يرتبط عضويا بالعقيدة الاسلامية ولا يجوز لقانون مصرفي أن ينص على اسلوب يحول دون الحرية الاقتصادية والتجارية وتكون فيه معارضة لقيم وشعائر دينية نص الدستور الجديد على عدم مسها، ومن هنا فان الطعن الدستوري بالسياسة المصرفية ستكون من اولى واجبات الرؤساء الروحيين امام المجلس الدستوري العتيد كي يأتي قرار هذا المجلس بابطال النصوص التي تحول دون ان يرفع المسلمون انذار الله لهم (فذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) وهذه المراجعة الواجبة مثال على سلسلة مراجعات سيكون المجلس الدستوري في مواجهتها في يوم من الايام. فضلا عن ان لهذه

هتلر حرم الربا في المانيا باسس اقتصادها

المراجعة في اباحة التجارة للمحارف وعدم تعاطي الربا وجها اقتصاديا مهما عندما اعتمدته المانيا بعد الحرب الاولى تمكنت من تحرير اقتصادها والتحليق به في اعلى مدارك الصناعة والتجارة فقد منع هتلر في قراره الشهير - الذي فسر يومها انه ضد اليهود - المحارف من التعاطي بالربا والزمها بتحريك الايداعات في عمل صناعي او تجاري على ان يعود لرأس المال نصيب من الارباح.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي: خطة للقضاء على الحرمان

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي وان يكن لابداء المشورة ووضع المقترحات بناء للطلب او تصديا منه فلقد كان ولا يزال محط الانظار وهو المرتجى ايضا في تطوير الحياتين الاقتصادية والاجتماعية. وكم نود ان نجد المجلس العتيد يضع ترجمة عملية لما ورد في مقدمة الدستور وفي ثوابته وبخاصة الانماء والتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا والعمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة باعتبار ذلك من الاركان الاساسية لوحدة الدولة واستقرار النظام، ولا ريب ان على عاتق المجلس العتيد تحديات كبرى خاصة وان من هم المطالب الاسلامية الوطنية رفع الغبن عن قطاع كبير من مواطني لبنان الذين ظنوا أنفسهم يوما انهم رعايا لا مواطنون.

اللامركزية الادارية انجاز مأمول:

وفي موازاة هذه الاصلاحات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية تنتصب اصلاحات اللامركزية الادارية الموسعة على صعيد القضاء والمحافظة وتعزيز موارد البلديات وتنمية الوحدات الادارية الجديدة بحيث تُعتمد خطة انمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية.

ان اعتماد اللامركزية الادارية الموسعة مع اقرار مبدأ الانماء المناطقي ليشكلان في الجوهر صلب المطالب الاسلامية والوطنية التي رفعها فريقها قبل حرب ١٩٧٥ وهي مفصل مهم في القضاء على الغبن والقضاء على التخلف وتجاوز الروتين الرابط لكل المعاملات بالعاصمة.

وعلاوة على ذلك فان ايجاد مجلس للقضاء ينتخب شعبيا وان يكن يرأسه القائم مقام المعين من قبل السلطة المركزية الا ان مبدأ انتخابه يعطي مشاركة شعبية معقولة في الادارة الداخلية للقضاء ويعتبر ذلك تطورا مهما في الحياة الديمقراطية اللبنانية.

اصلاحات أخرى:

ومن بين الاصلاحات الهامة ادخال الاسلوب الانتخابي عند تشكيل المجلس الاعلى للقضاء كما ان من الاصلاحات اللافتة الاهتمام بالتعليم الرسمي وبخاصة التعليم العملي في ايجاد كليات تطبيقية.

* * *

ثغرات في الطائف: الاحصاء والجنسية:

ومن الثغرات الكبرى التي تركتها وثيقة الطائف ولم يتعرض لها الدستور الجديد، وهي من صلب المطالب الاسلامية والوطنية، أمران مهمان:

أولهما: يتعلق بقانون الجنسية والتجنس وهي مسألة غاية في الاهمية والدقة وكانت ولا تزال مظهرا مذلا للفريق المسلم في لبنان.

وثانيهما: اقرار الاحصاء الدوري كل خمس سنوات مثلا وهما مطلبان، كما نرى من الاهمية بمكان. وكان يفترض بالمتفقين في الطائف ومن وراءهم ان لا يهملوا هذين الجانبين المهمين اللذين كان لهما ولا يزال أثر فاعل في مجمل الحياة اللبنانية، وكان من الواجب ان توضع لهما الاطر العامة للحل، على الاقل، كما وضعت لسواهما من المواضيع.

غير اننا نجد في اعتبار قانون الجنسية من الموضوعات العامة المصيرية التي يستلزمها التصويت بثلثي مجلس الوزراء، وهي الاشارة الوحيدة اليتيمة للجنسية في ميثاق الطائف، املا ولو ضئيلا في امكانية ان تتصدى لها حكومة الوحدة الوطنية كقضية من القضايا الحساسة والاساسية والتي تعين في حال حلها حلا عادلا على تركيز العيش المشترك وتضفي طابع العدالة الشاملة على المجتمع اللبناني برمته.

* * *

الخاتمة: حذر وتساؤل وأمل

اننا نشارك الرئيس الهراوي القول ان الدساتير لا تبني الامم، ونشاركه ان للرجال دورا هاما في عمليات البناء وندرك بعمق فاعلية العمل الدؤوب وأهميته غير ان البناء لا يعتبر بناء سويا الا اذا كان ضمن المفاهيم الدستورية التي تظمت أسس بناء الاوطان وتضافرت الجهود باخلاص لتنفيذ ما اتفق عليه وللحفاظ على روحيته خاصة اذا ما جاء الدستور في أعقاب اتفاق وفاقي إثر حرب رهيبة استمرت ستة عشر عاما.

المصداقية في الجمهورية الثانية:

والجمهورية الثانية تحتاج الى مزيد من الوضوح والمصداقية. وأن نطبق الدستور بروحيته ونصّه وأن نعمل بجهود متواصلة من أجل الانتقال من حال المؤقت الى حال الاستقرار، وبخاصة، فيما يتعلق بالغاء الطائفية السياسية وذلك لن يكون الا اذا أحسن الحاكمون اعطاء المصداقية الكاملة لنصوص الدستور فيما يتعلق بهيكليات الحكم المختلفة وبصلاحيات الرئاسة الاولى ورئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء كما لا يكون ذلك الا بترجمة واعية في ممارسة مسؤولة للمجلس الدستوري في شأن الدستور والقوانين، وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي في رفع الغبن واطلاق سياسة اقتصادية واعية ومسؤولة، وللمجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء في ممارسة مسؤولة وفاعلة.

ولا يقل عن ذلك شأن ممارسة وزارة التربية في الاشراف على الكتاب المدرسي وعلى المدارس الخاصة وبتوحيد كتابي التاريخ والتربية من منظور وطني صادق بعيد عن التزوير والتحريف والتضخيم وضمن مفهوم عروبي يتفق مع روحية حضارة الامة والمنطقة.

تساؤل وأمل

ونتساءل هل ينجح رجال ١٩٤٣ وأولئك الاطقم السياسية الذين عاشوا بعقلية الجمهورية الاولى بتغيير أساليبهم ليتكيفوا مع دستور عام ١٩٩٠ أم يصرون على ممارسة دستور ١٩٩٠ بعقلية دستور ١٩٢٦؟ أم هل ينجح أولئك الذين صنعوا الحرب وعاشوها وأمدوا بعمرها في تطبيق سوي وسليم لدستور ١٩٩٠ ام يفرضون ميثاقا بينهم غير مكتوب يقضي بافشال كل اصلاح والبقاء في حالة جديدة. مليشيات بلا سلاح ظاهر، تنتظر المراهنة على تطورات في المنطقة ومصير القضية الفلسطينية وتدخلات اسرائيل عبر صلح مأمول مفروض وفي ظل نظام دولي جديد - قديم...؟

ام يفرز الزمان القادم مع الاستقرار الواعد مجموعة قيادات تكون فعلاً جيل الدستور الجديد الذي ينقل لبنان من همروجة الزعامة والمنافع الى قواعد الحكم والمسؤولية؟ وينتقل هذا الجيل المأمول بلبنان الى أحضان المعطيات العروبية وتحمل تبعات الغد المنتظر في واقع سياسي ودستوري واقتصادي واجتماعي جديد؟.

فهل يقبل هؤلاء وأولئك التحدي المرفوع في وجه الجميع والذي في حال النجاح فيه ينجح لبنان وشعب لبنان، وفي حال فشلهم فيجتي لبنان وشعب لبنان والعرب والمسلمون في العالم العلقم بتوافر حالات اسرائيلية جديدة على أرض هذا البلد المسكين.

ذلك هو التحدي وتلك المسألة؟

يمكن أن نفهم تبريرات الحكومة الكرامية الحاضرة بضم الميليشيات اليها تسهيلا عليها لحل تلك الميليشيات ولجمع سلاحها وليسط سيادة الدولة على مختلف اراضي الدولة غير اننا نسجل هنا ببعض التفهم والحذر عبارات أوردها الاستاذ رغيد الصلح في تعليقه في جريدة الحياة تاريخ ١٩٩٠/١٢/٧ م. تحت عنوان الديمقراطية الفاعلة في الجمهورية اللبنانية الثانية اذ يقول: «ان أهل الحرب المحليين وغير المحليين، باتوا هم أهل الوفاق وهم ليسوا من شتاته،» بل أسياده والمتحكمين فيه مثلما يكونون فرسان الجمهورية الثانية وسادة منابرها المجلين.

ولسوف يكون هؤلاء في الحكم مثلما كانوا في الحرب فاعلين طبعا... اما ان تقترن فاعليتهم بالديمقراطية فذلك أمر يستحق المزيد من النقاش».

ومع هذا التعليق الذي نورده بشيء من التحفظ والحذر نؤكد ان عددا لا بأس به من المطالب الاسلامية والوطنية احتل مركزا مرموقا في الدستور الجديد. بقي علينا ان نناضل بكثير من الواقعية والاستيعاب لما يجري والفهم العميق لمجريات الاحداث حتى نتمكن من تحقيق سائر المطالب ولكن بأسلوب ديمقراطي بعيد عن الهرطقات والمزايدات التي أوصلتنا الى كارثة حرب الستة عشر عاما.

(١) نشرت في جريدة النهار بالاعداد تاريخ ١٩٩١/٥/٢٠ - ١٩٩١/٥/٢٢ - ١٩٩١/٥/٢٣ - ١٩٩١/٥/٢٤

هوامش :

(١) من محاضرة للرئيس الحص القيت بتاريخ ٩٠/١١/٢٧ في مركز كارتر باطلنطا في الولايات المتحدة معربة في جريدة الديار تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٩م.

راجع كتابنا المسلمون في لبنان «مواطنون لا رعايا» ص ٢٣ وما بعدها .

(٢) يراجع ذلك في كتابنا قراءة اسلامية لتاريخ لبنان والمنطقة ص ١٢٤ وما بعدها

(٣) من محاضرة للرئيس الحص في مركز كارتر باطلنطا بالولايات المتحدة في ١٩٩٠/١٠/٢٧ راجع النص كاملا في الديار تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٩

(٤) جرى اعلان معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا في ايار ١٩٩١ وتم تبادل الوثائق واعتبرت ملزمة

(٥) جرى تعيين النواب في ٦ حزيران ١٩٩١ بقرار من مجلس الوزراء بعد ان ترشح من أحب الترشيح وذلك بناء لاحكام قانون أصدره مجلس النواب.

* * *

(٦) رفض الرئيس عمر كرامي المشاركة في اجتماع كان مقررا عقده في المقر المؤقت لرئيس الجمهورية ظهر الاثنين ١٩٩١/٧/١ بسبب ما اعتبره الرئيس كرامي تجاوز الرئاسات الأخرى لصلاحيات الحكومة التي تمثل السلطة التنفيذية بشكل يخالف الروح والصلاحيات المحددة في الميثاق الوطني والدستور. كما دعا اليها الطائف. حيث اشار كرامي الى ان التجاوز على حكومته ومسؤولياته والمواقف التي تنشر على لسان كبار المسؤولين متجاوزين في ذلك صميم صلاحيات الحكومة ورئيسها. واعطى كرامي لهذه الاتصالات امثلة على هذا «التجاوز من خلال الاتصال المباشر بالموفدين والسفراء وكبار الموظفين في الدولة وكذلك العسكريين واطلاق المواقف والتصريحات سواء من رئاسة مجلس النواب خصوصاً وكذلك من رئاسة الجمهورية من دون الأخذ في الاعتبار بأن ذلك تخط للحكومة وللنصوص المحددة في الطائف بحيث تنسب على جهة لنفسها بأنها المقررة من دون أي اعتبار للحكومة ولدورها في هذا المجال، باعتبارها صاحبة الصلاحيات الاساسية في هذا المجال». واعتبر كرامي ان التجاوزات على صلاحيات الحكومة ورئيسه بلغ حداً لا يمكن السكوت عنه خاصة وان وسائل الاعلام غارقة يومياً في نشر التصريحات والمواقف والاستقبالات والتوجيهات التي تتجاوز مسؤولية الحكومة، كما تتجاوز علمها بها».

عن جريدة الديار ٩١/٧/٢

(٧) انعقدت جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية بتاريخ ٩١/٨/٧ برئاسة رئيس مجلس الوزراء عمر كرامي وفي غياب رئيس الجمهورية لأول مرة في تاريخ لبنان وللمرة الأولى منذ إنجاز وثيقة الوفاق الوطني والسؤال المطروح الآن هو هل أن الاتفاق على ترؤس رئيس مجلس الوزراء لعقد اجتماعات مجلس الوزراء سيشكل بداية لتقليص الخلافات التي تحصل بينه وبين رئيس الجمهورية من ناحية وبينه وبين رئيس مجلس النواب من ناحية ثانية؟

مصادر سياسية تتابع علاقات أركان الحكم الثلاثة منذ إنجاز وثيقة الطائف وحتى الآن ترى ان ترؤس رئيس مجلس الوزراء لجلسات المجلس هي بداية جيدة في إطار التطبيق القانوني والدستوري لوثيقة الوفاق، ولكن المطلوب استمرار هذا التطبيق حسب النص الدستوري وعدم التوقف عند جلسة واحدة أو جلستين والعودة الى الطريقة المعتمدة في السابق لعقد الجلسات لئلا تعتمد كعرف يتم تكريسه مستقبلاً ويُصبح ثابتاً.

عن جريدة اللواء
٩١/٨/٨

شركة دايال ش.م.م
لإنتاج
حفاضات نادكس - الفوط النسائية سس فري

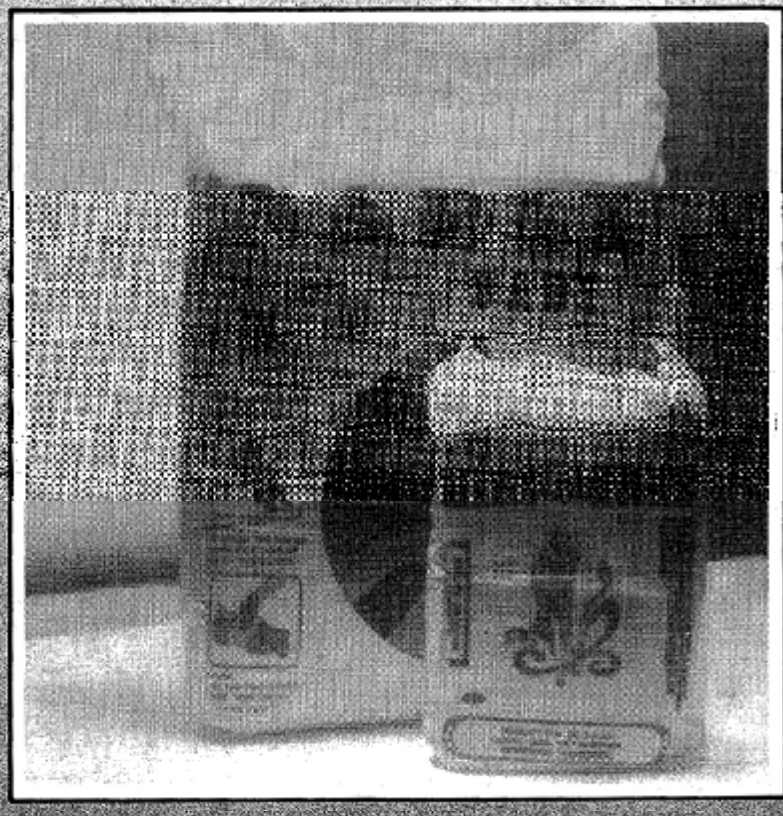

طرابلس - لبنان بولفار فؤاد شهاب عمارة لميا سنتر تلفون ٤٣٠٩٢٠ - ٦٢٨٤٤٢
ص.ب.٦٠٧ تلكس طارق LE ٤٠٨٣٨

اعلان

UNITED COURIERS
البريد السريع العالمي
طرابلس :٦٠٢٠٦٧/٦٢٦٩٩٢-٦
الأشرفية :٣٢٢٥٠٤/٢١٨٥٧٥-٠١

وكالة الضياء للانباء الاسلامية

خبر وصورة

١٩٩١/١/٢٥

مسجد الافغاني وحرب الخليج

في ١٠ رجب الخير ١٤١١ هـ ٩١/١/٢٥ تمّ افتتاح مسجد الافغاني بخطبة جمعة القاها رئيس جبهة الانقاذ الاسلامية رئيس الهيئة العليا لبيت الزكاة د. محمد علي الصلابي. حضرها محافظ الشمال بالوكالة السيد رياض قاوقجي والمحسن الحاج رضوان غندور واركان الهيئة العليا لبيت الزكاة واعضاء الامانة العامة لجبهة الانقاذ الاسلامية وممثلو الجمعيات الاسلامية ورجل الاعمال السيد واصف القطامي وامين السجل العقاري الاستاذ محمود اسماعيل ورئيس واعضاء لجنة بناء المسجد ورئيس دائرة الاوقاف الاسلامية عصام سنجقدار وحشد من المؤمنين. وكان ان جدد بناء المسجد جبهة الانقاذ الاسلامية بدعم مباشر من لجنة المناصرة الخيرية في الكويت والمحسن الكبير الحاج رضوان الغندور.

وجاء في الخطبة الاولى:

ان المساجد منارات في الارض يراها اهل السماء فلا تبهتوا ضوء مسجدكم هذا ودعوة يتألق بإشعاعات متجددة ودائمة.

ثم قال الدكتور ضلابي في الخطبة الثانية:

... الرسول ﷺ يقول: «ستكون فتنة ستكون فتنة ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي».

ايام مظلمة سوداء نعيشها في هذه الايام والزمن الرديء لما يجري في الخليج تعتصر منّا القلوب والنفوس... بينما نحن هنا نبتهج بإنشاء مسجدنا هذا وقيام مؤسساتنا الاسلامية الكثيرة ولله الحمد، يشعر كل منّا بالم وحرقة. كيف لا والعرب اصبحوا عربين والمسلمون صاروا فئتين والحرب تدور قوية طاحنة في بلادنا وبأموالنا. فلو أن المسلمين متّحدون ومعتصمون بحبل الله لما تفرقوا. القلوب تبكي لما يجري من احداث ضخام ان العودة الى الله هي سبيلنا الوحيد للقضاء على اميركا واسرائيل ولن يُهزم اليهود واصنيعتهم الا بالاسلام وباسم الاسلام. نحن في هذه الظروف الصعبة التي تُنهب علينا من حرب الخليج الرهيبة اعاصير عاتية علينا ان نفكر لا في احداثها اليومية الخطيرة فحسب بل بالاحداث التي ستنتهي فصولا في يوم من الايام، وفي مرحلة ما بعد الحرب حيث سيتغير الكثير وستنهار نظمة وينفير وجه لمنطقة. علينا ان ندعو الله سبحانه وتعالى ان يعين ويساعد من خرج في سبيله وقاتل في سبيله وسقط شهيداً لإعلاء كلمة الله لأن رسول الله ﷺ عندما سُئل عن الشهيد قال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله».

وكما ندعو الله جل وعلا ان يجنبنا مشاكل الحرب ومصائب الحرب وهمومها وان يُخرجنا منها أقوى شكيمة وأقوى وحدة وصفا منتصرين على أميركا وعلى اسرائيل وعلى كل اعداء الدين...

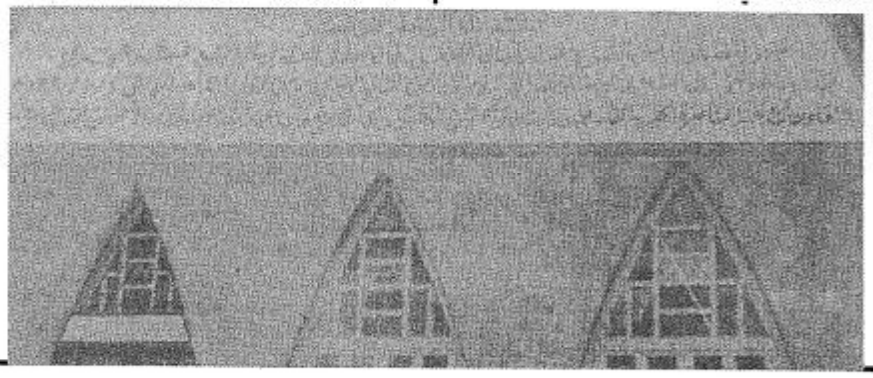

خبر وصورة:

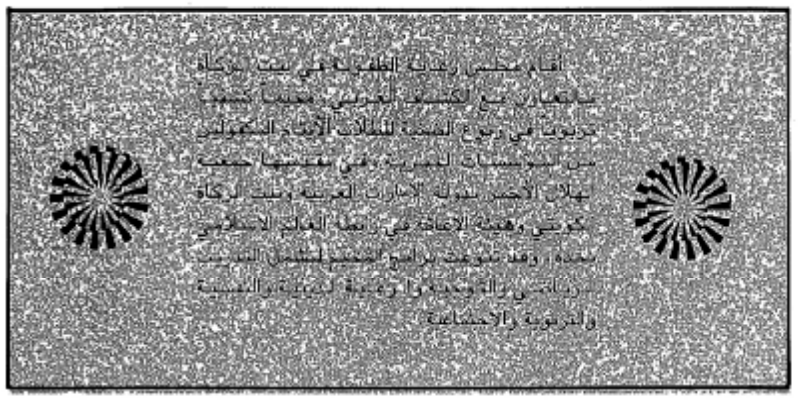

اقام مجلس ربانات الطفولة في بيت الزكاة سلسلة من الكشوف الطبية، وقد قامت بهذه الكشوف نخبة من الاطباء المتطوعين في وزارة الصحة للطفلات الأيتام المكفولين من المؤسسات الخيرية وفي مقدمتها جمعية الهلال الاحمر لدولة الامارات العربية وبيت الزكاة الكويتي وهيئة الإغاثة في رابطة العالم الاسلامي بمكة، وقد شملت برامج الفحص المجلس النفسي والعقلي والاجتماعي والتربوية والنفسية والتربوية والاجتماعية.

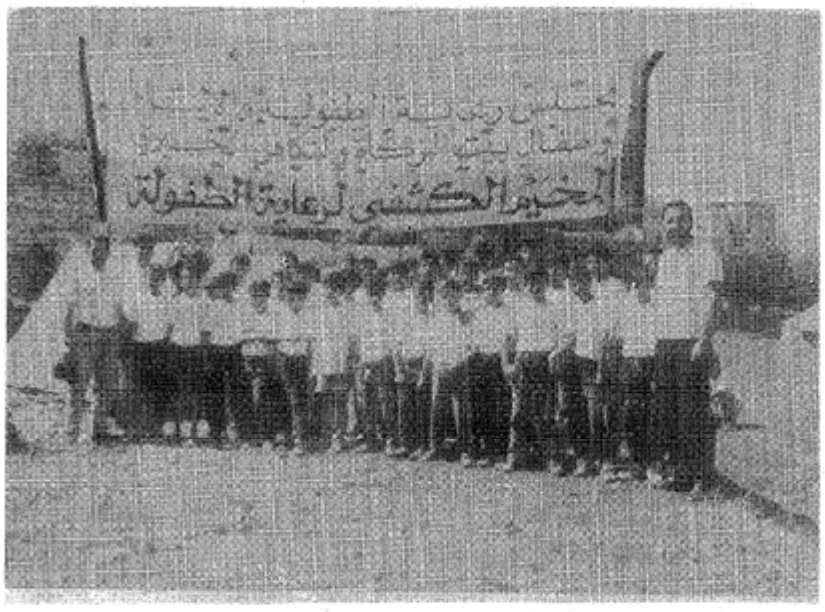

مخيم للطفولة ٢٣/ ٨/ ١٩٩١

٢/ ٩/ ١٩٩١

في اتصال هاتفي مع لجنة المناصرة الخيرية في الكويت افاد مسؤول لها ان اللجنة بصدد اعادة تنظيم اوضاعها وانها سوف تستأنف نشاطها في اوائل الخريف القادم وتاليم المساعدات والتكفلات للأيتام.

ومن المعلوم ان لجنة المناصرة الخيرية في الكويت تحتضن ٢٢٠ يتيماً ويتيمة عبر مجلس ارعاية في بيت الزكاة.

٩١/٦/٨

التعين وصلاحيات السلطةالتنفيذية في نقابة المحامين

بدعوة من نقابة المحامين في طرابلس، وضمن محاضرات التدرج، حاضر الدكتور محمد علي ضناوي ظهر اليوم حول السلطة التنفيذية في دستور الجمهورية الثانية، في قاعة النقابة بحضور النقيب حسن مرعبي. وهذا د. ضناوي في بداية محاضرته الذين عينوا نوابا وعلى الأخص الرئيس عمر كرامي ود. عمر مسيكه والمحامي حمد الصمد. وقال نهنئهم ولو أن التعيين بدعة فالنيابة وكالة من الشعب، فاذا بنخبة الاربعين اليوم تصبح بوكالة من قبل موكل لاحق له التوكيل الا ان الذين صنعوا الطائف اعتبروا الشعب بعد حرب الـ ١٦ سنة فاقد الاهلية فقوضوا الى طرف ثالث حق التعيين باسم الشعب!!

وتحدث عن السلطة التنفيذية في البلاد وعن صلاحيات كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ومجلس النواب بصورة تفصيلية وفي نهاية المحاضرة طالب أن تمثل نقابة المحامين في المجلس الدستوري لمراقبة دستورية القوانين فمن أحق بالمحامي من الدفاع عن الدستور والقانون؟

٩١/٧/٢

رد على وزير التربية: العربية أصل

درس مكتب المجلس الاسلامي للثقافة والتربية كلمة الوزير حرب في مؤتمر واشنطن لمنظمة (اميركان تاسك فورس ليبانون) صحف ٩١/٦/٢٩ واصدر البيان التالي:

١- توقف المجلس عند قول الوزير حرب ان نظام التعليم في لبنان كان افضل نظام في الشرق الاوسط والعالم ونرجح ان هذه المغالاة غير المبررة كانت احد اهم اسباب فشل التربية والتعليم في لبنان اذ ان نظامنا التعليمي المأخوذ بمجمله عن النظام الفرنسي قد توقف عن التطور بينما نظام التعليم الفرنسي شمله التطور العميق.

٢- يشعر المجلس بمرارة متعاظمة عند قول الوزير حرب ان اللغة العربية وان تكن رسمية في البلاد فإن اي تعريب للبرامج التعليمية لن يكون وهو قول يناقض بشدة قرارات مؤتمره الرسمي المنعقد في ١٨ و١٩ و٢٠ نيسان الماضي التي اكدت على وجوب تعزيز تعليم العربية في مختلف مناهج التعليم ومراحله كما يخالف نص المرسوم رقم ٩٩٩ عام ٦٨ القاضي بوجوب تعريب العلوم والرياضيات وان على مراحل.

٣- يؤكد المجلس ان كلمة الوزير في مؤتمر واشنطن تتناقض كليا مع الدستور وميثاق الطائف الذي قضى ان يكون لبنان عربي الهوية والانتماء.

٤- يؤكد المجلس على وجوب اعادة النظر في مقررات الخلوة التربوية الرسمية التي رفعت الى مجلس الوزراء ويدعو بشدة الى وجوب النص الصريح على اعتماد العربية كلغة أمّ وليس كلغة رسمية فحسب وهذا لا يناقض تعزيز تعليم اللغات الاجنبية فان تعلمها واجب فمن تعلم لغة قوم أمن مكرهم وترقى في مدارج العلوم والمعرف الانسانية.

٥- ان المجلس لا يقدر في الوزير حرب صراحته يتمنى عليه التدقيق في مواقفه التربوية فالتربية والتعليم لا يتحملان موقفاً فوقياً ولا عشوائياً ولا مناقضاً لنص الميثاق والدستور.

٣/ ١/ ٩١
بيت الزكاة الكويتي يستانف عطاءه من القاهرة

تلقى د. محمد علي ضناوي رئيس جبهة الانقاذ الاسلامية رئيس الهيئة العليا لبيت الزكاة في طرابلس برقية من بيت الزكاة الكويتي - فرع القاهرة - تضمنت اعلانا عن مواصلة بيت الزكاة الكويتي مشروعه في تكفل الايتام في طرابلس والبالغ عددهم ٢٢٦ يتيما. واستعداده لدراسة المشاريع الخيرية التي سبق ان دعم بها مؤسسات جبهة الانقاذ الاسلامية وبيت الزكاة فيها.

وكان بيت الزكاة الكويتي من أهم المؤسسات الخيرية العديدة في الكويت التي ساهمت في دعم صمود الشعب اللبناني قبل الاجتياح العراقي وحرب الخليج المؤلمة.

وقد عقد بيت الزكاة في طرابلس مؤتمراً صحافياً اذاع فيه احصائيات عن حجم الواردات الذي وصله من المؤسسات العالمية البالغ خمسة ملايين دولاراً خلال الاعوام السبعة الماضية وكان نصيب المؤسسات الخيرية في الكويت ٦٣٪ اي ما يتجاوز ٣،٥ ثلاثة ملايين ونصف المليون دولار امريكي.

١٩٩١/٣/١

نص البرقية المرسلة الى أمير دولة الكويت وحكومته عقب انتهاء حرب الخليج

يسرنا أن نهنئكم ونبارك لسموكم ولحكومتكم ولشعبكم وللعالمين العربي والاسلامي بعودة الكويت رائدة في أعمال التعاون والعطاء والاهتمام بقضايا الأمة المصيرية.

داعين الله أن يعينكم والأمة العربية على اعادة البناء واللحمة والتفاهم وكامل التحرر من أي وجود أجنبي مع المرتجى أن تستفيد الأمة من دروس التجربة القاسية التي مرت بها وأن تكون تلك التجربة قوة جديدة للأمة جمعاء، وصدق الله العظيم (وعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً).

د. محمد علي ضناوي
رئيس جبهة الانقاذ الاسلامي

٢٥/ ٣/ ٩١
للتحرير الكامل من اي نفوذ

بمناسبة عودة الكويت الى اهلها وشعبها وبمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، ارسل رئيس جبهة الانقاذ الاسلامية الدكتور محمد علي ضناوي والحاج أكرم عويضة رئيس مجلس امناء وقف بيت الزكاة برقية مشتركة الى امير دولة الكويت ورئيس مجلس الوزراء والمسؤولين كما ارسلا برقية مماثلة الى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وسمو الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان امير دولة الامارات وسمو ولي عهده.

وقد تضمنت البرقيات تهنئة بعودة الكويت الى اهلها والتمني على ان تبذل المساعي لاعادة اللحمة الى العالمين العربي والاسلامي واعادة البناء والتحرير الكامل من اي نفوذ اجنبي.

٩١/٨/٦

قضية التجنس في مجلس النواب!!

تعقيبا على مناقشات المجلس النيابي في اجتماعه في ٩١/٨/٦ حول قضية قانون الجنسية والمكتومين اصدر مجلس امناء الانقاذ الاسلامية البيان التالي:

١- يؤكد مجلس الامناء على اهمية الطرح الذي بادر اليه نائب الضنية المحامي حمد الصمد بالنسبة لقانون الجنسية وعلى اهمية التصريح الذي ادلى به الرئيس عمر كرامي بأن حكومته بصدد دراسة مشروع قانون التجنس خاصة وان الطائف قد اعتبر ان قانون الجنسية من القضايا المصيرية للبلاد.

٢- يشير المجلس الى ان في ادراج المجلس النيابي مشروع قانون ينص بمنح الجنسية اللبنانية لعرب وادي خالد كان بتاريخ ١٩٧٤/٤/٣٠ قد وضعت الدكتور المحامي محمد علي ضناوي رئيس جبهة الانقاذ الاسلامية بصفته رئيسا للتجمع الاسلامي آنئذ وقدمه الى المجلس النيابي بعد ان تم توقيعه من النواب السادة: المرحوم الرئيس رشيد كرامي - والرئيس امين الحافظ والدكتور هاشم الحسيني والمرحوم سليمان العلي والاستاذ طلال مرعبي والاستاذ صالح الخير والمحامي نجاح واكيم يقضي بمنح الجنسية اللبنانية الى جميع المكتومين وعرب وادي خالد وترى الجبهة ان على الحكومة ان تستعيد مشروع القانون هذا وتحيله الى المجلس النيابي بصفة المعجل المكرر، فقضية المكتومين قضية منفصلة عن قانون الجنسية المزمع دراسته ولا يجوز الربط بين القضيتين اذ ان المكتومين واصحاب الجنسية قيد الدرس يجب ان يزال عنهم الظلم الفاضح ويعترف بلبنانيتهم العريقة مع اطلالة الجمهورية الثانية العتيدة.

وفيما يلي نص مشروع القانون الموقع من النواب السبعة:

المادة الاولى: تستبدل جنسية قيد الدرس التي يحوزها ابناء منطقة وادي خالد بالجنسية اللبنانية الاصلية.

المادة ٢: تمنح الجنسية اللبنانية حكما لكل من وجد في اصوله او فروعه او اشقائه من يحمل الجنسية اللبنانية بموجب احصاء عام ١٩٣٢.

المادة ٣: تمنح الجنسية اللبنانية لكل مولود على ارض وادي خالد لم يثبت اكتسابه بالبنوة تابعية اجنبية سواء كان ابواه مجهولين او مجهولي التابعية.

المادة ٤: يعتبر من تتوفر فيهم الشروط المذكورة اعلاه مواطنين أصليين ويعاملون بهذه الصفة فور منحهم الجنسية ويعتبرون لبنانيين منذ اكثر من عشر سنوات.

المادة ٥: يناط بدوائر النفوس في محافظة لبنان الشمالي تنفيذ احكام هذا القانون وفقا للمراسيم التنظيمية التي يضعها مجلس الوزراء ضمن شهر من تاريخ صدوره والمتعلقة بكيفية التثبت من توفر الشروط المذكورة اعلاه وكيفية اجراء المعاملات الادارية بهذا الشأن.

المادة ٦: يتوجب على من تتوفر فيه الشروط المذكورة اعلاه ان يتقدم من قلم دائرة النفوس في الشمال بطلب اعطائه الجنسية اللبنانية في خلال سنة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك تحت طائلة اسقاط حقه من اخذ الهوية اللبنانية ادارياً.

المادة ٧: يتقدم المشمول باحكام هذا القانون في حال مرور اكثر من شهرين على تقديم طلبه الى دائرة النفوس وعدم تسجيله فيها باستدعاء معفى من الطوابع وغير خاضع لأي رسم قضائي الى قاضي الاحوال الشخصية الذي يبتّ بالطلب على طريقة العجلة.

المادة ٨: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

٩١/٨/٧

الوسط التجاري في بيروت

صدر عن مكتب العلاقات العامة والاعلام في جبهة الانقاذ الاسلامية البيان التالي:

تابع مجلس الامناء في جبهة الانقاذ الاسلامية باهتمام كبير مسألة بناء وتطوير الوسط التجاري في العاصمة بيروت وموقف المحسن الكبير الشيخ رفيق الحريري وأصدرت ما يلي:

١- ان الوسط التجاري في بيروت هو قلب لبنان وبناؤه وتطويره دلالة واضحة في عودة الحياة الطبيعية الى لبنان.

٢- ان الحملة المغرضة التي شنت على الشيخ الحريري يجب ان لا يتوقف عندها اين صيدا ولبنان البار ويجب ان لا تكون سببا لامتناعه في المساهمة بازدهار لبنان ونذكر الشيخ رفيق بقوله تعالى: (واما الزبد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث بالارض) الا ان يكون للامتناع اسباب أخرى منها ان الوضع الأمني في البلاد ما زال في دائرة الخطر.

٣- اننا ندعو الشيخ رفيق الحريري الى تبني اعادة اعمار ساحة البقار والتبانة في طرابلس المتضررين بالحروب التي مرت عليهما كما سائر الاماكن المتضررة في لبنان.

٤- تدرس الجبهة جديا امكانية دعوة الهيئات والفعاليات في طرابلس والشمال للتداول بشأن مناشدة الحريري للعودة الى الوسط التجاري في بيروت والى سائر المناطق المتضررة في لبنان.

وزارة الصحة: تطوير ومطالبة ٩١/٨/١٢

صدر عن مكتب العلاقات العامة والاعلام في جبهة الانقاذ الاسلامية البيان التالي:

١- كان لاعلان معالي وزير الصحة الدكتور جميل كبي بتكفل الوزارة ١٠٠٪ لامراض القلب المفتوح والسرطان والدماغ والكلى... بالغ الاثر في نفوس المواطنين وعودة الحياة الى وزارات الخدمات وفي مقدمتها وزارة الصحة.

ان النهج السوي الذي يتبعه معالي الدكتور كبي يؤكد على ارادة طيبة في تطوير وزارة الصحة لتكون وزارته لجميع المواطنين.

وتدعو معالي الوزير كبي الى مزيد من ضخ المشاريع الصحية والرقابية على المستشفيات والادوية لتكون الصحة فوق التجارة.

٢- غير اننا في مجلس امناء الانقاذ الاسلامي قد توقفنا طويلا عند اهتمام معالي الوزير بانشاء مستشفى بيروت الحكومي دون ان يذكر معاليه مشروع انشاء مستشفى طرابلس في ابي سمراء المقرر سابقا والمرصد في موازنة الدولة منذ عام ١٩٧٤ والناشم في ادراج وزارة الصحة. ويتساءل المجلس ايضا عن مصير تنفيذ مرسوم تحويل مركز الانعاش في سير الضنية الى مستشفى ريفي والصادر في عهد الرئيس سركيس عام ١٩٧٩ بناء لمراجعات من قبلنا.

حول الاقساط المدرسية ١٨/ ٩/ ١٩٩١

درست الامانة العامة لجبهة الانقاذ الاسلامية مسألة الاقساط والرسوم و لكتب المدرسية واصدرت البيان التالي:

باتت قضية الاقساط والرسوم المدرسية والجامعية تشكل عبئا مرهقا على كواهل المواطنين وهذا مؤرقا ولا يعقل ان تواجه مثل هذه القضية بيرودة اعصاب فالايام تمر سريعا واستحقاق العام الدراسي على الابواب وبدأت القضية تشد على اعناق الناس.

ان نص اتفاق الطائف وروحه يوجبان على الدولة ان تهتم بالقضية المدرسية والجامعية وتعيرها الاهمية المطلقة ولذلك ندعو الى:

١- تجميد اقساط المدارس الخاصة للعام الدراسي الجديد ٩١-٩٢.
٢- تجميد الرسوم المدرسية في المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية كما في العام الماضي دون ادنى زيادة.
٣- اعفاء الطلاب المحتاجين والايتام من الرسوم المدرسية والجامعية وتقديم الكتاب المدرسي مجانا لهم.

اننا على يقين من ان وزارة التربية سوف تولي هذه المطالب المحقة كامل اهتمامها وتستجيب لها باسرع وقت.

امين السر العام

محضر انتخاب رئيس جبهة الانقاذ الاسلامية ومجلس الامناء

* الحاج اكرم عويضة يتوسط د. جهاد الايوبي والمحامي الاستاذ كرامي شلق اثناء العمليات الانتخابية.

عقدت الهيئة العامة لجبهة الانقاذ الاسلامية بتاريخ ٢٣/محرم/١٤١٢ الموافق ١٩٩١/٨/٣ اجتماعاً عاماً لانتخاب واختيار رئيس الجبهة وامانتها العامة.

أشرف على الانتخاب مكتب انتخابات الهيئة العامة مؤلف من السادة الحاج اكرم عويضة (رئيس بلدية طرابلس الاسبق) رئيساً والدكتور جهاد الايوبي والمحامي كرامي شلق كأمينين للسر.

واجمعت الهيئة العامة على اختيار وانتخاب الدكتور المحامي محمد علي ضناوي رئيساً للجبهة واعلن رئيس المكتب الحاج اكرم عويضة النتيجة ثم القى الدكتور ضناوي كلمة شكر فيها اعضاء الهيئة العامة على ثقتهم الكبيرة واكد على (اهمية التعاون بين الفعاليات الاسلامية جمعيات ومؤسسات وشخصيات من المنظور الشرعي ومن منظور الاوضاع السياسية والاجتماعية التي تحيط ببلادنا ومتنا) ودعا الى (تضافر الجهود وشحن العزائم ولي مزيد من الاخلاص في القول والعمل لله ولرسوله وللمؤمنين)

وسدا للنظام الداخلي وبعد التشاور اقترح الأخ رئيس الجبهة اسماء الاخوة اعضاء الامانة العامة وهم السادة:

- د. جهاد الايوبي
- د. محمد نبيل قتال
- الاستاذ احمد فواز أغا
- الحاج عبدالله درويش
- المحامي كرامي شلق

وباسلوب الانتخاب السري صوتت الهيئة العامة باغلبيتها المطلقة مع الامانة العامة الجديدة المقترحة فاعلن رئيس المكتب الانتخابي الحاج اكرم عويضة فوز الامانة العامة ودعاها والرئيس الى تسلم مسؤولياتها واشار الى اهمية النتائج التي انتهت اليها الهيئة العامة في انتخابات الرئيس ومجلس الامانة. وقال: «ان هذا الاجماع يعكس ارادة الوفاء عند الهيئة العامة للأخ الرئيس الدكتور ضناوي الذي اعطى الكثير الكثير في سبيل الدفاع عن المسلمين وقضاياهم ودعم صمودهم ونشر الحق والخير والعدل في المجتمع».

«مُعاهَدة الاخوة والتعاون والتنسيق» أقلّ من طموحنا وتطلعاتنا الوحدوية

قباني: الاتفاق الأمني اللبناني - السوري انجاز مهم على طريق المعاهدة

جرى في أول ايلول سبتمبر ١٩٩١ توقيع الاتفاق الأمني والدفاع عن لبنان وسوريا تنفيذاً لمعاهدة الأخوة وقد اشاد القائم مقام مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني بتوقيع الاتفاق الأمني والدفاعي بين لبنان وسوريا ووصفه بأنه «انجاز مهم».

وقال في تصريح ادلى به أمس: «ان توقيع اتفاق الامن والدفاع بين لبنان وسوريا في الاول من شهر ايلول الجاري، هو انجاز مهم على طريق تنفيذ معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا. وقد جاء توقيع هذا الاتفاق في وقت وظرف نحن احوج ما نكون اليه، لان الخطر الصهيوني المحنق بامتنا العربية بات يهدد كل بلد من بلدانها. وهذا العدو الطامع بالارض والتوسع فيها، وبالمياه والاستيلاك عليها، وبقهر الشعوب ومحاولة اذلالها، يتربص بامتنا الدوائر. ولن يرفع عنا خطر هذا العدو الا التعاون والتضامن ووحدة الموقف والتوجه. واذا كان هذا الاتفاق وامثاله ضرورة ملحة في الظروف العادية حفاظا على امن الوطن والمواطن. فهو في الظروف المصيرية الحاضرة اكثر ضرورة والحاحا ليس في المجال الامني والدفاعي فحسب، بل في كل مجال من مجالات التعاون والتنسيق لمصلحة البلدين الشقيقين.

ذلم ان التعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا هو صمام الامان ليس للبنان وسوريا فحسب بل للامة العربية كلها. فبلاد الشام كانت ولا تزال هي بوابة الامة العربية وحصنها المنيع على ساحل البحر المتوسط تصونها وتحميها. ومن هنا تظهر اهمية الانجاز التاريخي الذي تم في توقيع هذا الاتفاق الذي يؤكد ان امن لبنان، وان امنهما المشترك هو من أمن الأمة العربية كلها».

«جبهة الانقاذ الاسلامية» دعت لمزيد من التنسيق

لجتمع مجلس الامناء في جبهة الانقاذ الاسلامية برئاسة رئيس الجبهة الدكتور محمد علي ضناوي ظهر امس بطرابلس وتدارس اتفاق الاخوة والتعاون مع سوريا العربية واصدر البيان التالي:

«ان جبهة الانقاذ الاسلامية اذ تثمن عاليا اتفاق الاخوة والتعاون الوثيق بين لبنان وسوريا والتي وضعت موضع التنفيذ لتعبير ان هذه المعاهدة تشكل الحد الادنى من التعاطي المسؤول بشأن ترسيخ العلاقات المميزة التي تربط بلدينا الشقيقين وترى ان حسن تنفيذ المعاهدة يجعل منها مدخلا طيبا لتاطير سائر العلاقات والارتقاء بها قدما في معارج الوحدة.

وتلاحظ الجبهة ان التباكي على سيادة لبنان قد يشكل عقبة على طريق ارساء المعاهدة على خط التنفيذ السليم خاصة اذا ما تعاظم الدور الاسرائيلي باستغلال جيوب متعاطفة في لبنان لاحباط جدية المعاهدة.

وتدعو الجبهة الحكومتين في البلدين الشقيقين الى مزيد من التنسيق وان مسؤولية النجاح في المعاهدة باتت على محك المصداقية المطلقة».

الصحف ١٩٩١/٦/٣

هل عاد التعليم الديني الى امريكا؟

قالت جريدة الحياة اللندنية بتاريخ ٩١/٩/٣ ان تعليم الدين عاد الى مناهج التربية والتعليم في المدارس الرسمية الاميركية بعدما كان الغي منذ أكثر من أربعين عاما. فقد قررت ولايات كاليفورنا واوريغون واركنساه وإنديانا ووست فرجينيا تعليم تاريخ الأديان كجزء من مقرر الدراسات الاجتماعية، والهدف من ذلك تعريف التلامذة الى الاديان التي تعتنقها غالبية شعوب العالم، اضافة الى تعزيز التسامح الديني وتنمية المسؤولية الفردية وزرع القيم والمثل التي ينادي بها الفكر الديني عموما.

وقد لاحظ التربويون والمدرسون خلال السنوات الاخيرة جهل أكثرية التلامذة بابسط الحقائق والمعلومات المتعلقة بالاديان، إذ ان عائلات كثيرة لا تعير اهتماما لتربية اولادها دينيا. لذلك سيتيح البرنامج الجديد المقرر الفرصة للتلامذة ليتعرفوا ربما للمرة الاولى الى الاديان وما مثلته وتمثله في حياة الافراد والمجتمعات.

في العام الدراسي المقبل ٩١ - ٩٢ سيبدأ طلاب الصفين السادس والسابع في ولاية كاليفورنا بالتعلم عن اليهودية والمسيحية والاسلام، وكذلك عن البوذية والهندوسية. ولم يكن اعداد الكتب المدرسية بالأمر السهل، فقد بذل معدوها جهوداً واضحة لمعالجة المواضيع المقررة بموضوعية، وتعرضوا بشيء من الحذر لبعض المسائل الحساسة كقضية الصراعات بين المسيحيين الاوائل واليهود مثلا... واعتمدوا على نصوص مختارة من الكتب الدينية حاولوا من خلالها القاء الضوء على الاديان وتاريخها وقيمها.

وقد تولت اعداد الكتب المدرسية ونشرها مؤسسة «هاوتون ميفلين» التي خصصت كتبا اضافية لارشاد المعلمين الى الاساليب التي ينبغي اتباعها في تعليم المواضيع المقررة.

وكانت تلك الكتب عرضة للانتقاد من قبل بعض المسلمين في ولاية كاليفورنيا، فقد احتج السيد شابير منصوري مدير مركز الثقافة الاسلامية في سان فرانسيسكو على الدروس المخصصة للدين الاسلامي قليلة بالمقارنة مع الدروس المتعلقة بالمسيحية واليهودية.

ولم يكن تعليم الاديان غائبا كليا عن الساحة التربوية الاميركية، فقد تولته غالبية الجماعات الدينية، وعمدت على تقديمه للناشئة في مراكزها الدينية الخاصة في عطلة نهاية الاسبوع. ولا يبدو ان قرار تدريس الدين في المدارس يمكن ان يحد من نشاط هذه الجماعات.

حكمة العدد

وإن كنت ذا قلب قنوع فانت ومالك الدنيا سواء.

الامام الشافعي

فضيلة الدكتور الشيخ مالك الشعار قاضيا شرعيا لطرابلس

عاد الى طرابلس من دولة الامارات العربية فضيلة الدكتور الشيخ مالك الشعار بعد ان صدر مرسوم تعيينه قاضياً شرعياً لمدينة طرابلس.

وفضيلة الدكتور مالك الشعار رئيس الهيئة الشرعية في بيت الزكاة وعضو الهيئة العليا وعضو مجلس امناء وقف مستشفى بيت الزكاة في طرابلس، كان يشغل في دولة الامارات العربية المتحدة مجموعة مناصب مهمة في وزارتي الاوقاف والعدل والجامعة هناك.

فقد عمل، فضيلته، في الامارات لأكثر من أربعة عشر عاماً كان فيها واعظاً عاماً أو كان مستشاراً في وزارة العدل والشؤون الاسلامية ورئيساً للجنة اختيار الائمة والوعاظ والمدرسين ورئيساً للجنة مسابقة القرآن الكريم في وزارة الاوقاف، ثم شغل استاذ الدراسات الاسلامية في كلية الاداب في الامارات ثم رئيس قسم الدراسات فيها، وشارك في العديد من المؤتمرات الاسلامية في اوروبا وأمريكا وأقاصي آسيا والهند ممثلاً وزارة الاوقاف في الامارات.

وكان فضيلة الدكتور الشعار قد تخرج من دار التربية والتعليم في طرابلس القسم الشرعي ثم نال اجازته الشرعية من الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة ثم نال الدكتوراه من الجامعة الازهرية عام ٨٧ بموضوع (الأمة الاسلامية مقومات خيريتها في القرآن الكريم).

«والضياء» اذ تتقدم من فضيلة الدكتور الشعار باسمى ايات التبريك لتعتبر ان عودته الميمونة الى طرابلس قاضياً كبيراً فيها شرف مزدوج له ولمدينة طرابلس التي قدم لها الكثير الكثير في ايام المحنة فهنيئاً لطرابلس بابنها البار وهنيئا له بطرابلس وقضائها

توصيات مؤتمر مكافحة السرطان في لبنان:

انعقد في شتورا في لبنان مؤتمر مشترك طبي سوري لبناني حضره ٣٤٥ طبيباً من لبنان و١٠٢ طبيبا سوريا وتدارسوا قضية مكافحة السرطان واصدروا التوصيات، والوصايا العشر: بحضور وزير الصحة اللبناني د. جميل كبة:

والوصايا العشر ونيقة طبية

١- لا تدخن.
٢- خفف، ما امكن، استهلاك الكحول(١).
٣- اكثر من تناول الفاكه، والخضار والحبوب.
٤- تجنب السمنة وخفف نسبة المواد الدهنية في الطعام.
٥- تقيد بتعليمات الحيطة المهنية عند استعمال اي مادة كيميائية مسببة للسرطان.
٦- تجنب التعرض مدة طويلة لاشعة الشمس.
٧- راجع طبيبك عند اول تغير في شكل الشامات، او عند ظهور اي تورم ملموس، او عند اول نزف غير مبرر.
٨- راجع طبيبك عند استمرار السعال، البحة، الامساك او الاسهال، وعند انخفاض شديد في التوازن.

للنساء خصوصا:

٩- اجراء فحص نسائي ومخبري لعنق الرحم بصورة منتظمة.
١٠- مراقبة دورية للثدي، وبعد بلوغ الخمسين اجراء صورة شعاعية مرة كل سنتين.

(١) الضياء: كان من الافضل ان تكون التوصية: امتنع عن شرب الكحول.

وهذه توصيات المؤتمر عن مضار التدخين:

«الى الاطباء:

١- التركيز خلال الحديث مع المريض على مضار التدخين وفائدة التوقف عنه.
٢- وضع اشارة في عرفة الانتظار: «نشكركم لعدم التدخين».
٣- عدم التدخين اثناء العمل المهني والاجتماعات العملية.
٤- عدم تقديم السجاير في البيوت الى زواركم.

الى المستشفيات:

١- عدم السماح بالتدخين بتاتا الا في الأماكن المخصصة لذلك.
٢- منع التدخين في قاعات الاجتماعات والطعام وفي المماشي وغرف الانتظار.
٣- وضع اشارات ضخمة وواضحة وملونة تمنع التدخين.

الى المدارس والجامعات:

١- يمنع التدخين منعا باتا في جميع المدارس.
٢- تضمين المناهج التعليمية في المدارس التكميلية والثانوية، برامج تنهي عن التدخين.
٣- يمنع التدخين في الجامعات منعا باتا اثناء الدرس وفي الصفوف وفي المكتبات العامة وتخصص اماكن للمدخنين.

الى اجهزة الاعلام:

١- منع الدعاية للتدخين في برامج الاطفال على التلفزيون.
٢- الطلب من التلفزيون وضع دعاية معادية للتدخين اسوة بالدعاية للتدخين.
٣- ادخال برامج توعية عن مضار التدخين في الاذاعة والصحف والتلفزيون.

الى الدولة:

١- منع التدخين في الصالات العامة ودور السينما والمكتبات العامة.
٢- منع التدخين في المطاعم الا في الاماكن المخصصة لذلك.
٣- رفع قيمة الضريبة على كل علبة سجاير تباع في لبنان.
٤- اعبارة المطبوعة على كل علبة سجاير: «وزارة الصحة تحذرك من مضار التدخين، لم تعد تكفي.

الاستعاضة عنها بمثل هذه العبارات:

«السيجارة تسبب السرطان».
«السيجارة مضرة للجنين عند الحوامل».
«المدخن يقتلك قبل الاوان».
«التدخين هو انتحار بطيء».

٥- منع التدخين في الاوتوبيسات والسيارات العمومية والسرفيس.
٦- تسوة بشركات الطيران العالمية، الايعاز الى شركة طيران الشرق الاوسط بمنع التدخين خلال الرحلات التي تقل عن خمس ساعات».

«مشروع الكتاب المدرسي الثالث»

ضمن مفهوم واطار التكافل الشامل لليتيم انجز مجلس رعاية الطفولة والايتام التابع لبيت الزكاة والتكافل الخيري مشروعه الثالث في تأمين الكتاب المدرسي والقرطاسيات للايتام المكفولين وقد بلغ عدد المستفيدين من الطلاب الايتام ٣٦٤ طالباً كما بلغ عدد الكتب والدفاتر الموزعة حوالي ثمانية آلاف كتاب ودفتر وبلغت كلفة المشروع العامة حوالي ١٠٠٠٠ دولار اميركي.

وينوه مجلس رعاية الطفولة مشاريع التكفل التي يرعاها بالتعاون الوثيق مع كل من بيت الزكاة الكويتي ولجنة المناصرة الخيرية والهلال الاحمر بدولة الامارات وهيئة الاغاثة الاسلامية بجدة والمغتربين في كوراساو واوستراليا وداخل لبنان حيث بلغ عدد الايتام المكفولين حتى تاريخه ١٢٥٠ يتيماً ويتمية.

بئر السلام والأسر الفقيرة

في اطار المساعدات التي اعتاد بيت الزكاة الكويتي أن يدعم بها بيت الزكاة في طرابلس، أرسل في أول تشرين الثاني ٥٠٠٠ د.ك. بما يعادل ١٦ ألف دولار أمريكي لدعم الأسر الفقيرة المسجلة في بيت الزكاة في طرابلس كما أرسل ٥٠٠٠ د.ك. أخرى لحفر بئر السلام في مبرة الوالدين - زيتون طرابلس.

ومن المعلوم أن بيت الزكاة الكويتي استمر في مشروعه كافل اليتيم بحوالي ٢٢٠ يتيماً.

فجزى الله بيت الزكاة الكويتي إدارةً وعاملين بما يقدمونه لاخوانهم المسلمين في طرابلس والشمال.

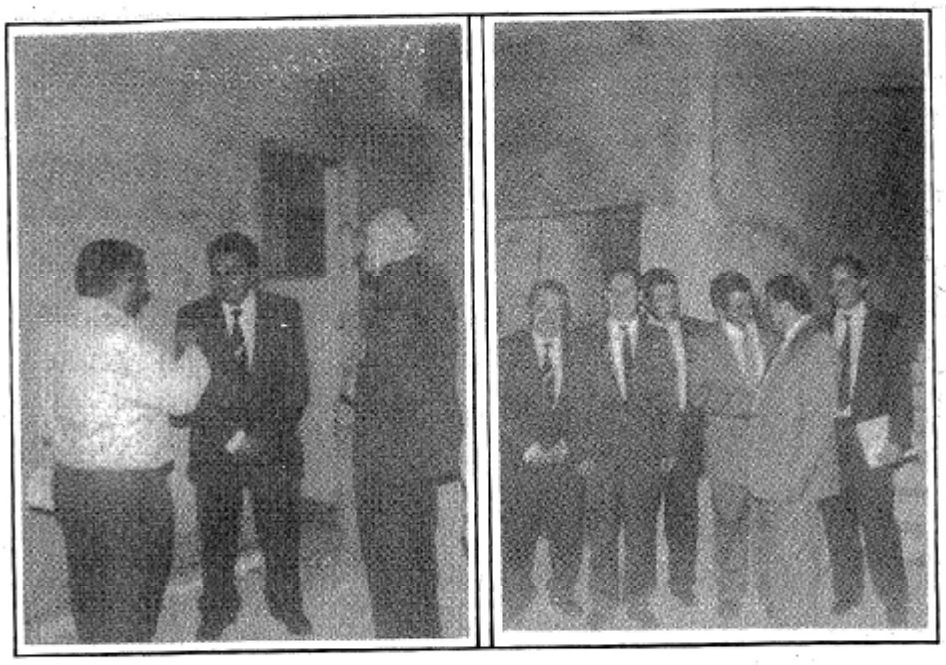

رئيس الوفد يستمع الى شروحات المهندس بحضور رئيس مجلس الامناء

البنك الاسلامي للتنمية في طرابلس ولبنان

زار لبنان في اواخر شهر تشرين الاول /اوكتوبر/ ١٩٩١ وفد البنك الاسلامي للتنمية في جدة المؤلف من السادة المهندس علي جوهري، وهشام طالب معروف وحسام بهجت.

واجتمع الى رئيس مجلس الوزراء الاستاذ عمر كرامي وسماحة قائم مقام المفتي الدكتور الشيخ محمد رشيد القباني حيث جرى توقيع عقد مساعدة في بناء كلية الشريعة التابعة لدار الفتوى في بيروت، كما زار طرابلس والتقى جمعياتها الاسلامية العاملة في مقر غرفة التجارة والصناعة والزراعة، حيث رحب بهم نائب رئيس الغرفة رئيس مجلس امناء وقف بيت الزكاة الحاج اكرم عويضة واشاد بدور البنك الاسلامي في خدمة المشاريع الانسانية في لبنان والعالم الاسلامي وبعد اللقاء جال الوفد على بعض المشاريع التي يدعمها البنك او التي يرغب في دعمها ومنها مستشفى بيت الزكاة، المستشفى الاسلامي، مستشفى الرحمة، ثانوية الاصلاح الاسلامية للبنات، جمعية الخدمات الاجتماعية.

مدريد: والسلام المفروض

شهدت الاشهر الماضية، صيف هذا العام، سلسلة زيارات مكوكية لبيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الى المنطقة العربية واسرائيل ومع بداية الخريف، توّجت بدعوة «ملزمة» الى العرب، كل العرب، والى اسرائيل لحضور مؤتمر السلام في مدريد بعد ان «منحت» امريكا خطابات «تطمين» الى جميع المدعوين بحيث يعتمد كل طرف على منحة التطمين هذه ليبرر اشتراكه في المؤتمر العتيد.

ومن المعلوم ان كل الاطراف العربية والدولية سعت الى عقد مثل هذا المؤتمر في اوقات مختلفة من عمر الصراع العربي الاسرائيلي غير ان كل الدعوات فشلت لتنجح بعد ثلاثة مؤتمرات حاسمة:

١) خروج مصر من حركة المحابهة والتزامها اتفاق صلح واعتراف باسرائيل و«تطبير» لاءات العرب المشهورة عبر مؤتمرات القمم المختلفة.

٢) حرب الخليج المدمرة والتي انهكت العرب عدة وعدداً وأموالاً ومعنويات وايضا تطويق الانتفاضة في الارض المحتلة ومحاولات اجهاضها المستمرة.

٣) فرط الاتحاد السوفياتي الذي كان يُعتمد لدى بعض الأطراف العربية كهامش مقبول في حركة المناورة السياسية الدولية.

زد على ذلك «حالة الاحباط العام» المهيمنة على حركات الشعوب العربية والاسلامية و«تبعثر» القوى المحلية و«تهميش» ادوارها و«شل» الفاعلية في الكثير من الجماعات الاسلامية والانقسام المستمر في صفوفها و«تغييب» المعارضة في جميع انظمة الدول في المنطقة وهذه وتلك مناخات ملائمة تشكل ارضية صالحة للبدء بترتيب النتائج الاستسلامية على المقدمات التي صرف الجهد والوقت والمال لتنسيقها وفرضها، بحيث وجد العربُ انفسهم، عبر انظمة حكمهم، غير قادرين على رفض الدعوة الامريكية لحضور مهرجان مدريد العتيد.

والسؤال لماذا مدريد؟

هل لأن اسبانيا «فرضت»، وبالقوة ومنذ خمسمائة سنة، على العرب، الذين دمرتهم، يومئذ، الصراعات والخلافات والحروب، وعلى اليهود - واليهود كانوا في حماية المسلمين - الخضوع الى منطق الطرد والاستسلام لمشيئة الغالب القاهر؟ فاختفاءً بهذه الذكرى وتذكيراً بنتائجها المرعبة نشرت امريكا الغالبة - اليوم والى حين - اجواء الاستسلام في مدريد ولكن لمصلحة اسرائيل التي هي المستفيد الاكبر من سلام مزعوم ومفروض.

بلا ريب، تشكل مدريد اليوم، نقاطعا خطراً في تاريخ العرب والمسلمين الحديث، وسيكون لهذا التقاطع معقبات عديدة ونتائج خطيرة على كل الصعد وفي مختلف المجالات وسيكون التاريخ بعد مدريد غيره قبلها.

والسؤال ماذا سيحل بالانتفاضة؟ بشعب فلسطين؟ بالاقصى الاسير، بالجولان المحتل؟ بالضفة والقطاع؟ بالشريط الحدودي؟ بل كيف ستصبح العلاقة مع العدو الاسرائيلي - عفواً - باسرائيل الدولة ذات السيادة التي دخلت طرفاً بالصلح مع كل المفاوضين وهل ستشهد تطبيعاً على كل الصعد ضمن برمجة الكومبيوتر «الصهيوني» القابع في البيت الأبيض الامريكي واروقة الأمم المتحدة التي ستشهد عداً لاعادة الاعتبار الى الصهيونية «المظلومة» بناء على «نصيحة غالية» من بوش «المخلّص» لاسرائيل و«المخلّص» لها من «براثن» العرب التي أغرقتْ في وحول الخليج...

بينما اسرائيل اخذت تُعربد في الاجواء العربية تبارك «التفتيش المحموم» لصالح امريكا والصهيونية عبر الامم التي «اتحدت» على ظلم العرب والمسلمين - ربما بما صنعت ايدي هؤلاء -.

والسؤال الاخير: هل يسير المؤتمر في السناريو الذي اعد له أم أن المؤتمرين في طهران سينجحون في «التآمر» المشروع ضد السلام المفروض الآتي من الاندلس «السليب المسروق»؟ ام أن مفاجآت اقليمية ودولية تقع عن قريب أو بعيد، فتقلب الطاولة على الداعين والمفاوضين والمراقبين؟ سؤال يرسم التاريخ والقدر...!! وانا لمنتظرون!!!

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

«المحرر في المطبعة»

... للخبرة

«ولتستبين سبيل المجرمين»

ساحة العمل الاسلامي تشهد في بعض الاحيان/ لكن على امتداد الزمان/ انقلابات في مواقف «الرجال» الذين هم في حقيقة امرهم اشباه الرجال ولا رجال. وقد شهدت ساحة الدعوة الاسلامية الاولى وفي عهد قائدنا الاول رسول الله صلى الله عليه وسلم مجموعة ظواهر خطيرة كان في مقدمتها ظاهرة النفاق متمثلة بعبد الله بن ابي سلول كما نزلت في كثير منهم آيات تفضحهم وتكشف «شبْههم» للرجولة الصادقة والدعوية المخلصة والمناقبية الاخلاقية المبدعة.

وما اروع الآيات القرآنية وهي تؤكد «ومنهم من يلمزك في الصدقات فان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون «التوبة آية ٥٨. ويا ليت السخط يقف عند حد بل ينقلب الى تآمر وكيد متغافلا صاحبه ما اقترفت يداه ناسيا قوله تعالى «ولا يحيق المكر السيء الا باهله».

ومن ذلك ايضا نكران الجميل ونكران المعروف ونكران الخير وتحويل المعروف والخيروالجميل الى ضدها في الشرور حتى يصدق فيه القول المشهور «اتق شر من احسنت اليه» مرتكبا بذلك اخطر الجرائم بحق الخير والعطاء مربكا رجالهما في هل يستمرون في العطاء ام ينكفئون على انفسهم بعد النماذج الشريرة التي ظهرت متمثلين بقول الشاعر

زهدى في الناس معرفتي بهم

وطول اختبارى واحدا بعد واحد.

ام يتركون ذلك لله - وكان عملهم من اجل الله - ولا يضيع عرف بين الله والناس كما قال الشاعر.

ويتساءل المرء ولماذا تصاب الساحات الاسلامية بامثال هؤلاء الاشياء؟ ويأتيك الجواب من رب العالمين «احسب الناس ان يتركوا ان يقولوا امنا فهم لا يفتنون «العنكبوت (٢). وايضا «ولتستبين سبيل المجرمين» وايضا «ان من ازواجكم واولادكم عدوا لكم فاحذروهم» التغابن اية ١٤.

فالساحة الاسلامية كأي ساحة في الدنيا يمر فيها الغث والسمين والطيب والخبيث (فاما الزبد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض) وتلك سنة لا تعديل فيها (ولن تجد لسنة الله تبديلا) صدق الله العظيم.

ابن الجاحظ